

13/12/58

GA 13  
Suppl. 2  
cop 2

المتحدة



الأمم

تقرير

مجلس الأمن

الـ

الجمعية العامة

عن

المدة الواقعة بين ٦ تموز (يوليه) ١٩٥٧ و ١٥ تموز (يوليه) ١٩٥٨

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية: الدورة الثالثة عشرة

الملحق رقم ٢ (ج/ع/٣٩٠١)

نيويورك، ١٩٥٨

# الأمم المتحدة

تقرير

مجلس الأمن

الـ

الجمعية العامة

عن

المدة الواقعة بين ١٦ تموز (يوليه) ١٩٥٢ و ١٥ تموز (يوليه) ١٩٥٨



الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الثالثة عشرة

الملحق رقم ٢ (ج/ع / ٣٩٠١)

نيويورك ، ١٩٥٨

### ملاحظة

تتألف وثائق الأمم المتحدة من رموز وأرقام  
ويعني أيراد أحد هذه الرموز الاحالة الى  
أحد وثائق الأمم المتحدة



٦٢	الفرع الثالث — مشروع القرار المقدم من استراليا والفيليبين وكولومبيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة
٧٢	الفرع الرابع — التعديلات السويدية على مشروع القرار المشترك
٧٥	الفرع الخامس — تقرير ممثل الأمم المتحدة ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦
٧٧	الفرع السادس — الرسائل الأخرى الواردة من الهند وباكستان
٨٢	الفصل الثالث — شكاوى تونس وفرنسا ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦
٨٢	الفرع الأول — الشكويان الناتجتان عن حادثة وقعت في ساقية سيدى يوسف في ٨ شباط (فبراير) ١٩٥٨ ♦ ♦ ♦ ♦
٨٧	الفرع الثاني — الشكويان المؤرختان في ٢٩ أيار (مايو) ١٩٥٨ والمتعلقتان بحوادث رمادى ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦
٩٣	الفصل الرابع — الرسالة المؤرخة في ٢٠ شباط (فبراير) ١٩٥٨ والموجهة من ممثل السودان الى الأمين العام ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦
٩٥	الفصل الخامس — الشكوى المقدمة من ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى رئيس مجلس الأمن في رسالته المؤرخة في ٨ نيسان (ابريل) ١٩٥٨، وعنوانها: "التدابير العاجلة اللازمة لوضع حد لتحليقات طائرات الولايات المتحدة الحربية المسلحة بقتابل ذرية وهيدروجينية في اتجاه حدود الاتحاد السوفياتي" ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦
٩٥	الفرع الأول — ادراج البند في جدول أعمال المجلس ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦
٩٦	الفرع الثاني — نظر مجلس الأمن في المسألة في جلسته رقم ٨١٣ المنعقدة في ٢١ نيسان (ابريل) ١٩٥٨ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦

- الفرع الثالث — استئناف مجلس الأمن النظر في المسألة \* \* \* \* \*
- ١٠٣
- الفصل السادس — الرسالة المؤرخة في ٢٢ أيار (مايو) ١٩٥٨ والواردة من ممثل لبنان حول : « شكوى لبنان بشأن الحالة الناجمة عن تدخل الجمهورية العربية المتحدة في شؤون لبنان الداخلية والتي قد يؤدي استمرارها الى تهديد السلم والأمن الدوليين بالخطر » \* \* \* \* \*
- ١١٠
- الفرع الأول — نظر مجلس الأمن في المسألة \* \* \* \* \*
- ١١٠
- الفرع الثاني — التقرير المؤقت للأمين العام \* \* \* \* \*
- ١٣٠
- الفرع الثالث — التقرير الأول لفريق الأمم المتحدة للمراقبة في لبنان
- ١٣١
- الفرع الرابع — استئناف مجلس الأمن النظر في المسألة \* \* \* \* \*
- ١٣٣

## الباب الثاني

- المسائل الأخرى التي نظر فيها مجلس الأمن
- ١٤٥
- الفصل السابع — قبول الأعضاء الجدد \* \* \* \* \*
- ١٤٦
- الفرع الأول — طلب اتحاد الملايو \* \* \* \* \*
- ١٤٦
- الفرع الثاني — النظر في الاقتراحات المتعلقة بطلبات جمهورية كوريا ، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ، وفييتنام ، وجمهورية فييتنام الديمقراطية ، وجمهورية منغوليا الشعبية \* \* \* \* \*
- ١٤٧
- الفصل الثامن — التوصية الخاصة بتعيين الأمين العام للأمم المتحدة \* \* \*
- ١٥٥
- الفصل التاسع — انتخاب خمسة أعضاء في محكمة العدل الدولية \* \* \* \* \*
- ١٥٥

### الباب الثالث

١٥٧ لجنة أركان الحرب

١٥٨ الفصل العاشر - أعمال لجنة أركان الحرب ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦

### الباب الرابع

١٥٩ المسائل التي عرضت على مجلس الأمن ورفضت  
ادراجها في جدول الأعمال

١٦٠ الفصل الحادي عشر - الرسالة المؤرخة في ٣ آب (أغسطس) والموجهة  
الى رئيس مجلس الأمن من ممثلي الأردن وتونس  
والسودان وسورية والعراق ولبنان وليبيا ومصر  
والمغرب والمملكة العربية السعودية واليمن ،  
بشأن الحالة في عمان ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦

### الباب الخامس

١٦٢ المسائل التي لفت نظر المجلس اليها ولم يناقشها

١٦٨ الفصل الثاني عشر - تقريران عن اقليم جزر المحيط الهادى الاستراتيجي  
المشمول بالوصاية ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦

١٦٨ الفصل الثالث عشر - تقريراً لجنة نزع السلاح ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦

١٦٨ الفصل الرابع عشر - رسائل من منظمة الدول الأمريكية ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦

١٦٩ الفصل الخامس عشر - الرسائل الواردة من مصر بشأن قناة السويس ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦

١٧٠ الفصل السادس عشر - الرسائل المتعلقة بخليج العقبة ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦

١٧١ الفصل السابع عشر - الرسائل المتعلقة بجزيرة قبرص ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦

## المصفحة

الفصل الثامن عشر - الرسالة المتعلقة بالحالة القائمة جنوبي شبه الجزيرة العربية \* \* \* \* \*

١٢٣ )

الفصل التاسع عشر - هيئة للتحقيق والتوفيق \* \* \* \* \*

١٢٥ )

الفصل العشرون - رسالة بشأن الجمهورية العربية المتحدة \* \* \* \* \*

١٢٥ )

## تذریعات

التذييل الأول — الممثلون والممثلون المساعدون والممثلون المناوبون  
والممثلون بالوكالة المعتمدون لدى مجلس الأمن ♦ ♦

التذييل الثاني — رؤساء مجلس الأمن ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦

التذييل الثالث — جلسات مجلس الأمن خلال الفترة الممتدة من—  
١٦ تموز (يوليه) ١٩٥٧ الى ١٥ تموز (يولييه)  
١٩٥٨ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦



## مقدمة

يرفع مجلس الأمن تقريره هذا<sup>(١)</sup> الى الجمعية العامة وفقا للفقرة ٣ من المادة ٢٤ وللفقرة ١ من المادة ١٥ من الميثاق \*

والتقرير في جوهره دليل موجز يبين الخطوط الكبرى للمناقشات التي دارت في المجلس ، وليس المقصود من وضعه أن يقوم مقام محاضر جلسات المجلس ، فهذه المحاضر دون غيرها هي التي تؤلف المرجع الشامل الموثوق لمداولاته \*

ويجدر بنا أن نشير فيما يتعلق بعضوية المجلس أثناء الفترة المستعرضة الى أن الجمعية العامة قامت في جلستها العامة رقم ٦٩٥ المنعقدة في ١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٧ بانتخاب باناما وكندا واليابان أعضاء غير دائمين في المجلس لملء المقاعد التي تشغل بانتها مدة عضوية استراليا والفلبين وكوبا في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٧ \*

وقد خلف اولئك الأعضاء الجدد المنتخبون لعضوية مجلس الأمن أسلافهم في لجنة نزع السلاح أيضا ، وهي اللجنة التي أنشأتها الجمعية العامة وأخضعتها لاشرف مجلس الأمن وفقا لقرارها رقم ٥٠٢ (الدورة ٦) المتخذ في ١١ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٢ ، وكان غرض الجمعية من ذلك اضطلاع اللجنة المذكورة بالمهام التي كانت ملقاة في الأصل على عاتق لجنة الطاقة الذرية ولجنة الأسلحة التقليدية \*

وتمتد الفترة المستعرضة في هذا التقرير من ١٦ تموز (يوليه) ١٩٥٧ الى ١٥ تموز (يوليه) ١٩٥٨ \* وقد عقد المجلس أثناء هذه الفترة ستا وأربعين جلسة \*

---

(١) تؤلف هذه الوثيقة التقرير السنوي الثالث عشر الذي قدمه مجلس الأمن الى الجمعية العامة \* وقد جرى تقديم التقارير السابقة بالرموز التالية : ج٣/ع٩٣، ج٣٦٦/ع٣٦٠، ج١٣٦١/ع١٨٧٣، ج٢١٦٧/ع٢٧١٢، ج٢٩٣٥/ع٣١٥٧، ج٣٦٤٨/ع٣٦٠

## الباب الأول

المسائل التي نظر فيها مجلس الأمن بمقتضى مسؤوليته  
عن ميانة السلم والأمن الدوليين

## الفصل الأول

### المسألة الفلسطينية

## الفرع الأول

الرسالة المؤرخة في ٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٧ والموجهة  
من ممثل الأردن الدائم الى رئيس مجلس الأمن

الرسالة المؤرخة في ٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٧ والموجهة  
من ممثل اسرائيل الدائم بالنيابة الى رئيس مجلس الأمن

١- طلب ممثل الأردن من رئيس مجلس الأمن في رسالة مؤرخة في ٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٧ (م أ/٣٨٧٨) عقد جلسة عاجلة للمجلس للنظر في الحالة الخطيرة الناشئة من خرق اسرائيل لعدد من أحكام اتفاقية الهدنة العامة في المنطقة الواقعة بين خطي الهدنة في قطاع القدس \* وجاء في الرسالة أن عددا من الاسرائيليين قد دخلوا المنطقة المشار اليها تحت حماية قوات الأمن الاسرائيلية في ٢١ تموز (يوليه) ١٩٥٧ ، وبدأوا أعمال الحفر فيها \* واستمر عملهم خلال الأيام التالية ، ودخل اسرائيليون آخرون ومعهم معدات للأرض وجرارات \* وقد رفض الاسرائيليون وقف أعمالهم رغم الاحتجاج الذي قدم فورا الى رئيس لجنة الهدنة المشتركة والشكوى الرسمية التي أودعت حالا لدى رئيس المراقبين في هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة \*

٢- وطلب ممثل اسرائيل في رسالة مؤرخة في ٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٧ (م أ/٣٨٨٣) أن ينظر مجلس الأمن في شكوى اسرائيل من خرق الأردن أحكام اتفاقية الهدنة العامة ، ولاسيما المادة الثامنة ، التي تنص على انشاء لجنة خاصة لوضع خطط وترتيبات متفق عليها ترمي الى توسيع نطاق الاتفاقية وادخال تحسينات على طريقة تطبيقها \* وذكر أن الأردن قد رفضت طوال الأعوام الثمانية الماضية الموافقة على قيام اللجنة الخاصة بأعمالها \*

٣- وكان معروضا على المجلس في جلسته رقم ٧٨٧ المعقودة في ٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٧ ، جدول أعمال مؤقت يتضمن الشكوى الواردة من الأردن بوصفها البند الفرعي (أ) والشكوى الواردة من اسرائيل بوصفها البند الفرعي (ب) \*

٤- وأيد ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، وممثل الصين ، اقتراحا للرئيس بمناقشة البندين الفرعيين ( أ ) و ( ب ) معا ، بينما اقترح ممثل العراق ، وأيده في ذلك ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، مناقشة البندين الفرعيين على التوالي ♦

٥- ورأى ممثل الولايات المتحدة الأمريكية أن اقتراح الرئيس معقول وإيجابي بناء ، ولكنه أعرب عن استعداده لبحث المسألتين اما معا أو على التوالي ، تجنبا للدخول في مناقشة حول الاجراءات ♦

القرار المتخذ بشأن جدول الأعمال : اعتمد جدول الأعمال بالاجماع ♦ وبعد أن دعي ممثلا الاردن واسرائيل الى الاشتراك في المناقشة ، قرر المجلس بأغلبية ٩ أصوات مقابل صوت واحد ( العراق ) وامتناع عضو واحد عن التصويت ( الاتحاد السوفياتي ) البدء في سماع البيانات الأولية للفريقين المعنيين مباشرة ، وارجاء قراره في مسألة ترتيب المناقشة الى وقت آخر ♦

٦- وقال ممثل الأردن ان الاسرائيليين لا يحاولون مجرد اكتساب حق الانتقال الى ممتلكات العرب الخاصة في المنطقة الحرام في جبل المكبر ، وهي المنطقة الخاضعة لاشراف هيئة مراقبة الهدنة ، أو مجرد اكتساب حق الاستيلاء على هذه الممتلكات ، بل انهم يحاولون أيضا كسب مواقع استراتيجية جديدة هامة ، تجعل أى دفاع عن الجزء العربي من القدس مستحيلا من الوجهة العملية ♦

٧- ولاحظ ممثل الأردن ، فيما يتعلق بمسألة الاتفاقات الدولية الرسمية التي وقعتها حكومته والخاصة بمركز منطقة جبل المكبر ، أن الصليب الأحمر قام خلال القتال الذى نشب بين العرب واليهود عام ١٩٤٨ باتخاذ دار الحكومة مقرا عاما ، وسمح له باستخدام قطاع صغير مجاور واقع بين مبنى الحكومة والكلية العربية ، وذلك بسبب عدد من الحوادث التي عرضت سلامة موظفي الصليب الأحمر للخطر ♦ وأشار الى أن مفاوضات دارت بين رئيس المجلس المركزى لمراقبة الهدنة وممثلي الطرفين ، أعلنت منطقة جبل المكبر على أثرها منطقة محايدة ♦ وتضمن ذلك القرار المبادىء الآتية : ( ١ ) سحب جميع الموظفين العسكريين وازالة أو هدم جميع المعدات والمنشآت العسكرية ، ( ٢ ) اشراف مجلس الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة على المنطقة ، واضطاعه بمسؤولية حماية الأفراد وأموالهم في المنطقة ، ( ٣ ) انطواء منح المنطقة مركز المنطقة المحايدة على عدم التعرض لحقوق

الأفراد في ملكية الأراضي والمباني في المنطقة ، بمجرد عقد ذلك الاتفاق في ٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٨ (م أ/٩٩٢) \* كما أن الخرائط المرفقة باتفاقية الهدنة المعقودة في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨ ، والتي رسمت الخطوط التي تحتلها القوات العسكرية للطرفين ، قد أدمجت في اتفاقية الهدنة العامة المعقودة في ٣ نيسان (أبريل) ١٩٤٩ \*

٨- وقال ممثل الأردن انه بعد أن نظمت لجنة الهدنة المشتركة عام ١٩٤٩ ، رفضت حكومته بشدة الاقتراحات الخاصة بتقسيم منطقة جبل المكبر أو رسم أى خط مدني مزعوم \*

٩- وتحدث ممثل الأردن عن المقصود " بالوضع الراهن " في منطقة جبل المكبر ، فقال ان المقصود ، من حيث المبدأ ، هو ألا تسكن المنطقة وأن يمنع الطرفان من اجتياز خطي الهدنة أو دخول المنطقة \* والواقع أن المنطقة ظلت ، منذ عام ١٩٤٨ حتى عهد قريب ، خاضعة لاشراف الأمم المتحدة ومراقبتها \* ولقد كان من المفهوم بوضوح على الدوام أن المدنيين المصرح لهم بالبقاء هناك هم وحدهم الذين يمكنهم زراعة أراضيهم ، وأنه لايجوز لهم الانتفاع بأموال الغير الموجودة في المنطقة \*

\* ١- وطلب ممثل الأردن ما يأتي : (١) المبادرة فوراً الى ايقاف الأعمال التي تقوم بها اسرائيل في المنطقة خوفا لاتفاقية الهدنة العامة ، واعادة الحالة الى ما كانت عليه قبل حدوث الاعمال التي شكت منها الأردن ، (٢) وادانة اسرائيل على خرقها أحكام اتفاقية الهدنة العامة ، الواردة في الفقرة ٢ من المادة الثالثة وفي الفقرتين ١ و ٢ من المادة الثانية وفي الفقرة ٣ من المادة الرابعة \*

١١- وفي الجلسة رقم ٧٨٨ المنعقدة في ٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٧ ، ذكر ممثل اسرائيل أن حكومته كانت تأمل دائماً ، منذ توقيع اتفاقية الهدنة العامة أن تكون تلك الهدنة بحق ، كما قصد منها أن تكون ، خطوة انتقالية الى الصلح \* ولكن الجهد الرامية الى اقرار السلم في الشرق الأوسط لم تأت ، للأسف ، الا بنتائج هزيلة ، رغم كثرة مناقشات المجلس \* ولقد كان ذلك يرجع قبل كل شيء الى أن المجلس كان يعالج النتيجة لا السبب \* وربما كان ذلك هو الذي جعل المجلس يرى تعذر تجاوز مـواد اتفاقية الهدنة العامة التي تتعلق على وجه التخصيص بالأحوال القائمة على الحدود ، وتعذر بحث الاتفاقية ككل ، ولاسيما الأجزاء التي تتناول مسائل أساسية متعلقة بالمباديء \* ولقد بذلت حكومة اسرائيل مرارا خلال الأعوام الثمانية الماضية جهودها لضمان تنفيذ

المادة الثامنة ، ولكنها كانت تصطدم دائما برفض الأردن الدبات تنفيذ ذلك الالتزام الواضح المنصوص عليه في الاتفاقية بلا لبس أو غموض . ورغم بحث الموضوع مع الأمين العام ورئيس المراقبين فقد اخفقت جميع الجهود الرامية الى ضمان مراعاة الأردن ذلك الالتزام . وكانت النتيجة امتهانا خطيرا لحقوق تعددها اسرائيل ذات أهمية دينية وتعليمية وعملية قصوى . واتهم ممثل اسرائيل الأردن كذلك بأنها خرقت على الدوام أحكام المادة الأولى ، التي هي لب اتفاقية الهدنة العامة ، وأشار الى اخفاق جهود الأمين العام في ضمان التزام الأردن للمادة الثانية عشرة .

١٢- وقال ممثل اسرائيل ان حكومته لا يسعها أن تقبل وهي مكتوفة الأيدي تفسيراً وتنفيذاً يتناولان مجرد الأحكام التي تنتقيها الاردن من اتفاقية الهدنة ، ولذلك فهي تتشدد مجلس الأمن استخدام نفوذه لاعادة الانفاذ التام لجميع مواد الاتفاقية ، بما فيها المواد الثامنة والأولى والثانية عشرة ، التي وضعت المبادئ الأساسية لسلوك طرفي اتفاقية الهدنة العامة .

١٣- وانتقل ممثل اسرائيل الى الشكوى الأردنية ، فذكر أنه ما كان ينبغي على الإطلاق عرضها على مجلس الأمن . فأمام حكومة الأردن في هذه الحالة الخاصة ثلاث هيئات فرعية على الأقل كان في وسعها عرض شكواها عليها قبل عرضها على المجلس . على أن حكومة الأردن رفضت سلوك هذه السبل العادية ، ورفعت الى مجلس الأمن مباشرة مسألة تافهة كهذه .

١٤- وتناول ممثل اسرائيل أصل المنطقة المذكورة في الشكوى الأردنية ، أي الجانب الاسرائيلي من الخط المدني المحدد في منطقة دار الحكومة في القدس ، واستعرض تاريخ هذه المنطقة وظروفها ، ثم أكد تأكيداً قاطعاً أنه لم تدخل المنطقة طوال تلك الفترة أية عناصر من قوات الدفاع الاسرائيلية ، وذكر أن أعمال الخرق الوحيدة هي تلك التي ترتكبها الأردن : فقد شيدت الأردن أولاً تحصينات عسكرية داخل المنطقة ، وأوفدت اليها في عدة مناسبات قوات أردنية ، وأقامت الأردن ثانياً نقطة حراسة بقرب البوابة الشرقية لدار الحكومة داخل المنطقة وثالثاً كانت القوافل العسكرية تستخدم على الدوام الطريق الرئيسي الذي يخترق المنطقة . وهذه الأعمال تشكل خرقاً صارخاً من جانب الأردن للفقرة ٢ من المادة الثالثة ، وللفقرة ٢ من المادة الرابعة من اتفاقية الهدنة العامة . وحث المجلس على رفض الشكوى الأردنية بوصفها شكوى لا تقوم على أساس من الواقع أو القانون .

١٥- وبعد بحث مسألة ترتيب المناقشة ، وفائدة طلب تقارير من رئيس المراقبين في هيئة مراقبة الهدنة ، لخص الرئيس الموضوع بقوله ان المجلس لم يتخذ حــــــتى الآن أى قرار أو يصل الى أى اتفاق عما اذا كان ينبغي مناقشة الفقرتين الفرعيتين (أ) و (ب) من جدول الأعمال معا أو كل على حدة . ولاحظ أن ممثل الفيليبين قد اقترح أن يطلب المجلس تقريرين من رئيس المراقبين في هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة ، أحدهما يتعلق بالشكوى الأردنية والآخر بالشكوى الاسرائيلية . وقال انه كان هناك حتى الآن اجماع أو على الأقل أغلبية ملموسة تحبذ طلب هذين التقريرين . ورأى أن هناك أغلبية تؤيد الاقتراح القائل بمنح صفة الاستعجال الخاص للتقرير المتعلق بالشكوى الأردنية ، بحيث يصل الى المجلس خلال أسبوعين . كذلك رأى أن أغلبية أعضاء المجلس تؤيد رأى القائل بوجوب نصح الفريقين بالامتناع عن اتخاذ أية خطوات من شأنها زيادة التوتر في المنطقة .

١٦- وقال ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية انه ينبغي أن يكون واضحا بجلء أن التفسير الذى قدمه الرئيس لا يشكل بأية حال موافقة أو تحبيذا من مجلس الأمن للأعمال التي قامت بها اسرائيل في المنطقة المحايدة .

### الفرع الثاني

#### تقرير رئيس المراقبين بالنيابة في هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة

١٧- قدم رئيس مراقبي الهدنة بالنيابة ، تحقيقا للرغبات التي أعرب عنها أعضاء مجلس الأمن ، تقريراً (م أ/٣٨٩٢) مؤرخاً في ٢٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٧ ، بشأن المنطقة الواقعة بين خطي الهدنة (المنطقة المحايدة) حول منطقة دار الحكومة . وذكر أن عمالا اسرائيليين قد شرعوا في ٢١ تموز (يوليه) ١٩٥٧ في وضع علامات على جزء من المنطقة لغاية الخط الذى عدته اسرائيل خطاً مديناً واقعياً يفصل بين نطاقى الأعمال المدنية لكلا الفريقين . واستخدم هؤلاء العمال فيما بعد آلات لجرف التراب ومعدات زراعية ، وذلك لشق طرق وحرث الأرض . واستمر العمل دون انقطاع منذ ٢١ تموز (يوليه) ١٩٥٧ ، ومازال مستمرا . وكان الهدف الصريح لهذا العمل اعداد الأرض للتجريب كجزء من مشروع للتجميل .

١٨- وذكر رئيس المراقبين بالنيابة أنه كان قد أمر في أيلول (سبتمبر) ١٩٥٦ بقيام مراقبي الأمم المتحدة العسكريين بتفتيش المنطقة بأسرها ، ولفت أنظار الفريقين إلى ما كشف عنه التحقيق من مخالفات عسكرية عديدة في المنطقة . وقد أجريت تحقيقات أخرى في ١٠ تموز (يوليه) و ٢٠ و ٣٠ آب (أغسطس) ١٩٥٧ . وذكر أن صفة التجسس من السلاح التي تتميز بها المنطقة قد خوقت خلال المراحل الأولى لمشروع التحريج الاسرائيلي . وأهم أعمال الخرق هذه هي أن القوات الأردنية قد شوهدت في المنطقة ، كما جددت الخنادق والمواقع . فضلا عن ذلك ، فقد استخدمت الأردن طريق القدس - بيت لحم - الخليل لمرور عرباتها العسكرية . ولم يلاحظ خلال الفترة ذاتها أحد من القوات المسلحة الاسرائيلية في المنطقة ، باستثناء عدة ضباط من الجيش الاسرائيلي فتشوا المنطقة في مناسبتين . وكان في المنطقة عدد من شرطة الحدود الاسرائيلية ، لايزيد عن حوالي خمسة عشر رجلا ، غرضهم الصريح حماية العمال . ولاحفظ مراقبو الأمم المتحدة العسكريون أن الشرطة مسلحون بغنادق ومدافع رشاشة .

١٩- وذكر رئيس المراقبين بالنيابة في تقريره أن هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة تعد نفسها مختصة بمراقبة المنطقة للابقاء على مركزها بوصفها منطقة مجردة من السلاح . على أن الهيئة ليس لديها أية سلطة محددة أو أي اختصاص معين فيمما يتعلق بأعمال المدنيين في المنطقة .

٢٠- وذكر التقرير أنه يتضح من قراءة السجلات أن الشؤون المدنية للمنطقة قد تركت للأسف غامضة طوال سنوات عدة . ورغم أن بعض الحجج التي أدلى بها الطرفان وجيهة ، وتنبغي مراعاتها حق المراعاة ، فهناك حجج أخرى تبدو غير مرتكزة على أساس متين .

٢١- وأشار رئيس المراقبين بالنيابة إلى الجهود السابقة التي بذلتها هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في سبيل مساعدة الطرفين على الاهتداء إلى حل لل نزاع الحالي فأوضح أن اسرائيل قد رفضت منذ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٦ الاشتراك في الجلسات الطارئة للجنة الهدنة المشتركة ، ولكنها أعربت عن استعدادها لحضور أي نوع آخر من الجلسات ، بما فيها جلسات اللجان الفرعية للجنة الهدنة المشتركة . وقد رفضت الأردن حضور أية جلسة سوى جلسة طارئة بشأن المسألة موضوع البحث .



٢٢- وقد حثت اسرائيل مرارا على ارجاء أعمال التحريج حفظا للهدوء الذي ساد المنطقة شهورا عدة ، ولكنها ذكرت أنها لاتجد ما يبرر ارجاء العمل الذي ادعت أنه عمل مدني مشروع على الجانب الخاص بها مما يسمى بالخط المدني ♦

٢٣- وذكر رئيس المراقبين بالنيابة أن هناك على ما يبدو ثلاث طرق لمعالجة المشكلة : (أ) تحويل المنطقة الواقعة بين الخطين الى أرض حرام وتطبيق الفقرة ٣ من المادة الرابعة من اتفاقية الهدنة العامة التي تنص على منع أي شخص من اجتياز خط الهدنة الى المنطقة فيما عدا موظفي الأمم المتحدة ، (ب) العودة الى الأوضاع التي كانت قائمة في ٣ نيسان (ابريل) ١٩٤٩ ، (ج) الوصول الى اتفاق يراعي الى حد ما على الأقل ، التغييرات التي حدثت منذ عام ١٩٤٩ ♦

٢٤- وذكر رئيس المراقبين بالنيابة أن الحلين المقترحين (أ) و(ب) هما على ما يبدو وغير مستحسنين ♦ أما الحل المقترح (ج) فيبدو أنه يقدم أساسا معقولا لحل المشكلة ♦ فالواجب أن تستمر الأعمال المدنية للفريقين ، ولكن على أن تكون منفصلة بعضها عن بعض انفصالا واضحا ♦ كذلك ينبغي احترام ملكية الأرضية كما تثبت من الفحص الدقيق لسجلات الأراضي ♦

٢٥- وفيما يتعلق بالاهتداء الى حل على أساس الاقتراح (ج) ، أوصى رئيس المراقبين بالنيابة بما يأتي : (١) أن يجتمع الطرفان ويبحثا في الأعمال المدنية في المنطقة ، (٢) أن تدور هذه المباحثات عن طريق جهاز لجنة الهدنة المشتركة ، (٣) أن توقف حكومة اسرائيل وجوبا مشروع التحريج في المنطقة ريثما تظهر نتيجة هذه المباحثات ، وذلك لتهيئة جو أصح لاجراء مباحثات مثمرة ، (٤) أن تنتهي هذه المباحثات وجوبا في غضون شهرين ، (٥) ابلاغ نتيجة المباحثات الى مجلس الأمن ♦ وذكر رئيس المراقبين بالنيابة في اضافة الى التقرير مؤرخة في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٧ (م/أ/٣٨٩٢/الاضافة ٢) أن المراقبين العسكريين للأمم المتحدة لم يلاحظوا أي عمل من الأعمال في المنطقة المشار اليها منذ ٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٧ ♦

٢٦- كذلك قام رئيس المراقبين بالنيابة ، استجابة للطلبات التي أبدت في جلسة مجلس الأمن رقم ٧٧٨ ، بتقديم تقرير (م/أ/٣٩١٣) مؤرخ في ٣١ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٥٧ يتعلق بالشكوى الاسرائيلية ضد الأردن ، وهي الشكوى التي تشير صراحة

الى أحكام المواد الثامنة ، والأولى والثالثة ، والمادة الثانية عشرة لاتفاقية الهدنة العامة (١) .

٢٧- وأعلم ممثل الأردن المجلس في رسالة مؤرخة في ٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٧ (م/أ/٣٩٠٧) أن اسرائيل لم تلتزم قرار المجلس المتخذ في ٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٧ ، وواصلت ارتكاب سلسلة من المخالفات في المنطقة ، أرفقت بالرسالة قائمة بها . وذهب ممثل اسرائيل في رسالة مؤرخة في ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٧ (م/أ/٣٩١٠) الى أن رسالة الأردن المؤرخة في ٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٧ (م/أ/٣٩٠٧) تحتوى ثلاث مغالطات خطيرة تهدف الى اظهار الأعمال المشروعة التي تقوم بها حكومته بمظهر غير مستحب : (١) فسجلات مجلس الأمن لاتشتمل على أى قرار حول المسألة موضوع البحث ، (٢) وقد لخس رئيس مجلس الأمن في جلسة ٦ أيلول (سبتمبر) الآراء التي أبداهها المجلس ، ولم يشتمل ذلك التلخيص على التصريح الذى اقتبسه ممثل الأردن أو على أى بيان آخر يحمل نفس المعنى أو معنى قريباً منه ، (٣) وليس في اتفاقية الهدنة العامة ، كما أكد رئيس المراقبين بالنيابة في تقريره ، أية أحكام تحدد مركز المنطقة القانوني ، أو تعين حقوق كل من الطرفين وواجباته فـي المنطقة . وقدّم ممثل الأردن ، في رسالة أخرى مؤرخة في ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٧ (م/أ/٣٩١٤) ، قائمة أخرى بمخالفات ارتكبتها اسرائيل في المنطقة .

٢٨- وبعث ممثل الأردن برسالة أخرى مؤرخة في ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٧ (م/أ/٣٩٠٩) أشار فيها الى الفقرة ٧ (ب) من تقرير رئيس المراقبين بالنيابة (م/أ/٣٨٩٢) ، ثم ذكر أن رئيس المراقبين الجنرال رايلي قد بعث في ١٢ حزيران (يونيه) ١٩٤٩ برسالة الى الكولونيل ديان ، مندوب اسرائيل في لجنة الهدنة المشتركة ، أكد فيها مركز الأرض الحرام الذى تتمتع به المنطقة ، كما أكد له أن اجتياز خطي الهدنة ، وكذلك دخول المنطقة ، محظور على المدنيين ، باستثناء الأشخاص التابعين للأمم المتحدة . وذكر ممثل الأردن كذلك أن أساس سلسلة الاستنتاجات الباطلة الواردة في تقرير رئيس المراقبين بالنيابة هو على ما يبدو سوء تفسير محض

---

(١) ولم ينظر مجلس الأمن بعد ذلك في البند المقدم من اسرائيل خلال الفترة التي يتناولها هذا التقرير .

الجلسة التي عقدتها لجنة الهدنة المشتركة في ١٢ حزيران (يونيه) ♦

٢٩- وفي جلسته رقم ٨٠٦ المنعقدة في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٢ ، استأنف المجلس النظر في الشكوى الأردنية ♦ فقال ممثل الأردن في بداية الجلسة انه تلقى من حكومته تعليمات مفادها أن العمال الاسرائيليين مازالوا يتابعون أعمالهم غير المشروعة في المنطقة ♦ ثم انتقل الى مناقشة النقاط التي أثارها ممثل اسرائيل (في الجلسة ٧٨٨) ، وتقرير رئيس المراقبين بالنيابة (م أ/٣٨٩٢) ، وكرر موقف حكومته في هذا الصدد ♦

٣٠- وانتقل ممثل الأردن الى الاقتراحات الثلاثة التي قدمها رئيس المراقبين بالنيابة ، فذكر أن قبول الاقتراح البديل (ج) معناه تقرير قانونية مخالفات اسرائيل في المنطقة ♦ وأعلن أن أحدا في الأردن لن يسمح للاسرائيليين بالاستيلاء على أراض يملكها العرب ♦ وذكر أنه يقترح ، لكي يصبح الحل الثالث الذي اقترحه رئيس المراقبين بالنيابة عادلا وقابلا للتنفيذ ، أن تستمر الأعمال المدنية للفريقين في المنطقة على أساس حقوق الملكية كما يثبتها تدقيق لجنة الهدنة المشتركة في سجلات الأراضي ♦

٣١- وفيما يتعلق بالحل المقترح (ب) ، ذكر ممثل الأردن أنه رغم أن بلاده هي التي ستتأثر باغلاق طريق القدس - بيت لحم - الخليل ، فانها تفضل مواجهة هذه الصعوبة للمحافظة على اتفاقية الهدنة العامة وحقوق العرب في الملكية في المنطقة ♦

٣٢- أما تطبيق الحل المقترح (أ) ، فقد ذكر ممثل الأردن أنه لا يقتضي "تغييرا" في مركز المنطقة القانوني ، الذي كان بمقتضى اتفاقية الهدنة العامة مركز الأرض الحرام ♦ وقال انه يقبل الحل المقترح (أ) ، لو نفذ تنفيذا كاملا ، ان لم يتسن الأخذ بالحل المقترح (ب) ♦

٣٣- وختم ممثل الأردن كلامه بایضاح نقاط منها : أن اتفاقية الهدنة العامة ما زالت هي الاتفاقية القانونية الوحيدة التي تحدد مركز منطقة جبل المكبر ♦ ولم توقع الحكومتان على أى اتفاق بتقسيم المنطقة ♦ وقد ظلت المنطقة تحت رقابة واشراف هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة ♦ ولايجوز لأى من الطرفين ، لا بموجب القانون العام ولا بموجب الأحكام المحددة لاتفاقية الهدنة العامة ، استخدام أو تملك أموال الآخر ♦ أما تغلغل اسرائيل في المنطقة وأعمالها فيها فانها تشكل مخالفات صارخة لاتفاقية

الهدنة العامة وللحالة الراهنة • ثم رد ممثل الأردن الطلب الذي كان قد قدمه في جلسة المجلس رقم ٧٨٧ ، وطلب بالاضافة الى ذلك توجيه لجنة الهدنة المشتركة الى تحديد حقوق الملكية في المنطقة ، والتأكد من احترام هذه الحقوق ، كما طلب تأكيد رقابة واشراف هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة على الأرض الحرام في منطقة جبل المكبر ، ودعوة اسرائيل الى التعاون مع لجنة الهدنة المشتركة التي هي المنظمة المختصة ببحث مخالفات اتفاقية الهدنة العامة •

٣٤- وقال ممثل اسرائيل ان الشكوى من غرس الأشجار في القطاع الاسرائيلي من منطقة دار الحكومة انما هي تهمة مفتعلة لا غرض منها الا مواجهة مطالب الموقف السياسي الداخلي والخارجي في الأردن • وقال ان هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة مختصة بالاشراف على المنطقة بمقتضى المادة الرابعة من اتفاقية الهدنة ، وهي المادة التي تحظر على القوات المسلحة للفريقين اجتياز خطي الهدنة ، لا لأن المنطقة قد أعلنت رسميا في أى وقت منطقة مجردة من السلاح • وقال ان هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة لم تكن لها سلطة على الأعمال المدنية في المنطقة منذ توقيع اتفاقية الهدنة في ٣ نيسان ( ابريل ) ١٩٤٦ ، كما يشهد بذلك تصريح للجنرال رايلي أول رئيس للمراقبين ، في الجلسة التاسعة التي عقدتها لجنة الهدنة المشتركة في ١٢ حزيران ( يونيه ) ١٩٤٦ •

٣٥- وقال ممثل اسرائيل ان أعمال التحريج الاسرائيلية لا تشكل خرقا لاتفاقية الهدنة العامة • وقد ذكر رئيس المراقبين بالنيابة في الفقرة ٧ من تقريره ( م أ / ٣٨٩٢ ) ان اتفاقية الهدنة العامة خالية من أية أحكام تتعلق بمركز المنطقة • وليس هنالك دعوى بأن حظر دخول القوات المسلحة للفريقين في المنطقة يسرى أيضا على المدنيين • وليس شمة أنظمة أو لوائح تلزم قوات الفريقين المسلحة بحظر دخول المدنيين من الجانبين الخاصين بهما • وينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار ، في أية خطوات تتخذ للابقاء على الوضع الراهن في المنطقة ، ما طرأ على المنطقة من تطورات تمت بموافقة الطرفين منذ توقيع اتفاقية الهدنة في ٣ نيسان ( ابريل ) ١٩٤٦ • كما ينبغي أن تأخذ الحالة الراهنة بعين الاعتبار وجود خط كان يقسم المنطقة بالفعل منذ عام ١٩٤٩ ، الى قطاع اسرائيلي وقطاع اردني ، سواء أوافقت الأردن عليه أم لم توافق •

٣٦- وانتقل ممثل اسرائيل الى تقرير رئيس المراقبين بالنيابة ، فقال ان الخط المدني المشار اليه في الفقرة ٧ ( ج ) قد أقيم بعد مفاوضات دارت بين ممثلي اسرائيل

والاردن في ٢٣ حزيران (يونيه) ١٩٤٩ ، وهو يكون أساس أية حالة راهنة توجد في المنطقة \* وتتضمن الفصول الأربعة الأولى من التقرير وصفا للحالة الفعلية القائمة في منطقة دار الحكومة ، وتأبيدا ، سبق له ايضاحه ، لموقف اسرائيل بجميع تفاصيله تقريبا \* وقد تضمن الفصل الخامس استنتاجات رئيس المراقبين بالنيابة وتوصياته وتكهناته \* وأيـد ممثل اسرائيل رئيس المراقبين بالنيابة في رفضه تحويل المنطقة الى أرض حرام لايسكنها أحد ، أو اعادتها الى الأوضاع التي كانت قائمة قبل ٣ نيسان (ابريل) ١٩٤٩ \* ولم يبد اعتراضا على الاقتراح القائل ان الأساس المعقول للحل هو عقد اتفاق بين الطرفين يراعي الى حد ما على الأقل ، التغييرات التي طرأت منذ عام ١٩٤٩ \* وقال ان الدواعي السياسية أو الاخلاقية للاقتراح الخاص بتحديد ملكية الأرض في المنطقة لم توضح ، كما لا يوجد لذلك الاقتراح أي مبرر قانوني في هذا الصدد \*

٣٧- وفيما يتعلق بتوصيات رئيس المراقبين بالنيابة في تقريره ، ذكر ممثل اسرائيل أن حكومته على استعداد لمناقشة الأعمال المدنية في المنطقة مع الأردن في أي وقت \* وأشار الى التوصية الثانية ، فذكر أن اسرائيل على استعداد للجلوس مع الأردن في اللجنة الفرعية التابعة للجنة الهدنة المشتركة ، أو في اللجنة الخاصة المشكلة بموجب المساعدة الثامنة من اتفاقية الهدنة العامة ، أو في جلسة تنظم في اطار اتفاق القادة المحليين في منطقة القدس \* أما عن التوصية الثالثة ، فقد قال ممثل اسرائيل انه مهما كان التبرير الذي قد يقدم لمطالبة أحد الفريقين وحده بالامتناع عن ممارسة حقوقه المشروعة لتتيح بسلبيته ايجاد جو تسممه الدعاية المعادية الاستفزازية التي يقوم بها الطرف الآخر ، فان هذا الاقتراح قد سبقته الأحداث \* وقال ان التقرير يبين أنه لم يلاحظ أي عمل في المنطقة منذ ٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٧ \* وقال ان حكومته ترفض التوصية الرابعة القائلة بالاستمرار في ايقاف الأعمال لمدة شهرين ، اذ أنها توصية لا تقوم على أي أساس ، بل تتنافى مع الحقوق والالتزامات القائمة للفريقين ، كما يعترف بها رئيس المراقبين بالنيابة في تقريره \* وقال انه لا اعتراض لديه على التوصية الخامسة ، القائلة ببلاغ نتائج المباحثات الى مجلس الأمن ، ولا على ما أعرب عنه رئيس المراقبين من أمل في أن يتعاون الفريقان مع هيئة المراقبة تعاوننا كاملا في سبيل اعادة المنطقة الى مركز التجرد من السلاح \*

٣٨- وفي الجلسة ٨٠٩ المنعقدة في ٢٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٨ ، كان معروضا على المجلس مشروع القرار المشترك الآتي (م أ/ ٣٩٤٠) المقدم من المملكة

المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ومن الولايات المتحدة الأمريكية :

«ان مجلس الأمن ،

«اذ يشير الى قيامه في ٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٧ بالنظر في شكوى المملكة الأردنية الهاشمية بشأن أعمال قامت بها اسرائيل في المنطقة الواقعة بين خطي الهدنة في منطقة دار الحكومة بالقدس ،

«وقد نظّر في التقرير المقدم عن المنطقة بتاريخ ٢٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٧ من رئيس المراقبين بالنيابة في هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة استجابة لطلب المجلس ،

«وان يلاحظ أن مركز المنطقة يتأثر بأحكام اتفاقية الهدنة العامة ، وأنه ليس لاسرائيل ولا للأردن سيادة على أى جزء من المنطقة ( اذ تقع المنطقة عبر خطي الهدنة ) ،

«وان تحدوه الرغبة في تخفيف التوتر وتجنب أية حوادث جديدة :

«١- يوعز الى رئيس المراقبين في هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة أن ينظم الأعمال داخل المنطقة ، مع مراعاة الترتيبات التي قد تتخذ تنفيذاً لأحكام اتفاقية الهدنة العامة ، وللفقرة ٣ أدناه ، ومراعاة ملكية الأموال الموجودة هناك ، وعلى أن يكون مفهوماً ، أنه لايجوز للاسرائيليين استخدام أموال العرب ، ولا للعرب استخدام أموال الاسرائيليين ، ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك ،

«٢- ويوعز الى رئيس المراقبين أن يجرى دراسة للسجلات العقارية بغية تعيين ملكية الأموال الموجودة في المنطقة ،

«٣- ويؤيد توصيات رئيس المراقبين بالنيابة ، التي ترمي الى ما يلي :

«(أ) أن يبحث الطرفان عن طريق لجنة الهدنة المشتركة الأعمال المدنية في المنطقة ،

«(ب) أن توقف الأعمال الجارية في المنطقة كالتي بدأها الاسرائيليون في ٢١ تموز (يوليه) ١٩٥٧ ، حتى انجاز الدراسة المذكورة واتخاذ التدابير اللازمة ، لتنظيم الأعمال في المنطقة ، وذلك من أجل ايجاد جو أصح للمناقشة المشمرة ،

«(ج) وأن تتم هذه المناقشات خلال مدة شهرين ،  
«(د) وأن يعلم مجلس الأمن بنتائج هذه المناقشات ،

«٤- ويدعو الطرفان في اتفاقية الهدنة العامة الاسرائيلية الأردنية الى التعاون مع رئيس المراقبين وفي لجنة الهدنة المشتركة على تنفيذ هذه التوصيات عملاً بهذا القرار ،

«٥- ويدعو الطرفان في اتفاقية الهدنة العامة الاسرائيلية الأردنية الى مراعاة المادة الثالثة من الاتفاقية ومنع جميع القوات المشار اليها في المادة الثانية من الاتفاقية ، من تجاوز خطي الهدنة ، والى ازالة أو هدم جميع مرافقهما ومنشأتهما العسكرية في المنطقة ،

«٦- ويدعو الطرفان الى استخدام الأجهزة المنصوص عليها في اتفاقية الهدنة العامة لتنفيذ أحكام تلك الاتفاقية ،

«٧- ويطلب الى رئيس المراقبين وضع تقرير عن تنفيذ هذا القرار ».

٣٩- وأعلن ممثل الولايات المتحدة ، وهو يقدم مشروع القرار المشترك ، أنه نظراً الى أن المنطقة لا تخضع لسيادة أى من الطرفين ، والى ما يبدو من عدم وجود اتفاقية حول مركز المنطقة أو الحقوق فيها ، فإن مجلس الأمن هو الذى تقع على عاتقه مسؤولية تنظيم شؤون المنطقة بغية تخفيف التوتر والاقبال من الحوادث بين البلدين . وقال ان الولايات المتحدة والمملكة المتحدة قد قدمت لهذا السبب مشروع قرار يهدف ، استجابة للشكوى الأردنية ، الى دعم سلطة الأمم المتحدة في المنطقة والنص على استمرار ايقاف الأعمال التي أثارت النزاع . وذكر أن مشروع القرار في نظر بلاده يشير الى الطريق المؤدى الى ايجاد حل عاجل عادل .

٤٠- وألقى ممثلو المملكة المتحدة وباناما والعراق والصين بيانات أيدوا فيها مشروع القرار المشترك . وأيد ممثل فرنسا مشروع القرار من حيث المبدأ ، ولكنه أكد أن للمسألة المعروضة على المجلس طبيعتها الخاصة لأن المنطقة المجردة من السلاح والمحيطة بدار الحكومة هي منطقة من نوع خاص . وعلى ذلك لا ينبغي أن يعتد أن الحل الوارد في مشروع القرار يصلح لاسرائيل على المشاكل المتعلقة بالمناطق الأخرى المجردة

من السلاح ، التي قد تكون عناصر المشاكل فيها مختلفة كل الاختلاف \*

٤١- وفي الجلسة ٨١ \* المنعقدة في ٢٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٨ أيد ممثل اليابان مشروع القرار المشترك \*

٤٢- وذكر ممثل الأردن أنه رغم أن مشروع القرار لا يجيب إلا جزءاً من مطالبه ، فإن حكومته قد قبلته مع ذلك لأنه يحوى عدداً من النقاط الايجابية \* وأعرب عن أمله في أن تنفذ اسرائيل باخلاص توجيهات مشروع القرار ، وأن يخفف تنفيذه من الصعاب الحالية في المنطقة \* وقال ان اسرائيل لو نبذت باخلاص سياستها في الخرق المنظم لاتفاقية الهدنة العامة ، ولو منعت من اكتساب أية مزايا سياسية أو عسكرية أو اقتصادية من أعمالها غير المشروعة ، لساد الهدوء على طول خطوط الهدنة في فلسطين \*

٤٣- وذكر ممثل اسرائيل أن حكومته عمدت ، منذ ٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٧ ، ودون اخلال بحقوقها المشروعة وموقفها ، الى ايقاف تلك الأعمال المشكوك—منها في القطاع الاسرائيلي من المنطقة \* وعلق على مشروع القرار ، فذكر انه لن يؤثر بأية حال في القوة الملزمة للاتفاقات التي تحكم العلاقة القانونية بين الأردن واسرائيل ، ولن يزيد هذه الاتفاقات قوة أو ضعفا \* وقال ان حكومة اسرائيل ستراعي اتفاقيات الهدنة العامة كما هي قائمة ، وستلتزم بجميع التزاماتها بموجب القانون الدولي ، على—أن يكون مفهوماً بوضوح أن الالتزام نفسه واقع على الأردن \*

القرار المتخذ بشأن مشروع القرار : اعتمد مشروع القرار المشترك بالاجماع (١) \*

### الفرع الثالث

#### الرسائل المتعلقة بحادثة جبل المكبر

٤٤- أنهى ممثل اسرائيل الى رئيس مجلس الأمن في رسالة مؤرخة في ٢٦ أيار (مايو) ١٩٥٨ (م أ/٤٠١١) النص المترجم لرئيس وزراء اسرائيل على سؤال وجبه—اليه في الكنيست في ٢٨ أيار (مايو) ١٩٥٨ بشأن حوادث جبل المكبر التي وقع—ت في ٢٦ أيار (مايو) \*

٤٥- وأعلم الأمين العام رئيس مجلس الأمن في رسالة مؤرخة في ٢٩ أيار (مايو) ١٩٥٨ (م أ/٤٠١٢) أنه قد طلب الى رئيس المراقبين ، بناءً على الرسالة ال—تي

---

(١) أنظر الوثيقة م أ / ٣٩٤٢ \*



تلقاها من وفد اسرائيل بشأن الحادثة الأخيرة في جبل المكبر ، أن يبعث بتقرير عاجل عن جميع الظروف التي اكتتفت الحادثة ، ولا سيما مقتل الكولونيل فلنت \*

٤٦- ووزع الأمين العام في ١٧ حزيران (يونيه) ١٩٥٨ (م أ/٣٠٤) تقريراً مؤرخاً في ٧ حزيران (يونيه) ١٩٥٨ من الميجور جنرال كارل كارلسون فون هورن ، رئيس المراقبين في هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة ، بشأن حادثة اطلاق النار في ٢٦ أيار (مايو) ١٩٥٨ على جبل المكبر بالقرب من القدس . والتقرير يتألف من ثلاثة أجزاء ، يتناول أولها الوقائع المفصلة للأحداث التي قتل فيها اللفتنانت كولونيل ج . أ . \* فلنت ، ممثل رئيس المراقبين في جبل المكبر ، والتحقيقات التي جرت في كلا الجانبين ، ويعالج الجزء الثاني مقدمات الحادثة ، ويعرض الجزء الثالث استنتاجات رئيس المراقبين \*

٤٧- وذكر رئيس المراقبين في تقريره أن مجموع الخسائر في الحادثة بلغ خمسة قتلى ، هم اللفتنانت كولونيل فلنت وأربعة اسرائيليين ، فضلاً عن اثنين من الاسرائيليين الجرحى . وذكر أيضاً أن النتائج المبدئية التي وصلت اليها التحقيقات في ظروف مقتل اللفتنانت كولونيل فلنت ، تفيد أنه قد أصيب ، على الأرجح ، برصاصة أطلقته عليه من الاقليم الخاضع لسيطرة الأردن في الشمال الشمال الشرقي \*

٤٨- وأشار رئيس المراقبين الى أن الحادثة الخطيرة التي وقعت في ٢٦ أيار (مايو) قد سبقها حوادث مماثلة أقل خطورة ، وكانت تقع من آن لآخر في جو مفعـم بالتوتر واشتركت فيها أيضاً الشرطة الاسرائيلية في القطاع اليهودي من جبل المكبر . وأكد أنه ينبغي اعادة اهتمام خاص الى النزاع بين العرب واليهود فيما يتعلق بأعمال المدنيين العرب وبالذريات الاسرائيلية في المنطقة \*

٤٩- وقال ان الصعوبات التي نشأت في المذاقتين الغربية والشرقية من جبل المكبر مرتبطة ، بالخلاف حول الخرائط ، . ولاحظ رئيس المراقبين أن هناك خريطين تظهر فيهما حدود مختلفة للمنطقة المجردة من السلاح . فالجانب الاسرائيلي يرى أن الخريطة الصحيحة هي تلك التي أشير اليها في الفقرة الأولى من اتفاقية ٧ تموز (يوليه) ١٩٤٨ ، أي خريطة "المكبر - الأمم المتحدة" التي ترجع الى ٨ تموز (يوليه) ١٩٤٨ . أما الجانب الأردني فيرى أن الخريطة الصحيحة هي الخريطة التي رسمت بمزيد من الدقة لخطوط الهدنة في منطقة القدس ، والتي ألحقت باتفاقية الهدنة الموقعة في ٢١ تموز

( يولييه ) ١٩٤٨ • وعلى ذلك ، فلما كانت الخريطة التي تعترف اسرائيل بصحتها ——— تشمل منطقة أكبر من تلك التي تعترف الأردن بصحتها ، فان هنالك في جبل المكبر قطاعات تعدها اسرائيل ضمن المنطقة المجردة من السلاح ، بينما تعدها الأردن ضمن الاقليم الخاضع لسيطرتها •

٥٠ — وأشار رئيس المراقبين الى البعثة التي قام بها من كانون الأول ( ديسمبر ) ١٩٥٧ الى كانون الثاني ( يناير ) ١٩٥٨ الدكتور فرانسيسكو أروتيا ، الذي بحث مسألة الخرائط وناقشها مع الحكومتين ، فذكر أن الأدلة التي قدمت لانتيج أي تقسيم نحو تسوية الخلاف • وقال ان حادثة ٢٦ أيار ( مايو ) ١٩٥٨ وقعت في المنطقة الشرقية من جبل المكبر • وان اسرائيل ترى ، على أساس " خريطة ٧ تموز ( يولييه ) ١٩٤٨ " ، أن المنطقة داخلية في القطاع اليهودي من المنطقة المجردة من السلاح ، بينما ترى الأردن ، على أساس " خريطة ٢١ تموز ( يولييه ) ١٩٤٨ " ، أنها ليست داخلية في المنطقة المجردة من السلاح ، بل في الاقليم الخاضع لسيطرتها •

٥١ — ولخص رئيس المراقبين الحالة القائمة في جبل المكبر على النحو الآتي : ( أ ) من الممكن الابقاء على التعايش السلمي بين القرويين العرب والشرطة الاسرائيلية في جبل المكبر طالما أمكن تجنب الاحتكاكات والاشتباكات • ومن الممكن اتخاذ تدابير عملية لتجنب الاحتكاكات والاشتباكات في المستقبل باخلاء المنازل السبعة المشار اليها في التقرير ، وقيام مراقبي الأمم المتحدة بمنع العرب من الزراعة وغيرها من الأعمال بالقرب من المباني اليهودية ، ( ب ) أدت أعمال الدوريات التي قامت بها الشرطة الاسرائيلية في المنطقة التي يسكنها أو يزرعها العرب الى احتكاكات واشتباكات ، وتلك الدوريات لم يأمر بتسييرها " القائد التابع للأمم المتحدة " الذي تخضع " لقيادته " الشرطة المدنية المسلحة العربية واليهودية في منطقة كل منهما " ، ( ج ) وقد احتج بضروة الدوريات للمحافظة على الأمن • على أن هذه الأسباب لا يمكن الاحتجاج بها الا اذا كانت هناك ، كما ذكر من قبل احتكاكات — وهي احتكاكات يمكن تجنبها — بين الشرطة الاسرائيلية والقرويين العرب ، ( د ) وقد قدمت في عدة مناسبات شكاوى اسرائيلية متعلقة : ( ١ ) بوجود الجنود الأردنيين في قرية عيسوية ، ( ٢ ) وبخيازة سكان القرية أسلحة نارية • وقد زار مراقبو الأمم المتحدة عيسوية مرات عديدة ، واقتنعوا بأن الاحتجاجات التي قدمت الى المخاتير والتدابير التي اتخذتها السلطات الأردنية

قد أدت بالفعل الى الحد من زيارات الجنود لأقربائهم ومعارفهم في القرية من آن لآخر • وينبغي أن يلاحظ أن المزاعم المتعلقة باطلاق سكان قرية عيسوية النار على الشرطة الاسرائيلية لم تثبت • كما أن مراقبي الأمم المتحدة لم يروا أسلحة نارية أثناء زيارتهم عيسوية •

٥٢- والى أن تنفذ اتفاقية ٧ تموز (يوليه) ١٩٤٨ تنفيذًا كاملاً ، وفقاً للبيانات المشار إليها في الفقرة ١ من تقرير الدكتور فرانسيسكو أروتيا المؤرخ في ١٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٨ ، فإن قبول ما سمي " بالحالة الراهنة " عام ١٩٥٤ قد يساعد على تخفيف التوتر • وقوام هذه السياسة ، كما شوحها واضعها الجنرال بيرنز ، هي ابقاء الأمور على ما وجدها عليه عام ١٩٥٤ • ولاشك في أن عدم وجود وصف كامل للوضع في عام ١٩٥٤ كما قال الجنرال بيرنز ، يشكل صعوبة • وذكر رئيس المراقبين انه ربما يفيد النظر في الطريقة التي يمكن بها تطبيق هذه السياسة عملياً في الوقت الحالي • فإذا ما اعترف بأن هذه السياسة منطبقة على الطرفين وبأن تنفيذها واقع على عاتق الأمم المتحدة وحدها ، دون تدخل أي من الطرفين ، فإن مسألة وجود أو عدم وجود حقوق مطلقة في المنطقة الواقعة بين خطي " ٧ تموز (يوليه) " وخطي " ٢١ تموز (يوليه) " ، وهي المسألة التي أصبحت شائكة ، يمكن أن تترك معلقة حتى يتم اتفاق آخر •

#### الفرع الرابع

#### الحوادث الواقعة على خط الهدنة الاسرائيلي السوري

٥٣- صدرت بتاريخ ٧ آب (اغسطس) ١٩٥٧ (م أ / ٣٨٤٤ / الاضافة ١) اضافة الى تقرير سابق لرئيس المراقبين بالنيابة في ذلك الحين ، يتناول فيه بعض نواحي أعمال جهاز الأمم المتحدة في المنطقة المجردة من السلاح والمقامة بموجب المادة الخامسة من اتفاقية الهدنة العامة الاسرائيلية السورية • وورد في هذه الاضافة أن رئيس المراقبين بالنيابة قد أخطر حكومة اسرائيل باعترام هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة اقامة مركز للمراقبة قرب الجسر المشيد حديثاً عند مخرج بحيرة الحولة ، في القطاع الأوسط للمنطقة المجردة من السلاح • وذكر رئيس المراقبين بالنيابة أن مركز مراقبة كهذا يفيد في رأيه في الاقلال من أخطار الحوادث ، ولاسيما خلال المراحل النهائية من مشروع تجفيف بحيرة الحولة •

٤٠- وجرى اعلام رئيس المراقبين بالنيابة بأن اسرائيل ترى أن بنود اتفاقية الهدنة العامة لاتخول هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة القيام بعمل ما في المنطقة المجردة من السلاح دون موافقة اسرائيل ، وأن اعلان هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة عن اعتزامها اقامة مركز للمراقبة قرب جسر الحولة - دون استئذائها الحكومة الاسرائيلية - لايتماشى مع اتفاقية الهدنة العامة \* وعلى ذلك فلا يسع الحكومة الاسرائيلية النظر في اعلان هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة \* ونظرا الى معارضة اسرائيل في اقامة مركز للمراقبة في المنطقة ، فقد عمد رئيس المراقبين بالنيابة في محاولة أخرى منه لتحسين المراقبة في تلك المنطقة ، الى اتخاذ تدبير عملي في ٢٧ تموز (يوليو) ١٩٥٧ فأوعز الى مراقبي الأمم المتحدة العسكريين ، عن طريق رئيس لجنة الهدنة الاسرائيلية السورية المشتركة ، باطالة مدة بقائهم في تلك المنطقة خلال زيارتهم التي تتم بمعدل مرتين يوميا \* وذكر في الاضافة أن المراقبين لم يتمكنوا من تنفيذ هذه التعليمات نظرا الى اعتراض السلطات الاسرائيلية ، التي ذكرت أنها لم تر ما يدعو الى اتخاذ هذا التدبير في ذلك الحين \*

٥٥- ولغت ممثل اسرائيل أنظار مجلس الأمن في رسالة مؤرخة في ٣٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٨ (م أ/٣٩٤٥) الى تلك الموجة الجديدة من العدوان السوري على اسرائيل ، التي بلغت قممتها في ٢٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٨ عندما اعتدت وحدة سورية مسلحة بالبنادق والمدافع الرشاشة على شرطة اسرائيليين كانوا يقسمون بتطهير الألغام في الحقول الواقعة في المنطقة المجردة من السلاح شرق مستعمرة دان \* وأكد أن طبيعة هذا الاعتداء الأخير غير المثار لاترك مجالا للشك في أنه كان مرسوما ومبينا ، وأوضح أنه نفذ بناء على تعليمات أصدرتها سلطة مسؤولة \*

٥٦- وأشار ممثل سورية في رسالة مؤرخة في ٣٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٨ (م أ/٣٩٤٦) الى حادثة ٢٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٨ فقال ان فصيلة من القوات المسلحة الاسرائيلية تتألف من خمسة وعشرين جنديا ومصفحة واحدة قد دخلت شـمـال المنطقة المجردة من السلاح \* فضلا عن ذلك ، فقد وصل مستعمرة دان مدد يتألف من خمسة وثلاثين جنديا ومصفحتين أخريين للانضمام الى الفصيلة الاسرائيلية الأولى ومساعدتها في عملها \* ولقد كانت الحادثة في تخطيطها وتنفيذها عملا مقصودا من جانب اسرائيل ، يتماشى مع سياسة الأمر الواقع التي دأبت اسرائيل على اتباعها في المنطقة المجردة من السلاح منذ عام ١٩٥١ ، رغم اتفاقية الهدنة العامة والقرارات التي

اتخذتها لجنة الهدنة السورية الاسرائيلية المشتركة في عدة مناسبات ونددت فيها بهذه السياسة ♦

٥٧- وذكر ممثل سورية في رسالة أخرى مؤرخة في ٤ شباط (فبراير) ١٩٥٨ (م أ / ٣٩٤٨) أن فصيلة من الجيش الاسرائيلي تتألف من ستين جنديا تواكبهم أربع مصفحات وتحميهم طائرة نفاثة من طراز "مستير" قد دخلت شمال المنطقة المجردة من السلاح في ٤ شباط (فبراير) ١٩٥٨ ♦ ولوحظ تجمع فصائل مسلحة اسرائيلية أخرى ، مزودة بمدافع المورتار، قبالة شمال المنطقة المجردة من السلاح ♦

٥٨- وأعلم ممثل سورية المجلس في رسالة أخرى مؤرخة في ١١ شباط (فبراير) ١٩٥٨ (م أ / ٣٩٥٠) أن فصيلة من القوات الاسرائيلية تتألف من خمسين جنديا ومصفحتين قد دخلت شمال المنطقة المجردة من السلاح من نقطتين في يوم ١٠ شباط (فبراير) ١٩٥٨ ♦ وذكر أن استمرار أعمال العدوان وتظاهرات القوة هذه يجعل الموقف متوترا الى أقصى حد ♦

٥٩- وأعلم ممثل اسرائيل مجلس الأمن في رسالة مؤرخة في ١٤ شباط (فبراير) ١٩٥٨ (م أ / ٣٩٥٥) أن تطهير الألغام في حقول قرية دان في المنطقة المجردة من السلاح قرب الحدود الاسرائيلية السورية ، وهو التطهير الذي حدث في شهر كانون الثاني وشباط (يناير وفبراير) من هذا العام ، قد تم في يوم ١٠ شباط (فبراير) ♦ ولاحظ أن العملية قد جرت بعلم هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة وموافقتها ، وبحضور مراقبي الأمم المتحدة ♦ وأعلن أن القوات المسلحة والمصفحات الاسرائيلية لم تظهر في المنطقة المجردة من السلاح في أى وقت ♦

٦٠- وأحال ممثل الجمهورية العربية المتحدة الى الأمين العام في رسالة مؤرخة في ٣٠ آذار (مارس) ١٩٥٨ (م أ / ٣٩٨٣) مذكرة مؤرخة في ٢٩ آذار (مارس) حول العدوان الاسرائيلي على حدود سورية - أى الاقليم الشمالي من الجمهورية العربية المتحدة - خلال الفترة الواقعة بين ٢٤ و ٢٧ آذار (مارس) ١٩٥٨ ♦

٦١- ولفت ممثل اسرائيل أنظار مجلس الأمن في رسالة مؤرخة في ٢ نيسان (ابريل) ١٩٥٨ (م أ / ٣٩٨٥) الى الموقف الخطير الذي نشأ على الحدود الاسرائيلية السورية نتيجة سلسلة من أعمال العدوان ارتكبتها القوات السورية المسلحة ضد العمـال

الاسرائيليين المشتغلين في حفر ترعة للصرف في منطقة بحيرة الحولة ، وضد الأرواح والأموال في القرى المجاورة ♦

٦٢- وأنهى رئيس المراقبين في هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة الى الأمين العام في ٨ نيسان (ابريل) ١٩٥٨ موافقة حكومتي اسرائيل والجمهورية العربية المتحدة على نتائج الدراسة الأخيرة في منطقة بحيرة الحولة ، ومؤداهما أنه قد حدث نوع من التعدى على أراض يملكها العرب في المنطقة المجردة من السلاح ، وأن اسرائيل أعلنت عن انتوائها عمل اللازم لاصلاح هذا الوضع ♦

### الفرع الخامس

### رسائل أخـــــرى

#### المبحث الأول

شكوى اسرائيل ضد مصر بشأن القيود التي فرضتها مصر على مرور السفن المتعاملة مع اسرائيل عبر قناة السويس

٦٣- شكوا ممثل اسرائيل الى مجلس الأمن في رسالة مؤرخة في ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٥٧ (م أ/٣٨٠٤) من سلوك الحكومة المصرية غير المشروع ، فيما يتعلق بمرور السفينة «بريجيتا» توفت «عبر قناة السويس» واحتجت حكومة اسرائيل الى المجلس على التدابير التحكيمية التي اتخذتها الحكومة المصرية والتي تعد خرقا لميثاق الأمم المتحدة وللمبدأ المقرر دوليا ، مبدأ حرية المرور عبر قناة السويس ♦

٦٤- ولفت ممثل اسرائيل أنظار مجلس الأمن في رسالة أخرى مؤرخة في ٢٣ آب (اغسطس) ١٩٥٧ (م أ/٣٨٧٠) الي مثل جديد على أساليب المناوأة والارهاب التي تمارسها الحكومة المصرية في قناة السويس ضد البواخر التجارية التي تتعامل مع اسرائيل ♦ وقال ان حكومة اسرائيل تعد ذلك التصرف التحكيمي من جانب السلطات المصرية فـــــي حالة «مارس» خرقا صارخا لمبدأ حرية مرور سفن جميع الأمم عبر قناة السويس ♦



وقد نظر مجلس الأمن في المسألة الهندية الباكستانية ، خلال الفترة التي يتناولها هذا التقرير ، من أربع عشرة جلسة ، عقدت في المدة الواقعة بين ٢٤ أيلول ( سبتمبر ) و ٢ كانون الأول ( ديسمبر ) ١٩٥٧ .

### الفـرع الأول

#### الرسائل الواردة من حكومتي باكستان والهند

٦٧ - لفتت حكومة باكستان في ٢٩ نيسان ( ابريل ) ١٩٥٧ أنظار مجلس الأمن ( م أ / ٣٨٢٢ ) الى خبر صحفي جاء فيه أن ولاية جامو وكشمير ستصبح أو شق ارتباطا بمشروع الانماء الهندي ، وأنها ضمت الى عضوية مجلس المنطقة الشماليــــــــــــــــة للهند . وذكرت باكستان انها مستاءة من الحالة الناشئة عن انفراد الهند بتقريب الوضع المقبل والارتباطات المقبلة لولاية جامو وكشمير ، وانها تحتفظ بحقها في أن تطلب الى مجلس الأمن فيما بعد اتخاذ تدابير أخرى في هذه المسألة .

٦٨ - وفي ١ آب ( أغسطس ) ١٩٥٧ ، أعلنت باكستان المجلس ( م أ / ٣٨٦٠ ) انه يريد وما توفر لديها من المعلومات أن الهند قد أسكنت في جامو وكشمير عددا كبيرا من غير المسلمين الذين لم يكونوا مقيمين في الولاية ، وأن الهند تخالف بهذا العمل قرار مجلس الأمن المتخذ في ١٧ كانون الثاني ( يناير ) ١٩٤٨ ( م أ / ٦٥١ ) والذي طلب الى الطرفين الامتناع عن القيام أو السماح بأية أعمال من شأنها زيادة الحالــــــــة تفاقم . وقالت باكستان ان الهند قد اتخذت هذا التدبير كي تؤكد فيما بعد أن اجراء الاستفتاء أمر يتزايد صعوبة نظرا الى تغير الظروف .

٦٩ - وأعلنت الهند المجلس في ٩ آب ( أغسطس ) ١٩٥٧ ( م أ / ٣٨٦١ ) أن المزاعم التي حوتها رسالة باكستان ( م أ / ٣٨٦٠ ) باطلة عديمة الأساس . فلم يسمح بالاقامة في جامو وكشمير لأحد من غير المقيمين فيها ، ولم توزع الأموال المتروكة على أحد من غير المقيمين . واللاجئون انما هربوا من المناطق التي تحتلها باكستان في جامو وكشمير . والهند لم تخالف قرار مجلس الأمن المتخذ في ١٧ كانون الثاني ( يناير ) ١٩٤٨ ( م أ / ٦٥١ ) ، بل ان باكستان هي التي تحتل في واقع الأمر جزءا من اقليم اتحاد الهند عدوانــــــــا وخرقا لقرار مجلس الأمن المتخذ في ١٧ كانون الثاني ( يناير ) ١٩٤٨ ، ولقــــــــرار



### لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان (١)

٧٠- وفي ٢١ آب (أغسطس) ١٩٥٧ ، لفتت الهند الأنظار (م أ/٣٨٦٩) الى خبر صحفي جاء فيه أن باكستان قد بدأت تنفيذ مشروع خزان منجلا الواقع في اقلية جامو وكشمير ، وأعلنت أن هذه الخطوة مثل آخر على دعم باكستان سلطتها على اقلية جامو وكشمير الهندي ، وعلى خرق القرار المتخذ في ١٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ والتأكيدات التي قدمها رئيس لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان الى رئيس وزراء الهند \*

٧١- وذكرت باكستان في ٣ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٧ (م أ/٣٨٦٦) أن مشروع خزان منجلا ينفذ بالتعاون بين باكستان وسلطات آزاد كشمير ، وأن المشروع سيؤدي الى تقدم كبير في اقتصاد منطقة آزاد كشمير . وذكرت أن الهند بدورها قد نفذت عددًا من المشروعات في الجانب الخاص بها من خط وقف إطلاق النار ، وأنه اذا لم يعهد عمل الهند مؤديا الى تفاقم الموقف ، حسب القرار المتخذ في ١٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ ، فان باكستان لاتفهم كيف يمكن أن يوصف مشروع خزان منجلا بأنه خرق لذلك القرار \*

### الفرع الثاني

#### استئناف مجلس الأمن النظر في المسألة الهندية الباكستانية

٧٢- طلبت باكستان في ٢١ آب (أغسطس) ١٩٥٧ (م أ/٣٨٦٨) دعوة مجلس الأمن الى مناقشة تقرير السيد غونار يارنغ (م أ/٣٨٢١) ولتنظر فيما يتخذ أثر ذلك من التدابير وبناء على ذلك عقد مجلس الأمن جلسته رقم ٧٩١ في ٢٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٧ للنظر في المسألة الهندية الباكستانية \*

٧٣- وتكلم ممثل السويد في هذه الجلسة . فقال انه قام ، تنفيذًا لقرار مجلس الأمن المتخذ في ٢١ شباط (فبراير) ١٩٥٧ (م أ/٣٧٩٣) ، وبوصفه رئيسًا للمجلس

---

(١) القراران المتخذان في ١٣ آب (أغسطس) ١٩٤٨ وفي ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩ . انظر "الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الرابعة ، الملحق الخاص رقم ٧" ، الوثيقة م أ/١٤٣٠ ، الفقرتين ١٣٢ و ١٤٣ \*

خلال شهر شباط (فبراير)، بزيارة الهند وباكستان، وقدم تقريره (م أ/ ٣٨٢١) في ٢٩ نيسان (أبريل) ١٩٥٧ \* ورأى أن واجبه بموجب ذلك القرار ينتهي بتقديمه التقرير \*

٧٤- وتكلم ممثل باكستان \* فأعرب عن خيبة أمله لاختلاف بعثة يارنغ، ثم قال أن كل الجهود السابقة التي بذلتها الأمم المتحدة لتسوية النزاع قد أخفقت لرفض الهند تنفيذ التزاماتها الدولية \* وقال أنه مما يدعو إلى الارتياح قول السيد يارنغ في تقريره أن الهند وباكستان مازالتا ملتزمتين بالقرارين اللذين اتخذتهما لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان في ١٣ آب (أغسطس) ١٩٤٨ وفي ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩ \* وقد ذكر السيد يارنغ في تقريره أنه درس مسألة الاستفتاء والطرق والوسائل المقترحة لمواجهة أية صعوبات قد تنشأ أو على الأقل للتخفيف من هذه الصعوبات، غير أن اقتراحاته لم تلق قبولاً من الطرفين \* وقال ممثل باكستان فيما يتعلق بهذه المسألة، أنه يستطيع، دون إفشاء محادثات ذات طابع سرى، أن يقول أن حكومته قد قبلت كل اقتراح، وأنه يمكن استنتاج أن الهند وحدها هي التي رفضت اقتراحات السيد يارنغ \*

٧٥- كذلك أشار السيد يارنغ إلى المشاكل الخطيرة التي اعتقد أنها قد تنشأ في صدد إجراء استفتاء في كشمير، ونتيجة لهذا الاستفتاء، ولكنه لم يحدد طبيعته هذه المشاكل \* وترى باكستان أن كل مشكلة يمكن تصورها ولها أية علاقة بالمسألة قد نوقشت وروعت في قرارى لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان \* وقال أن باكستان لم تثر أية مشكلة، وكل ما يلزم عمله هو القيام دون مزيد من الإبطاء بتنفيذ الاتفاق الأصلي الذي تضمنه قرار اللجنة \* وذكر أن المشكلة إنما هي تغير موقف الهند من الاستفتاء، وأن من الواضح أن هذا هو ما أشار إليه السيد يارنغ \* وقد زعمت الهند أن إجراء استفتاء في كشمير، يعرض مسلمي الهند للخطر \* ومثل هذه الحجة لا تقل عن الاعتراف بأن المسلمين يحتفظ بهم كرهائن \* أما باكستان فلم تهدد أقلياتها الهندوسية قط \* ثم إن هذه الحجة تنطوي على معنى واضح هو أن الهند تخشى أن يكون التصويت في الاستفتاء في مصلحة باكستان، وأنها تتجنب الاستفتاء لهذا السبب \*

٧٦- وقال ممثل باكستان أن الهند قد زعمت، بالإضافة إلى ذلك، أن هنالك عاملين قد حالوا دون تنفيذ قرارى لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان : أولهما أن باكستان

لم تنفذ الجزء الأول من قرار ١٣ آب (أغسطس) ١٩٤٨ ، ولا سيما الفرعين باء و هاء منه . \* وثانيهما أن من واجب مجلس الأمن الاعراب عن رأيه في مسألة العدوان ، ومن واجب باكستان كذلك ، رفع ذلك العدوان ، \* وذكر ممثل باكستان فيما يتعلق بالعدوان المزعوم ، أن السيد يارنغ قد استبعده تماما بوصفه خارجا عن نطاق مهمته . \* وحتى الآن لم ير المجلس ولا لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان في الزعم الهندي ما يستحق البحث . \* ثم ان اللجنة كانت مطلعة على الوقائع الكاملة عند صياغتها قرار ١٣ آب (أغسطس) ١٩٤٨ و ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩ ، وقد قبلت الهند هذين القرارين . \*

٧٧- وفيما يتعلق بالزعم القائل ان باكستان لم تنفذ الجزء الأول من قرار اللجنة المتخذ في ١٣ آب (أغسطس) ١٩٤٨ ، فالحقيقة هي أن باكستان قد أعلنت ، منذ ٣ أيار (مايو) ١٩٤٩ تنفيذها الكامل لهذا الجزء . \* وقد وصف الدكتور غراهام ، ممثل الأمم المتحدة للهند وباكستان ، الوضع المتعلق بهذه المسألة في الفقرتين ٢٩ و ٣٦ من تقريره الثالث (م أ/٢٦١١ والتصويب ١) (١) ، وكذلك في الفقرة ٤٤ من تقريره الخامس (م أ/٢٩٦٧) (٢) . \* وبعد عقد اتفاقية وقف إطلاق النار ، كان من المفروض أن تعمم كل المفاوضات التي قد أجريت على ضمان تنفيذ قرار ١٣ آب (أغسطس) ١٩٤٨ ، طالما أن الطرفين قد أقررا بأن الجزء الأول قد جرى تنفيذه . \* والهدف من الحجة الحالية القائلة ان الجزء الأول لم ينفذ هو العودة الى اثاره مسائل تمت تسويتها ، واعاقه التقدم . ولم يسبق للهند قط أن رفضت الدخول في مفاوضات بشأن تنفيذ الجزء الثاني بحجة أن الجزء الأول لم ينفذ . \* ولم يكن في وسع الهند العودة الى اثاره هذه المسألة الا اذا كان قد حدث خرق تال لاتفاقية وقف إطلاق النار ، أما الجزء الأول فلم يشك أحد في أنه قد نفذ بنجاح . \* وأشار ممثل باكستان بعد ذلك الى أن عضوية بلاده في بعض الأحلاف المحلية ، وتلقيها مساعدة عسكرية ، هو عامل خارج عن الموضوع عند النظر في تنفيذ الجزء الأول ، إذ أن كل ما هو محظور في الفرع باء من ذلك الجزء هو زيادة الامكانيات العسكرية للقوات الخاضعة لسيطرة الحكومتين في ولاية جامو وكشمير . \* وقال

---

(١) انظر : الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة السابعة ، الملحق الخاص رقم ٢ .

(٢) انظر : الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الثامنة ، الملحق الخاص رقم ١ .

ان باكستان لم تزد الامكانيات العسكرية لقواتها المرابطة في الولاية بأية حال \* أما عن الفرع هاء من الجزء الأول ، فقد نفذته باكستان بحذافيره \*

٢٨- وقد انتهى وسطاء الأمم المتحدة في جميع المفاوضات السابقة الى أن ما منع تنفيذ قرارات لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان ليس الجزء الأول من قرار عام ١٩٤٨ ، وانما اختلاف الرأي بين الحكومتين حول مسألة نزع السلاح \* وقد أقر مجلس الأمن بدوره هذا الوضع في قراره المتخذ في ٣٠ آذار (مارس) ١٩٥١ (م أ/٢٠١٢/٢٠١٢) والمراجعة (١) وقراره المتخذ في ٢٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٢ (م أ/٢٨٨٣/٢٨٨٣) وبينما وجد السيد يارنغ نفسه عاجزا عن تقديم استنتاج واضح عن المأزق المزعوم المتعلق بالجزء الأول ، فإنه لم يؤيد مع ذلك الرأي القائل ان الجزء الأول لم ينفذ \* ونظرا الى تشبث الهند في هذه المسألة ، فقد تحرى السيد يارنغ عما اذا كانت الحكومتان على استعداد لعرض مسألة كون الجزء الأول قد نفذ أم لا على التحكيم \* ورغم اقتناع حكومة باكستان بأن الجزء الأول قد نفذ ، فقد وافقت مع ذلك على طلب السيد يارنغ تدليلا على حرصها على الموافقة على أية خطوات تيسر ايجاد تسوية \* أما الهند فلم توافق على ذلك الاقتراح ، وذهبت الى أن المسائل موضوع النزاع لا تقبل التحكيم \* والهند برفضها اقتراح التحكيم قد أظهرت سوء نيتها ، كما ذهبت أيضا الى أن قبولها له كان سيفسر على أنه يعني أن لباكستان مركزا شرعيا في المسألة ، مع أن مركز باكستان الشرعي قد ثبت من قبل ، إذ أن باكستان ، كالهند تماما ، طرف في قرارى لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان \*

٢٩- وعلق ممثل باكستان على الفقرتين ٢٠ و ٢١ من تقرير السيد يارنغ (م أ/٣٨٢١/٣٨٢١) قائلا ان من الواضح أن السيد يارنغ كان يشير فيهما الى ما أعربت عنه الهند له من قلق لتغيير بعض العوامل \* أما باكستان فلم تعرب عن أى قلق في هذا الصدد \* ومثل هذه الأمور الخارجة عن الموضوع ينبغي ألا تثار لتجنب الالتزامات الصريحة أو تمويه القضايا الحقيقية ، فليس لهذه الأمور ارتباط بالتعهد الذى قدم الى شعب كشمير باجراء استفتاء \* وان باكستان والهند كليهما تتلقيان معونة عسكرية ، بطريق مباشر أو غير مباشر ، وقد بلغت مصروفات الدفاع الهندية وحدها ١٤٠ \* فسيئة المائة من مجموع الميزانية الباكستانية \* وقال ممثل باكستان انه يفهم ملاحظات السيد يارنغ الواردة في الفقرة ٢١ من تقريره على أنها تعني انه يريد اقناع المجلس بالحاجة الى ايجاد حل عاجل \* وقد حذر السيد يارنغ المجلس من أن استمرار التأخير قد يزيد الأمور تعقدا \*

٨٠ — وكرر ممثل باكستان القول بأن الاتفاق الدولي المعقود بين الهند وباكستان، كما تضمنه قرارا لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان، مازال ساريا بحذافيره، ثم قال ان الهند رغم تعهد ما بشأن اجراء استفتاء منظم دوليا في جامو وكشمير، قد اتخذت مع ذلك عمدا عدة خطوات لادماج الولاية في الهند، خرقا منها لذلك الاتفاق ولقرارات مجلس الأمن. والواقع أن الهند قد ضمت كشمير عدوانا، وأن من واجب المجلس دفع الهند الى رفع ذلك العدوان، وأشار ممثل باكستان الى أن بلاده قد تساعدت في عدة أمور رئيسية لضمان تنفيذ الهند لقراري اللجنة، وذلك على عكس موقف التحدي الذي تلقته الهند. فقد حققت باكستان انسحاب رجال القبائل فضلا عن مواطنيها هي من الولاية، ووافقت على تنفيذ التجريد من السلاح في مرحلة واحدة مستمرة، ووافقت كذلك على اشراف الأمم المتحدة على قوات آزاد كشمير المخففة وعلى السلطات المحلية في تلك المنطقة. بل لقد قبلت باكستان حلا وسطا في مسألة تشكيل حكومة ائتلافية تضم جميع الأحزاب في الولاية ريثما يجري الاستفتاء، على أساس أن مدير الاستفتاء سيمنح سلطات تامة مطلقة. وعلى المجلس الآن أن يواجه المسائل التي يثيرها تحدي الهند.

٨١ — وختم ممثل باكستان كلامه قائلا ان الجزء الأول من قرار لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان المتخذ في ١٣ آب (اغسطس) ١٩٤٨ قد نفذ بحذافيره، وأن على مجلس الأمن بعد ذلك أن يحقق نزع السلاح كي يضمن اجراء استفتاء في الولاية. وقال ان النزاع موضوع البحث ينطوي على تهديد للسلام، وأن الحالة تندرج تحت أحكام المادتين التاسعة والثلاثين والحادية والأربعين من الفصل السابع من الميثاق. وان باكستان تيسيرا منها لمهمة المجلس، تحث على سحب جميع القوات الهندية منها والباكستانية، من خط وقف اطلاق النار، ومراقبة قوة تابعة للأمم المتحدة على ذلك الخط منعا لأي اختراق له. وتبدي باكستان، كحل آخر استعدادها لسحب كل جندى باكستاني على الجانب الباكستاني من خط وقف اطلاق النار في الحال، شرط أن ترابط على طول هذا الخط قوة تابعة للأمم المتحدة، ذات قوة تكفي للدفاع عن تلك المناطق وضمان سلامتها، وشرط أن تخفض الهند قواتها الى المستوى المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن المتخذ في ٢٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٢ (م/٢٨٨٣). وأعرب عن اعتقاده بأن الهند لايمكنها أن تعترض على مرابطة قوة تابعة للأمم المتحدة في اقليم ولاية جامو وكشمير، وهو اقليم ليس بهندى ولاباكستاني، لاسيما وعذه القوة لن ترابط الا في اقليم يقع على

الجانب الباكستاني من خط وقف إطلاق النار • وانتهى الى أن الهند لو أوجدت الظروف الملائمة لأجراء استفتاء ، فمن الممكن ايجاد تسوية سريعة وسلمية للنزاع الخاص بكشمير •

٨٢- وفي الجلستين رقم ٧٩٥ و ٧٩٦ المنعقدتين في ٩ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٥٧ ، أدلى ممثل الهند ببيان لخص فيه وجهة نظر حكومته في المسألة المعروضة على المجلس • وقال ان المجلس ينعقد جلساته الحالية بناء على قراره المتخذ في ٢١ شباط (فبراير) ١٩٥٧ (م أ/٣٧٩٣) وعلى التقرير المقدم لتنفيذ ذلك القرار • وقال انه فيما يتعلق بالهند ، فان حضورها راجع الى شكواها من عدوان باكستان على اقليمها • والهند لا تطلب من المجلس الفصل في نزاع ما ، بل بذل مساعيه الحميدة بموجب الفصل السادس من الميثاق لرفع ذلك العدوان •

٨٣- وعلق ممثل الهند على الفقرتين ٨ و ٩ من تقرير يارنغ (م أ/٣٨٢١) فقال ان حكومته ما زالت مرتبطة بقرارى لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان • وفي هذا الارتباط التزام ينبغي أولاً أن تفي به باكستان • ولانشوء للالتزامات الأخرى الا بعد تنفيذ ذلك الالتزام ، شرط بقاء الظروف على حالها • وعلى ذلك فالهند مقيدة بهذين القرارين وبشكل الشروط الواردة فيهما ، وفي سياق التأكيدات الرسمية التي قدمت الى الهند باسم اللجنة - وهذا موقف لم تحد عنه الهند • وأشار ممثل الهند الى دعوى باكستان ان اشتراكها في قرارى لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان يجعل لها مركزاً شرعياً في كشمير ، فقال ان دراسة القرارين تبين أن باكستان مستبعدة من أية عمليات تجرى بموجبهما ، وأن « المشاكل التي نشأت فيما يتعلق » بقرارى اللجنة ، والتي أشار اليها السيد يارنغ ، هي تلك التي نشأت بعد القرارين ، مثل تعزيز العدوان ، وضم الاقليم ، وحكم الارهاب في المناطق التي تحتلها باكستان •

٨٤- ولفت ممثل الهند الأنظار الى بيانات السيد يارنغ الواردة في الفقرتين ١٠ و ١١ من تقريره ، واللتين أعرب عن ثقته من أن المجلس سيولييهما اهتمامه الكامل ، ثم قال ان فشل الاقتراحات لكونها غير مقبولة لدى الطرفين لا يمكن أن تلقى مسؤولية على عاتق طرف واحد ، كما حاولت باكستان أن تفعل • وهذا موقف لم يتخذه السيد يارنغ •

٨٥- وقال ممثل الهند ان بلاده ترى أن الجزء الأول من قرار لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان المتخذ في ١٣ آب (أغسطس) ١٩٤٨ لم ينفذ ، وأن السيد يارنغ قد أشار في الفقرة ١٣ من تقريره الى موقف الهند بشأن هذه المسألة • وقال ان تقارير

الدكتور غراهام قد ذكرت أنه لم ينفذ من الجزء الأول الا بعضه ، هو الخاص بوقف اطلاق النار \* وينبغي أن يقرأ تقريره في ضوء سياقه ، كما أن الهند قد أكدت دائماً أن محادثاتهما معه ذات طابع استطلاعي \* وقد فسر ممثل باكستان خطأ الفقرة ١٤ من تقرير يارنغ ، على أنها تعني أن السيد يارنغ قد أخبر الهند أن مسألة العدوان قد تركت جانبا \* ولكن الأمر غير هذا \* فالشكوى معروضة على المجلس ، وستظل تهمة غزو الهند وخرق السيادة الهندية قائمة على باكستان حتى تسحب الشكوى \* أما أن تذهب باكستان الى حد اتهام الهند بالعدوان ، فأمر جد غريب \* فطوال مناقشة مسألة كشمير ، لم يذهب أحد قط الى القول ان وجود حكومة الهند وقواتها على أرض كشمير ، وهي جزء لا يتجزأ من كيان الهند الاتحادى ، يحمل أى معنى من معاني العدوان أو الاحتلال \* فالهند هي الدولة التي خلفت السلطة البريطانية في الهند ، في حين أن باكستان دولة جديدة \* والهند ملتزمة ببعض المعاهدات التي سبق أن عقدتها الحكومة البريطانية \* وعلى ذلك فالهند وأن لم تنضم كشمير اليها كانت ستلتزم بمقتضى تلك المعاهدات بمساعدة كشمير \*

٨٦- وأنكر ممثل الهند أن بلاده قد زادت قواتها في كشمير بعد ١٣ آب (أغسطس) ١٩٤٨ ، وقال ان العكس هو الصحيح \* فلم تقدم لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان في تقريرها المؤقت الثالث (م أ/١٤٣٠) أى دليل يثبت أى خرق من جانب الهند للجزء الأول من القرار ، بينما نجد في الفقرة ٢٢٥ اتهاما واضحا لباكستان \* فقد استمر خرق الفرع دال ، بل الفرع هاء أيضا ، من الجزء الأول \* وشنت باكستان على الهند منذ عام ١٩٤٩ حملة مستمرة من الكراهية والحرب المقدسة \* ولا يكفي بمقتضى الفرع هاء ، كما افترض ممثل باكستان ، أن يستغنى الشعب فحسب ، بل ان الفرع هاء يدعو الحكومتين الى اتخاذ التدابير الايجابية اللازمة لضمان ايجاد جو أفضل والابقاء عليه \*

٨٧- وأشار ممثل الهند الى أن السيد يارنغ قد اقترح عرض المسألة على "التحكيم" نظرا الى الخلافات القائمة بين الحكومتين حول كون الجزء الأول قد نفذ أو لم ينفذ ، ثم قال ان حكومته ترى أن المسألة لا تقبل التحكيم \* وقال انه لا اعتراض لديه على التحكيم كاجراء ، حيثما يمكن اتجاهاه \* غير أن ما اقترحه السيد يارنغ ليس "مجرد التحكيم" بل ان هناك صعوبة في التوفيق بين ما ورد في الفقرتين ١٧ و ١٨ من تقرير السيد يارنغ (م أ/٣٨٢١) وفي هذه الظروف لا يسعه أن يوافق على أن موقف الهند من مسألة التحكيم كان سلبيا \*

٨٨- ومضى ممثل الهند قائلاً انه لا ضرورة للتحكيم فيما هو واضح جلي \* فـأولاً ، ان حملة الكراهية التي تشنها باكستان واضحة جداً ، تدل عليها حتى تصريحات ممثل باكستان أمام المجلس ، وثانياً ، لا ترغب الهند في تجاوز حدود قرار لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان المتخذ في ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٦ ، والذي ينص على أن اللجنة ينبغي أن تعلم الطرفين بمسألة كون التنفيذ قد تحقق أم لا \* وان ذلك القرار قد أتى بجهاز أدى وظائفه ، وسجل انه قد حدثت زيادة في القوة العسكرية ، وأن الجسو لازم لم يسد \* وثالثاً ، سبق أن جربت الهند التحكيم في مسائل مختلفة متعلقة بباكستان فوجدت نفسها مضطرة الى التساهل في أمور أخرى دون تحقيق أية نتائج \* والسبب الرابع الذي يدفع الهند الى رفض التحكيم هو سبب متعلق بالمبدأ \* وأشار ممثل الهند الى أن الولايات المتحدة قد عارضت التحكيم بشدة في قضية تسمى "قضية انترهاندل" تتعلق بها أيضاً مصالح سويسرا ، على أساس أن التحكيم غير جائز لأن المسألة تتعلق بشرف الولايات المتحدة وكيانها ومصالحها الحيوية ، ثم قال ان حكومته لا يمكنها بالمشـل أن تقبل التحكيم في مسائل تتعلق بشرفها وكيانها وسيادتها \* والمسائل القانونية وحدها هي التي تعرض عادة على التحكيم \* ولكن الهند لم تأت المجلس بمشكلة قانونية بالـلبة اليه تحديد صاحب الحق في كشمير ، بل أتت بالـلبة التوفيق ورفع العدوان \* والتحكيم ، بدلا من أن يسوى أية مشكلة ، سيؤدي الى تعقيد الأمور \* فلكل هذه الأسباب اضطرت الهند الى عدم قبول اقتراح التحكيم \*

٨٩- وختم ممثل الهند ملاحظاته على تقرير يارنغ (م أ / ٣٨٢١) بالإشارة الى الفقرتين ٢٠ و ٢١ ، اللتين أحاط فيهما السيد يارنغ علماً ببعض الحجج التي أدلت بها الهند في المجلس في مناسبات سابقة \* وقال ان الهند ، كما جاء في الفقرة الأخيرة من التقرير ، هي دائماً على استعداد لتسوية أية مسألة بالوسائل السلمية وبالمفاوضة \*

٩٠- ثم قال ممثل الهند انه يود بعد ذلك أن يرد على المزاعم الواردة ضـد الهند في بيان ممثل باكستان \* فالهند تأسف لأن باكستان قد شاعت أن توجه اتهامات سوء النية والغدر الى دولة شقيقة في الكمنولث ، تربطها بها علاقات دبلوماسية \* فقد اتهمت باكستان الهند بأنها عمدت منذ اللحظة الأولى لانشاء لجنة الأمم المتحدة الى استخدام المناورات لتجنب اجراء استفتاء في كشمير \* على أن ممثل باكستان نفسـه قد صرح بأنه لم يكن هناك شيء يحول ، حتى عام ١٩٥٣ ، دون اجراء الاستفتاء فيمـا



عدا تحديد مقدار القوات \* ولقد كانت الهند على استعداد للمضي في الاضطلاع بالتزاماتها ، شرط الوفاء بجميع الشروط \* وقد نفذت الهند التزاماتها الدولية ، تمشيا منها مع ماغيها في هذا الميدان \* أما التحدى فمصدره في الواقع باكستان ومنشأه اخفاء الحقائق \* وليس من حق بلد أخفى الحقائق وضل مجلس الأمن أن يطالب بـ بتعويض \*

٩١- أما التهمة القائلة بوجود نكران للحريات في جامو وكشمير فلا تصمد بدورها أمام البحث الدقيق \* فقد أجريت في الولاية انتخابات حرة مرتين ، وفيها صحافة حرة ، وعدة أحزاب سياسية عاملة ، وقد زار الولاية سائحون عديدون من غير الهندود \* أما كشمير التي تحتلها باكستان ، ففيها جميع أنواع القمع ، والنظم الحرة معدومة \*

٩٢- كذلك حاول ممثل باكستان الاتهام بأن الهند كانت تتسلح ضد باكستان ، وأن مصروفات الدفاع الهندية تعادل \* ١٤ في المائة من مصروفات الدفاع الباكستانية \* ولكن الحقيقة هي أن مجموع ميزانية الدفاع الهندية لاتزيد على ٣٨ في المائة من ميزانيتها القومية ، أى ٥٠٤ ملايين دولار ، في حين أن ميزانية الدفاع الباكستانية كانت ٢٤٤ مليون دولار في العام الماضي ، ويجب أن يضاف الى هذا المبلغ المعونة العسكرية المقدمة من الولايات المتحدة \* والواقع أن الهند ، وهي بلاد تكبر باكستان بخمسة أضعاف ، لديها جيش أصغر نسبيا من جيش باكستان \* وليس في الهند أى ميل الى التسلح ضد باكستان \*

٩٣- ومضى ممثل الهند فبين كيف أن باكستان لم تنفذ الفرع باء من الجزء الأول من قرار ١٣ آب (أغسطس) ١٩٤٨ \* فعندما أصدرت اللجنة هذا القرار ، لم تكن قد علمت بوجود قوات آزاد كشمير \* وقد قالت اللجنة انها لو كانت قد علمت بوجود هذه القوات ، التي كانت قوية وازدادت قوتها باطراد ، لكانت اتخذت من المسألة موقفا مغايرا \* وبعد ذلك شهد جزء آخر من كشمير ، يسمى بالمناطق الشمالية ، وهو جزء تحتله باكستان أيضا ، انشاء معابر جديدة ، وشق طرق جديدة ، واجراء استعدادات عسكرية من شتى الأنواع وفضلا عن ذلك فان سيادة الهند على هذه المناطق لم تكن موضع أى شك \* وهكذا زادت باكستان قواتها في هذه المناطق وضمت تلك الأقاليم بطريقة غير قانونية ، دون مراعاة لقرار لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان ، ودون علم مجلس الأمن \* وان تلك الزيادة الهائلة في القوة العسكرية في منطقة آزاد كشمير لاتشكل تهديدا لبقية كشمير

فحسب ، بل كذلك للهند بأسرها \* والهند مع استعدادها لقبول تأكيد الولايات المتحدة أن المعونة الأمريكية العسكرية لباكستان لم تقدم لأي غرض عدواني ضد الهند ، لاتستطيع تجاهل ذلك العدد الكبير من تصريحات زعماء باكستانيين مسؤولين ، يفهم منها أن مقاصد باكستان الحقيقية من انضمامها الى الأحلاف العسكرية كانت تقوية نفسها ضد الهند ، واشراك الغير في نزاعها مع الهند حول كشمير \* واقتبس ممثل الهند عددا من التصريحات الصادرة عن باكستانيين ، يقصد منها تشجيع الفتن داخل الهند والعدوان على بلاده \*

٩٤- وأعلن ممثل الهند أن ولاية جامو وكشمير بأسرها قد أصبحت جزءا من صميم الهند عندما انضم رئيس تلك الولاية الى الهند وقبلت الهند هذا الانضمام \* وهذا واقع قانوني يتمشى مع الاتفاقات الدولية التي تربط حكومات المملكة المتحدة والهند وباكستان \* وليس لأية سلطة أن تتنازع في ذلك الواقع \*

٩٥- وذكر ممثل الهند أيضا أنه يرغب في أن يوضح أن حكومة الهند لا ترتبط بالا بقرار المجلس المتخذ في ١٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ (م أ/ ٥٦١) وبقراري لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان \* وقال ان أية محادثات ومفاوضات بشأن هذه القرارات كانت ذات طابع استطلاعي محض \* وقال ان المواقف المبدئية المتخذة من اقتراحات لم يقللها كلا الطرفين لا يمكن اعتبارها ملزمة ، لاسيما وقد تغيرت الظروف ، كما لا يمكن أن تعد الاتفاقات على اقتراحات افرادية التزامات ما لم يتفق على المشكلة بأكملها \* ولاشك في أن الدكتور غراهام قد عرض أثناء محادثاته عددا من النقاط على الهند ، وأن الهند قد قبلت عددا منها ، ولكن لم يعقد أى اتفاق عليها جميعا ، ثم توقفت هذه المحادثات بعد ذلك ، وحدثت أمور أخرى منذ ذلك الحين \* وعلى ذلك فحكومة الهند ليست ملتزمة لقانوننا ولا أدبيا بأى اقتراح من هذه في الوقت الحالي \* ويبقى على المجلس أن يرجع الى تقرير يارنج الذي لم يقل ان الجزء الأول من قرار لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان المتخذ في ١٣ آب (أغسطس) ١٩٤٨ قد نفذ \* ويبقى على المجلس أيضا أن ينظر في طلب الهند رفع العدوان الواقع عليها \*

٩٦- وقال ممثل الهند ان باكستان قد زعمت أخيرا في رسالة بعثت بها الى المجلس (م أ/ ٣٨٦٠) أن حكومة جامو وكشمير قد وطنت هند وسيين في أملاك أولئك الذين رحلوا عبر الحدود ، فخوقت بذلك الاتفاقات \* وقد سبق للهند أن أجابت على

هذه التهمة ، وبيئت أن الوقائع تدل على عكس ذلك \* فقد قامت الهند باستقبال وتوطين ٤٥٠،٠٠٠ لاجيء كشميري مسلم ، رغم ما في ذلك من خطر دخول متسللين بينهم ، وكان بعض هؤلاء اللاجئين قد عبر الحدود من قبل \* وهناك ، بالإضافة الى هؤلاء ١٢٢،٤٢٦ لاجئا كشميريا غير مسلم \* وقد وفد الى الهند من باكستان ما يربو على أربعة ملايين هندوسي وما يربو على مليون مسلم بعد نهاية الهجرات الجماعية الكبيرة المتبادلة التي حدثت وقت تقسيم البلاد \* ولقد اتهم ممثل باكستان الهند بجريمة إبادة الأجناس ، وغفل عن أن مليوناً من المسلمين ما كانوا ليأتون بلداً فيه أقل اضطهاد \* وعلى العكس من ذلك ، فإن المراقبين الأجانب قد عقّبوا بأسهاب على المحنة الأليمة النازلة بالهندوسيين في شرق باكستان ، بل إن السيد سهروردي نفسه ، رئيس الوزراء الحالي لباكستان ، قد انتقد حكومة باكستان عندما كان في المعارضة ، لمعاملتها للأقلية الهندوسية \* وإن مسلمي الهند ، بوصفهم مواطنين هنود يحترمون أنفسهم ، قد تألموا أشد الألم لبيان ممثل باكستان القائل إن الهند تحتفظ بهم كرهائن \*

٩٧- وتحدث ممثل الهند بعد ذلك عن بعض الظروف الجديدة التي نشأت منذ شباط (فبراير) ١٩٥٧ فيما يتعلق بكشمير وباكستان \* فبدأ بالكلام عن مسألة زيادة القوة العسكرية في الاقليم الذي تحتله باكستان من كشمير خلال الشهور الأربعة الأخيرة ، فقال إن قوة الكشافة الشماليين قد زادت بنسبة ٢٠٠ الى ٣٠٠ في المائة \* وأن قوات آزاد كشمير مزودة الآن بالأسلحة الثقيلة الحديثة \* وقد دربت فصيلة في كل فوج للمشاة على حرب العصابات ، وأنشئت أربع مدارس تدريبية لتدريب قوات آزاد على غارات الفدائيين \* كذلك أنشئ مصنع نموذجي للأسلحة النارية ، وأنشئت طرق وجسور عسكرية \* وكل ذلك قد حدث خرقاً للتأكيدات التي قدمها الى الهند رئيس لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان \*

٩٨- وفضلاً عن ذلك ، فقد خرقت باكستان سيادة ولاية جامو وكشمير والاتفاق الذي عقده مهراجا جامو وكشمير مع الحكومة البريطانية ، وذلك بشروعها في بناء خزان منجلا \* هذا الى أن بناء ذلك الخزان يتعارض مع مصالح السكان المحليين ، ويلقى منهم معارضة واسعة النطاق \* وقد ذكرت باكستان أنها عقدت نوعاً من الاتفاق مع سلطات آزاد كشمير بشأن بناء خزان منجلا \* غير أن سلطات آزاد كشمير ليست الا "سلطة محلية" وليست لها حق عقد أى اتفاق دولي \* وولاية جامو وكشمير وحدها هي صاحبة السيادة على

المنطقة ، ولذلك فان باكستان ، بعقد ما اتفقا مع سلطات آزاد كشمير ، قد خرقت الميثاق وقرارات مجلس الأمن ، ولم ترع في تصرفاتها علاقات الجوار مع الهند • ومن جهة أخرى فان شق الهند لنفق تحت ممر بانيهال لم يخرق بأية حال سيادة أى بلد آخر ، ولم يتضمن أى استغلال للسكان المحليين ، بل لقد أتاح في الواقع لشعب كشمير طريقا يصلح لكل الأجواء •

٩٩- ومنى ممثل الهند قائلا ان أهم تطور حدث منذ شباط (فبراير) الماضي كان موجة العدوان الجديدة التي بدأتها باكستان ضد الهند • وقد حوت باكستان المادة السادسة من الميثاق ان شجعت على انشاء "جبهة تحرير كشمير" ، لاثارة الفتنة داخل الهند ، بينما لاتزال مسألة كشمير قيد نظر المجلس • كان ذلك عملا مدبرا مبيتا ، أدى الى بدء وقوع حوادث انفجار قنابل في جامو وكشمير في أواسط حزيران (يونيه) ١٩٥٧ ، وبلغ عدد الانفجارات منذ ذلك الحين حتى نهاية تشرين الأول (أكتوبر) ثلاثة وعشرين انفجارا ، أسفرت عن خسائر في الأرواح والأموال • ولم يكن ثمة شك في انه كانت تبذل محاولة مقصودة لخلق اضطراب طائفي عن طريق هذه الأعمال التخريبية • وقد قبض على عدد من الأشخاص في هذه الحوادث ، واتضح من أقوالهم ومن فحص المواد المستخدمة في الانفجارات وطريقة استخدامها أن سلطات الجيش الباكستاني كانت تدعم هذه الأعمال التخريبية بمساعدتها الايجابية • على أنه لم يكن لهذه الجهود من أثر في كشمير التي أبدى سكانها بالفعل استياء من هذه الأعمال • ومن المؤكد أن باكستان ستتكبر اشتراكها في هذه الأعمال التخريبية ، ولكن قضايا هؤلاء الأشخاص المقبوض عليهم سينظر فيها في محاكمة علنية • وقد ظلت الهند حتى الآن تعالج مسألة المتسللين بشيء من التساهل ، ان لم ترغب في صد أشخاص ينشدون ملجأ لديها • غير أن الهند لا يعرف حدودا متى بدأ ، ومن واجب المجلس أن ينظر فيما ينبغي له اتخاذه في هذا الصدد من خطوات •

١٠٠- وانتقل ممثل الهند الى التعليق على اقتراحات ممثل باكستان • فتحدث عن الاقتراح القائل ان على مجلس الأمن أن يبدأ من المرحلة التي ترك فيها الموضوع في ٢٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٢ ، قائلا ان ذلك الاقتراح لم يذكر شيئا عن المفاوضات التي دارت منذ ذلك الحين بين رئيسي وزراء الهند وباكستان ، والتي أنهاها رئيس وزراء باكستان • وقد كان من رأى الهند في ذلك الحين ، كما كان من رأيها دائما ، أن مسألة كشمير لا يمكن تسويتها الا بالمفاوضات المباشرة ، وبحل سلمي للموضوع • أما

فيما يتعلق بجهود الدكتور غراهام أو غيره من الوسطاء ، فموقف الهند هو ، كما ذكر من قبل ، أن هذه الجهود ذات طابع استطلاعي ، وأنها جرت في وقت كانت الهند تعتقد فيه أن باكستان ستنفذ الجزء الأول ، وتنتقل منه إلى الجزء الثاني من قرار لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان المتخذ في ١٣ آب (أغسطس) ١٩٤٨ .

١٠١- وواصل ممثل الهند كلامه . فأشار إلى أن ممثل باكستان قد صرح أيضا بأن «النزاع» حول كشمير ينطوي على تهديد للسلام قد تنطبق عليه أحكام المادتين ٣٩ و ٤١ من الميثاق . ورد على ذلك أولا بأن مسألة كشمير ، ليست «نزاعا» ، وإنما هي شكوى قدمتها الهند من عدوان باكستان عليها . وقد سعت الهند إلى التوفيق بموجب الفصل السادس من الميثاق . فان كان تهديد للسلام ، فمصدره باكستان ، وعلى المجلس أن يتخذ من الخطوات ما يكفل إيقاف العدوان عند حده . أما من ناحية الهند ، فإنها ستدافع عن نفسها ضد أي اعتداء على أي جزء من اقليمها بأسره . وليس في اخراج المعتدى عدوان . والهند تطلب إلى المعتدى أن يخرج ، وتطلب إلى المجلس العمل على رفع العدوان . ومع ذلك فالهند لاتنوى تسوية المسألة بالقوة ، رغم أن كل الحقوق القانونية والأدبية وغيرها تؤيد ما .

١٠٢- وذكر أن باكستان قد طالبت أيضا مرابطة قوة تابعة للأمم المتحدة على طول خط وقف اطلاق النار ، وسحب القوات الهندية والباكستانية من ذلك الخط . وقال انه يرد على ذلك أولا بأنه لاتوجد قوات على خط وقف اطلاق النار ، بل يوجد بعض المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة فحسب . وثانيا فان اصدار الأمر بسحب قوات باكستان التي كان ينبغي أن تكون قد سحبت من قبل ، انما يقع في نطاق سلطة باكستان ومسؤوليتها . أما فيما يتعلق بالهند فان قواتها مرابطة في اقليمها ، ولها كل الحق في أن توجد فيه . وفخلا عن ذلك فان خط وقف اطلاق النار يقع في اقليم خاضع لسيادة الهند ، وهو ليس حدودا سياسية . ولاتملك باكستان دعوة قوات تابعة للأمم المتحدة إلى المرابطة في اقليم خاضع لسيادة الهند . ولن توافق الهند أبدا على مرابطة قوات أجنبية في أرض هندية ، وستعد عرض أي بلد الاشتراك في مثل هذه القوة عملا غير ودي .

١٠٣- وقال ممثل الهند ان باكستان قد أبدت كذلك استعدادها لسحب جميع قواتها ، شرط ايغاد قوة تابعة للأمم المتحدة ترابط مسبقا على طول خط وقف اطلاق

النار ، وشرط موافقة الهند على خفض قواتها الى المستوى المنصوص عليه \* وذكر مشـل الهند انه لم ينص على أى مستوى فيما عدا مستويات متوقعة على شروط معينة ، هذا الى أنه ليس لبلد أن يصدر أوامر الى بلد آخر فيما يتعلق بمكان انتشار جنوده \* وقال ان سحب القوات في حالة باكستان لن يؤدى الى أى تغيير ذى بال في الموقف ، ان أن أغلبية المنشآت العسكرية الباكستانية ، التي يمكن أن تسحب اليها القوات ، تقع على مسافة من الحدود تتراوح بين خمسة عشر وثلاثين ميلا بل ان احداها تقع على بعد أربعة أميال منها \* وأورد ممثل الهند أرقاما ليبين أن مجموع القوة العسكرية الباكستانية قد زادت بدورها زيادة كبيرة منذ التقسيم ، وأنها تفوق قوة الهند في عدة نواح \*

١٠٤ - وقال ممثل الهند بعد ذلك انه لاتزال هناك في نظر بلاده حالة سببها عدوان باكستان على اقليم الهند المشمول بسيادتها وتود الهند تسويتها بالمفاوضات السلمية \* على أن الهند لن تفرط في سيادتها على أى جزء من اقليمها ، كما أنها لن تستسلم للعدوان \* كذلك لن تفعل الهند شيئا يزيد الحالة تفاقمًا \* لذلك تطالب الهند «رفع ذلك العدوان» و«كلية» وتسريح قوات آزاد كشمير عن آخرها ، واخلاء «المناطق الشمالية» واعادتها الى ولاية جامو وكشمير \* كذلك ينبغي أن تقدم الى الهند تأكيدات بأن جارتها لن تسمح بمرور عناصر معادية عبر اقليمها ، وبأنه ستسحب جميع المعدات العسكرية التي أدخلت الى المنطقة التي تحتلها باكستان منذ ١٣ آب (أغسطس) ١٩٤٨ \* كما ينبغي هدم جميع المنشآت العسكرية المبنية بعد ١٣ آب (أغسطس) ١٩٤٨ \* ويجب ايقاف الدعاية المعادية للهند ، وكف باكستان عن تأييد أعمال الهدم والتخريب داخل كشمير \* كذلك تطلب الهند تأكيدات من حلفاء باكستان العسكريين بأن أية مساعدة عسكرية تقدم الى باكستان لن تستخدم في اقليم الهند أو ضد ذلك الاقليم \* وقال ان الهند لن تقبل حشد تجمعات عسكرية على حدودها ، ومن حقها ، كما أكدت لها لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان ، الاضطلاع بمسؤولية حماية حدودها اذا شاءت \* وينبغي التزام الفرعءاء من الجزء الأول من قرار لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان التزاما تاما \* ذلك هو موقف الهند ، ولن تدخر الهند وسعا ، ازاء ايجاد حل عادل للمسألة ، في البحث عن تسوية لجميع المشاكل المتبقية بروح ودية \* على أن الهند ليست على استعداد لتقديم أى اقتراح يتضمن أى مساس بسيادتها القومية \*

١٠٥ - وتكلم بعد ذلك ممثل باكستان \* فرأى أنه من الصعب البحث في المرحلة الحالية ، عن الطرف الذى بدأ العدوان ، وعن كون أحد الطرفين قد شد أزر العدوان ،

وأكد أن مثل هذا البحث لن يؤدي إلى تسوية سلمية للنزاع الخاص بكشمير • وتساءل عما إذا كانت الهند ، باثارتها هذه المسألة ، تود من باكستان أن تعرض من جديد مسألة عدوان الهند في كشمير وفي جوناغاد وماناغادار ومانغرول وحيدر أباد • وقال إن هدف الأمم المتحدة في كشمير مازال تجريد الولاية من السلاح ، ثم إجراء استفتاء تحت رعايتها • وقال إن باكستان قد سبق لها أن قبلت أحد عشر اقتراحا في سبيل تحقيق هذا الهدف ، بينما رفضت الهند كلا من هذه الاقتراحات • كذلك قبلت باكستان اقتراح السيد يارنغ ، بينما رفضته الهند • ثم أنكروا مثل باكستان حدوث أية زيادة في القوة العسكرية في منطقة آزاد كشمير • وقال إنه قد حدث ، بعكس ذلك ، انخفاض في عدد الأفواج • وقد جاء في تقرير لقيادة أركان الحرب الباكستانية العامة أن القوات النظامية الباكستانية وقوات آزاد كشمير هي الآن أقل عددا بكثير مما كانت عليه في ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩ • وقال إن المراقبين العسكريين للأمم المتحدة يعرفون عدد هم الحقيقي ، لأنهم يتولون مراقبة مثل هذه الأمور وإعلام المجلس بها •

١٠٦- وأضاف ممثل باكستان قائلا إن زعم الهند أن ولاية جامو وكشمير قد ضمت نهائيا يمدحها نص قرار لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان المتخذ في ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩ ، الذي قبلته الهند ، والذي أعلن أن مسألة ضم ولاية جامو وكشمير إلى الهند أو باكستان ، تتقرر باتباع أسلوب ديمقراطي هو إجراء استفتاء حر نزيه • وتساءل عما إذا كانت الهند تسعى إلى التهريب من التزاماتها الدولية التي يقيد بها قرارا لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان •

١٠٧- وأشار ممثل باكستان إلى البيانات الهندية عن الانفجارات في ولاية جامو وكشمير ، فقال إن حكومته لاعلم لها ولا شأن لها بها • وإذا كانت هذه الانفجارات قد حدثت ، فما هي الا مظاهر لتزايد التملل في شعب مغلوب على أمره ، أوروبسا قصد منها أن تكون ذريعة توجه بها الهند مزيدا من التهم إلى باكستان • وقال إن المسألة تحتاج إلى قرار عاجل من مجلس الأمن ، وإن أهالي كشمير ينبغي أن تتاح لهم في أقرب وقت ممكن فرصة التعبير الحر عن رأيهم بشأن البلد الذي يرغبون في الانضمام إليه •

١٠٨- وفي الجلسة رقم ٧٩٧ المنعقدة في ٢٥ تشرين الأول (أكتوبر) ، قال ممثل المملكة المتحدة إنه يأمل ، رغم عجز السيد يارنغ عن موافاة المجلس بأية اقتراحات ايجابية

لموسسة أن يدشن تقرير السيد يارنغ (م أ / ٣٨٢١) مرحلة جديدة من التقدم البناء نحو تسوية مشكلة كشمير • وقال ان من المهم أن الطرفين معا قد أعربا للسيد يارنغ عن رغبتهم في ايجاد حل سلمي وفي التعاون على ذلك مع الأمم المتحدة • ويجدر التثنية على البلدين لما قد أبدياه من صبر عظيم في هذه المسألة ، ورغبة في تجنب خطأ الاصطدام المسلح • وقال ان المملكة المتحدة كانت دائما تعلق أهمية على قرار ١٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ (م أ / ٦٥١) ، وهو القرار الذي كان من بين ما نص عليه دعوة الفريقين الى اتخاذ جميع التدابير الكفيلة بتحسين الحالة ، ولذلك فان مما يسره أن يلاحظ ما صرح به ممثل الهند في خطابه الأخير من أن الهند مرتبطة بهذا القرار ، وكذلك بقراري لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان • وقال ان المملكة المتحدة تعلق أيضا أهمية عظمى على نص وروح الفرع "هـ" من الجزء الأول من قرار اللجنة المتخذ في ١٣ آب (أغسطس) عام ١٩٤٨ ، ومن رأيها أن ذلك الفرع يحتاج الى جهد متصل من جانب الحكومتين لايجاد وحفظ جويشجع على المضي في مفاوضات أخرى ، ولهذا السبب فان وفده يأسف لاتهامات اباداة الأجناس التي وجهت في المجلس •

١٠٩ - وقال ان المملكة المتحدة تشعر بقلق عظيم من حوادث القنابل الأخيرة في سريناغار ، وقد سرها أن تسمع ممثل باكستان ينكر بصورة قاطعة علم حكومته بأى شيء عنها • وقال ان حكومة المملكة المتحدة مقتنعة تماما بأن الأعمال الارهابية ليس من شأنها الا تعقيد الموقف •

١١٠ - وقال ان السيد يارنغ ذكر في تقريره أيضا أن من الصوائق الأخرى التي تحول دون التقدم كان شعور الهند بأن المجلس لم يدل حتى الآن برأى حول مسألة ما تعهد الهند عدوانا من باكستان عليها • وقد ردت حكومة المملكة المتحدة آراءها في هذا الموضوع مرارا في المجلس ، وآراءها هذه معروفة • وكذلك فان وجهة نظر مجلس الأمن في هذا الصدد معروفة أيضا • ولما كانت حكومته وكذلك المجلس قد وجدا نفسيهما عاجزين عن ابداء حكمهما في هذه الناحية من مسألة كشمير ، ولما كانت هذه هي المقدمة الكبرى في الحجة الهندية ، فان المملكة المتحدة لايسعها قبول كثير من النتائج التي استخلصتها الهند • وان خير طريقة للتقدم هي تركيز الاهتمام على تلك النقاط التي يتعد عليها نوع من الاتفاق بين الطرفين ، وتبين ما اذا كان من الممكن تحقيق تقدم عن طريقها • وقال ان المملكة المتحدة تشعر تماما بالمشاكل الخطيرة المرتبطة باجراء استفتاء في الولاية • وعلى ذلك فالزم الأمور هو وجود استعداد للوصول الى



حل سلمي ، وقد أعرب الطرفان للسيد يارنغ عن مثل هذا الاستعداد ♦

١١١- ومضى ممثل المملكة المتحدة قائلا ان هناك صعوبة خطيرة في أحد فروع قرار لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان ، المتخذ في ١٣ آب (أغسطس) ١٩٤٨ ، وهو الفرع المتعلق بعقد اتفاق بين القيادتين العلييتين للامتناع عن زيادة قوتيهما العسكرية ♦ وذلك الاتفاق تمهيد ضروري لمرحلة سحب قوات باكستان ومعظم القوات الهندية ، وهو أمر تعهد به الطرفان ♦ ولقد كان المقصود في الأصل أن تنفذ أجزاء القرار الثلاثة بصورة سريعة متتالية ♦ غير أن مضي الزمن قد زاد من صعوبات تنفيذها : فقد ازدادت قوة الجيشين ، وبدلت المعدات القديمة ، وشقت طرق جديدة على الجانبين ♦ وقد أبدى ممثل الهند قلقه ، لامن مجرد مبدأ عدم زيادة القوات بعد وقف إطلاق النار، بل كذلك من مسألة قوات آزاد كشمير ♦ غير أن مسألة قوات آزاد كشمير لم تنتظر في قرار ١٣ آب (أغسطس) ١٩٤٨ ، ولم تعالجها اللجنة صراحة ♦ ومع ذلك فإن مجلس الأمن ليقفل لأية زيادة في القوة العسكرية لأي من الطرفين ♦ وقد علق مجلس الأمن منذ عام ١٩٤٩ أكبر الأهمية على التجريد من السلاح ، ووجه جهوده نحو تحقيق تقدم في هذا الاتجاه ♦ وان الأسباب الداعية الى تحقيق التقدم نحو التجريد من السلاح هي أقوى منها في أى وقت مضى ، بحيث انه اذا صح عزم الطرفين على المضي قدما وتمكنا من الدخول في مباحثات مع ممثل الأمم المتحدة لهذه الغاية ، فسوف يصبح التقدم ممكنا بالفعل ♦ وقال ان المملكة المتحدة تؤمن بأن في وسع الدكتور غراهام أن يلعب مرة أخرى دورا مفيدا في هذا الصدد ♦ كذلك تناشد المملكة المتحدة الطرفين أن يبذلا أقصى جهودهما لاجاد جو ملائم للمزيد من المفاوضات ، وللاتفاق على اجراء تحقيق بشأن الوقائع المتعلقة بزيادة القوات ♦ كذلك تدعو الطرفين الى أن يحاولا من جديد تحقيق بعض التقدم نحو تنفيذ الجزء الثاني من قرار لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان المتخذ في ١٣ آب (أغسطس) ١٩٤٨ ♦

١١٢- وقال ممثل الولايات المتحدة انه لما كان قرارا لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان يكونان ميدانا انعقد عليه اتفاق الطرفين مرارا ، فلاشك في أن أفضل مساهمة بناءة يقوم بها المجلس في المرحلة الحالية هي المساعدة على تنفيذهما ♦ وعلى المجلس أن يواصل تحقيق مزيد من التقدم نحو التجريد من السلاح أو تنفيذ اتفاقية الهدنة ♦ وينبغي أن تحتل الجهود الرامية الى تحقيق اتفاق حول القوات التي ستبقى على جانبي خط وقف إطلاق النار مكانة هامة في أى تدبير تال يتخذه المجلس ♦ وان خفض عدد القوات في المنطقة سيكون في ذاته خطوة الى الامام نحو تحسين العلاقات بين الطرفين ♦

١١٣- ثم قال ممثل الولايات المتحدة انه قد أثبتت أيضا مشاكل حول حالة تنفيذ "أمر وقف إطلاق النار" \* وقد أشار السيد يارنغ في تقريره (م أ/ ٣٨٢١) الى اقتراحه الخاص بالتحكيم في هذا الصدد \* وتفتح الولايات المتحدة أن يشتمل أى قرار مناسب يصدره مجلس الأمن على اذن بإبداء التوصيات اللازمة بشأن "أمر وقف إطلاق النار" \* اذا رأى لذلك ضرورة \* وسوف يحتاج المجلس ، لتحقيق أهدافه ، الى مساعدة أخرى ، ويحسن بالمجلس أن يدعو الدكتور فرانك غراهام الى التشاور ثانية مع الطرفين \* وختم ممثل الولايات المتحدة كلامه بقوله ان جهود المجلس لمساعدة الطرفين على تنفيذ التزاماتهما مبنية على رغبة مخصصة في تحقيق الاستقرار واقامة العلاقات الودية بين الهند وباكستان \* والى أن يتم ذلك ، فان الولايات المتحدة تأمل أن يستمر الطرفان في الامتناع عن أية خطوات قد تزيد الموقف تدهورا \*

١١٤- وقال ممثل الصين ان السيد يارنغ قد بذل جهدا كبيرا لازالة الخلافات في الآراء بين البلدين فيما يتعلق بالجزء الأول من قرار ١٣ آب (أغسطس) ١٩٤٨ ، وقد كان اقتراحه في هذا الصدد موضوعيا بناء \* غير أن رفض الهند لهذا الاقتراح أدى للأسف الى اخفاق بعثة السيد يارنغ \*

١١٥- ثم قال ممثل الصين ان اقتراح باكستان ارسال قوة تابعة للأمم المتحدة الى كشمير كان في نظر كثير من أعضاء المجلس ، ومنهم الصين ، اقتراحا بناء ، وقد أدرج في أحد مشروعات القرارات (١) \* وليس ثمة حل أفضل من استخدام قوة تابعة للأمم المتحدة لضمان استفتاء حر نزيه ، وحفظ الهدوء والنظام في الوقت نفسه \* غير أن الهند رفضت هذا الاقتراح \*

١١٦- وقال ممثل الصين ان ممثل الهند قدم عرضا مسهبا للدستور الهندي ، ولمركز الهند القانوني في كشمير ، والوفد الصيني لا يود دحض هذه الحجج أو تأكيدها ، ولكنه يود أن يشير الى أن جميع الامبراطوريات الاستعمارية تستند الى القانون \* وحين طالبت الهند نفسها بتقرير المصير فقدت الوثائق القانونية التي تملكها المملكة المتحدة أهميتها المعنوية والسياسية \* وينبغي أن يمنح أهل كشمير ما طلبته ونالته الهند من المملكة المتحدة \* وان الوفد الصيني ليؤمن ايمانا وطيدا بأن مبدأ الاستفتاء الحر العادل

(١) الوثيقة م أ/ ٣٧٨٧ \*

ينبغي أن يطبق لحل مسألة كشمير ، ويؤمن ثانيا بأن جميع الشروط التمهيدية التي قد تطالب بها الهند أو باكستان لضمان اجراء استفتاء حر عادل بالمعنى الصحيح ، هي شروط مشروعة جديدة باهتمام المجلس ♦

١١٧- وقال ممثل العراق ان السيد يارنغ كان حكيما وملتزما حدود اختصاصه عندما قصر جهوده على بحث العقبات التي حالت دون تنفيذ قرارى لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان ♦ فلم يكن يتعين على السيد يارنغ ، بناء على قرار المجلس المتخذ في ٢١ شباط ( فبراير ) ١٩٥٧ ( م / ٣٧٩٣ ) أن يعود الى الموضوعات التي سبق دراستها عند بحث النزاع من قبل ، أو أن يصدر حكما على قيمة القرارات التي اتخذها المجلس ♦ وعلى المجلس أن يبدأ البحث عن الخطوات الأخرى التي يمكن اتخاذها ، ذاكرا قراره المتخذ في ٢٤ كانون الثاني ( يناير ) ١٩٥٧ ( م / ٣٧٧٩ ) الذي أعلن فيه أن المصير النهائي لولاية جامو وكشمير ينبغي أن يتفق ورغبة شعبها المعرب عنها في استفتاء حر نزيه ♦ وان أية محاولة لاثارة مسائل ، حسم هذا القرار أمرها ، ينبغي اعتبارها غير مقبولة ♦

١١٨- وأشار ممثل العراق الى أن دعوى الهند القائلة ان الشروط الممهدة للتجريد من السلاح لم تلتزم ، قد ناقضتها باكستان وذهبت الى عكسها ♦ كذلك ادعت الهند ان باكستان زادت قواتها في المنطقة الخاضعة لسيطرتها ♦ وقد أنكرت باكستان تلك التهمة ، وأشارت في هذا الصدد الى النتائج التي توصل اليها ممثل الأمم المتحدة ♦ فضلا عن ذلك فلم يسجل المراقبون العسكريون التابعون للأمم المتحدة في كشمير حدوث أية زيادة كهذه على الجانب الباكستاني ، وقد مضى المجلس فـي جميع مناقشاته السابقة على أساس عدم حدوث زيادة في القوة العسكرية في كشمير ♦ بل ان الهند نفسها لم تثر أبدا في جميع المفاوضات السابقة مسألة عدم تنفيذ قرار ٣ ( آب / أغسطس ) ١٩٤٨ ♦ وما كان للهند أبدا أن تدخل في أية مفاوضات بشأن تنفيذ الجزء الثاني ان لم تكن باكستان قد نفذت الجزء الأول ، بل كان ينبغي على الهند اشارة هذه المسألة في كانون الثاني ( يناير ) ١٩٤٩ عندما بدأت تلك المفاوضات ♦ وان الوفد العراقي ليتساءل عما اذا لم يكن الموقف الجديد لحكومة الهند بشأن عدم تنفيذ الجزء الأول فكرة خطرت على بال الهند فيما بعد ، ومحاولة منها للعودة الى اثاره مشاكلا أغلق باب البحث فيها منذ أمد بعيد ♦ ولقد تضمن قبول قرارى لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان اتفاقا مؤكدا بين الطرفين فيما يتعلق بتسوية النزاع ، وقد قبلت الهند

هذا الوضع • ولم يكن لتهمة العدوان التي وجهتها الهند الى باكستان ، ولتكرار هذه التهمة خلال بعثة السيد يارنغ ، أية علاقة بتلك البعثة • ومن الضرورات الملحة تنفيذ قرارات المجلس دون ابطاء ، كما أوضح السيد يارنغ في الفقرة ٢١ من تقريره (م أ / ٣٨٢١) • وما زال حل المشكلة ينحصر في اجراء استفتاء حر نزيه في الولاية • وليس لأعمال الهند وباكستان في المجال الأوسع، مجال العلاقات الدولية ، أى ارتبطا بالنزاع حول كشمير • وعلى المجلس أن يعمل على تحقيق التنفيذ التام لقرارى لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان ، وذلك بتحقيق التجريد التام من السلاح على كلا الجانبين ، وعندما يتم التجريد من السلاح ، يمكن اتخاذ جميع الخطوات الأخرى المنصوص عليها في قرارى اللجنة على نحو منظم فعال •

١١٩- وفي الجلسة ٧٩٨ المنعقدة في ٢٩ تشرين الأول (اكتوبر) ، قال ممثل استراليا ان حكومته تعد تقرير السيد يارنغ أيضا دقيقا للمشاكل التي تنطوى عليها مسألة كشمير ، ومساهمة مفيدة في أعمال مجلس الأمن • وان استراليا ، بوصفها صديقة للهند وباكستان معا ، وعضوا في الكمنولث ، لتأسف لهذه الحالة ، وتشاطر المملكة المتحدة رأيها القائل ان اشارات ممثل باكستان الى « خطر اباداة الأجناس » لاتنفيد في موقف موافق ذاته مدعاة للكثير من القلق . وبالمثل فان وصف ممثل الهند لطبيعة الأوضاع القائمة على طول الحدود ليس من شأنه أن يؤدى الى تخفيف التوتر القائم • وعلى الجميع أن يحاولوا تحسين الجو العام وتجنب زيادة صعوبة الموقف •

١٢٠- وقال ان استراليا ترى ان طرفي النزاع وحدهما هما اللذان يمكنهما ايجاد الحل في نهاية الأمر • وهذا ، في رأى ممثل استراليا ، هو السبب الذى منع المجلس من اتخاذ أى موقف نهائي بشأن النواحي القانونية لضم ولاية جامو وكشمير في الأصل الى الهند ، أو اصدار أى حكم على مسألة العدوان • على أن بيان ممثل باكستان القائل ان جميع الممثلين في المجلس « لم يجدوا في الزعم الهندى ما يستحق البحث » ، قد يفسر بأنه يعني ان استراليا قد حكمت بعدم استناد الشكوى الهندية الى أساس ، وبأنها لاتستحق البحث • غير أن الواقع هو أن استراليا لم تصدر أى حكم على المسألة ، اذ أنها لاترى في ذلك ما يفيد •

١٢١- وتابع ممثل استراليا كلامه قائلا انه يبدو أن الأساس العملي الوحيد لمساعدة الطرفين على الوصول الى اتفاق هو أخذ قرارى لجنة الأمم المتحدة للهند

وباكستان ككل دون عزل أى طلب في أى ميدان بعينه من الميادين المختلف عليهما \* ولا بد أن يهتدى الطرفان عن طريق تنفيذ هذين القرارين ، أو عن طريق تعديل ما يدخله الطرفان ذاتهما عليهما ، الى الوسيلة الكفيلة بتذليل الصعوبات القائمة بينهما \* لذلك تؤيد استراليا ما أبداه أعضاء آخرون في المجلس من اهتمام بالتأكيدات المقدمة الى السيد يارنغ بشأن استعداد الحكومتين كليهما للتعاون مع الأمم المتحدة في التوصل الى حل سلمي \* وبقي من حق المجلس أن يعمل على تبديد أية شكوك قد توجسدت بشأن عدم تنفيذ أى جانب من جوانب الجزء الأول من قرار اللجنة المتخذ في ١٣ آب (أغسطس) ١٩٤٨ ، كما ينبغي أن يجرى الآن تحقيق آخر حول امكان احراز بعض التقدم في مشكلة التجريد من السلاح في كشمير \* وهناك عوامل أخرى تقتضي اتباع مثل هذا الأسلوب \* ومن أهم هذه العوامل أن الحاجة الى التقدم في التطور الاقتصادي السريع للهند وباكستان قد جعلت الاحتفاظ بقوات مسلحة على النطاق الحالي أمرا يزيد من مصاعب البلدين \* فضلا عن ذلك ، فان اجراء تخفيضات متوازنة في القوات المسلحة يساهم بنصيب كبير في زيادة الثقة المتبادلة \* لذلك رأى الوفد الاسترالي أن المجلس يحسن صنعا لو أخذ بالاعتراع القائل بدعوة الدكتور فرانك غراهام ، ممثل الأمم المتحدة للهند وباكستان ، الى التشاور مع الطرفين ثانية لتحقيق تقدم نحو التنفيذ التام لقرارى اللجنة \*

١٢٢ - وقال ممثل كوبا ان المجلس حين وافق على تقرير لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان في ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩ قد أحاط علما منذ ذلك التاريخ المبكر باتفاق الهند وباكستان على وجوب البت في مسألة ضم كشمير عن طريق استفتاء حر نزيه \* ولم تنشأ الصعوبات الا بعد هذا الاتفاق \* غير أن أحدا من الطرفين لم يرجع عن هذا الاتفاق في أى وقت ، ولهذا الأمر أهمية قانونية وأخلاقية عظيمة \* وقد أصبح تنفيذ هذا الاتفاق أصعب بمضي الزمن ، ولكنه لم يصبح مستحيلا \* وقال ممثل كوبا انه ليست لأية حجة تقدمت بها الهند من الواجهة ما يحول دون تقرير شعب كشمير بحيره بنفسه \* أما فيما يتعلق بشكوى الهند من العدوان الباكستاني المزعوم ، فان المجلس قد سوى هذه المشكلة ضمنيا فيما اتخذه من قرارات متعددة بعد تقديم الهند شكواها \* فضلا عن ذلك فان قبول الهند قرارى لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان قد حال ، منطبقا وقانونيا ، دون اصدار المجلس حكما على الاتهام الأصلي \* وان طريقة الاستفتاء ذاتها ، التي اقترحتها اللجنة وقبلتها الهند وباكستان ، قد تضمنت تسوية ضمنية لمسألة العدوان المزعوم \*

١٢٣- وقال ان الهند قد أشارت أيضا الى ضرورة ضمان سحب القوات الباكستانية المسلحة \* ويعد العرض الذي تقدمت به باكستان بسحب قواتها واحلال قوة تابعة للأمم المتحدة محلها اقتراحا مشجعا بناء في هذا الصدد \* ولوقامت الهند بانسحاب مماثل لمساعد ذلك على تمهيد الطريق لاجراء الاستفتاء \* كما أن عضوية باكستان في أحلاف عسكرية دفاعية لاصلة لها بمسألة كشمير \* فلا يمكن استخدام هذه الأحلاف في أغراض هجومية ، إذ أن الأطراف المتعاقدة الأخرى لن تشارك في عمل عدواني \* وتعتقد كوبا أن من واجب المجلس ، رغم الصعوبات الواضحة ، أن يواصل عمله لكي يحقق في نهاية الأمر اجراء استفتاء في كشمير \*

١٢٤- وأعرب ممثل الفيليبين عن أسفه لأن السيد يارنغ لم يتمكن ، رغم كل ما بذله من جهود صادقة وما أبداه من تفان ، لموافاة المجلس بنتائج أكثر ايجابية \* ومن دواعي القلق أن مسألة كشمير قد ظلت معروضة على المجلس لمدة عشر سنوات ، وأن قرارى لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان المتخذين في ١٩٤٨ و ١٩٤٩ لم ينفذا طوال هذه المدة \* وقد قبلت الهند وباكستان كلاهما هذين القرارين بنية حسنة \* وأبدت باكستان استعدادا للالتزام بنود الاتفاق ، وأعربت مرارا عن رغبتها في العمل على تنفيذ هذين القرارين بحذافيرهما \* غير أن الهند مازالت ترى أن باكستان لم تنفذ أمر وقف إطلاق النار تنفيذا تاما ، وأن الهند لايسعها لذلك الموافقة على تنفيذ اتفاقية الهنددنة واجراء الاستفتاء \*

١٢٥- وقال ممثل الفيليبين ان هناك عاملين مقلقين يظهران في المناقشة الحالية \* وأحد هذين العاملين ناشيء عن التأكيد الوارد في تقرير السيد يارنغ (م أ / ٣٨٢١) ومفاده أن تنفيذ الاتفاقات ذات الطابع الخاص قد يصبح أمرا متزايدا الصعوبة نظرا الى اتجاه الظروف الى التغير \* وهذا يعني ، بتعبير آخر ، أن قرارى لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان قد بلغا ، أو تجاوزا ، المرحلة التي تبدأ فيها فائدتهما في التناقص \* والعامل الآخر ناشيء من بيان ممثل الهند في جلسة المجلس رقم ٧٩٦ ، ومفاده أن الهند ليست على استعداد لقبول أى اقتراح ينطوى على أى مساس بسيادتها على عموم اقليمها \* ولما كان هدف قرارى اللجنة هو تقرير مستقبل كشمير عن طريق اجراء استفتاء نزيه ، فان أية مطالبة بأى جزء من اقليم ولاية جامو وكشمير ستزيد كثيرا من مصاعب تنفيذ هذه القرارات \*

١٢٦- ثم قال ممثل الفيليبين ان على المجلس أن يواصل حث الفريقين على الاجتماع سويا للتوصل الى تفاهم دون تضحية بالأمانى المشروعة لشعب جامو وكشمير ، وسيؤيد وفده الاقتراح الخاص بدعوة ممثل الأمم المتحدة للهند وباكستان الى التشاور ثانية مع الطرفين ان كان في ذلك ما يساعد على تحقيق مثل هذا الهدف ♦

١٢٧- وقال ممثل السويد ، بعد أن شكر أعضاء المجلس على تقديرهم لتقريره (م أ/٣٨٢١) ان التقرير يعبر عن الحالة كما رآها ، وهو في غير حاجة الى مزيد ——— الايضاح ♦ وقال انه بين في تقريره ان باكستان والهند وصلت الى مأزق فيما يتعلق بالجزء الأول من قرار لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان المتخذ في ٣ آب (أغسطس) ١٩٤٨ ، ولاسيما الفرعين باء وهاء من ذلك الجزء ♦ وينبغي على المجلس ، وهو يحاول تلمس وسيلة لتسوية المسألة ، أن يولي هذه المشكلة اهتماما خاصا ♦

١٢٨- ثم أشار ممثل السويد الى أن حكومته قد اقترحت ، خلال السنة الحالية ، احالة نواح قانونية معينة من مسألة كشمير الى محكمة العدل الدولية لتصدر فتوى بشأنها . وما زالت حكومة السويد ترى وجوب دراسة اقتراحها بدقة في الوقت الملائم ، وبهمهم ——— معرفة رأى الطرفين من حيث المبدأ في هذا الاقتراح ♦

١٢٩- وقال انه قد اقترح البعض أيضا أن يستأنف ممثل الأمم المتحدة للهند وباكستان محادثاته مع الفريقين ، بغية التقدم بتوصيات لتسوية مبنية على قرارى لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان ♦ وليس لدى الوفد السويدي أى اعتراض على ه ——— الاقتراح لولقى قبولاً عاماً ♦

١٣٠- وتحدث رئيس المجلس بوصفه ممثلاً لفرنسا فقال انه رغم بقاء مسألة كشمير حتى الآن دون حل ، فقد أعاد الطرفان مع ذلك تأكيد اهتمامهما بالبحث عن ح ——— سلمي ، وهذه النية التي أعرب عنها الطرفان هي أهم عناصر الموقف ♦ ومما يدعو الى الاغتناب أن تقرير السيد يارنغ قد ختم كذلك بهذه الملاحظة ، وأنه ليسر الوفد الفرنسي قبول الفريقين من جديد مبدأ الالتجاء الى أساليب التسوية السلمية المنصوص عليها في المادة الثالثة والثلاثين من الميثاق ♦ ولا شك أن هناك صعوبات في طريق اتخ ——— تدابير ملموسة لتحقيق مثل هذه التسوية ، غير أن هناك أيضا بعض العناصر الايجابية التي ينبغي الافادة منها ♦ وقال ان الوفد الفرنسي يعارض بصفة عامة في تشكيل هيئات

جديدة \* على أن المجلس قد سبق له الانتفاع بخدمات الدكتور فرانك ب \* غراهام الممتازة ، ويبدو أن اقتراح العودة الى الانتفاع منها هو اقتراح بناء \* .

١٣١- وفي الجلسة ٧٩٩ المنعقدة في ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٧ ، صرح ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بأنه قد أشار ، خلال مناقشة قرار ٢١ شباط (فبراير) ١٩٥٧ ، الى بعض عيوب ذلك القرار ، واعتراض خاصة على الإشارة الى القرارات السابقة للمجلس ، مؤكدا أنه كان ينبغي ترك السيد يارنغ حرا في بناء ملاحظاته على الحالة والظروف الدولية الموجودة حاليا في منطقة كشمير ، لعل على قرارات فقدت قوتها ومعناها نظرا الى تغير الظروف \* على أن الوفد السوفياتي لم يعترض على اتخاذ هذا القرار مفترضا أن بعثة السيد يارنغ ، اذا ما روعيت فيها الظروف السائدة في المنطقة ، قد تساعد على ايجاد تسوية سلمية \* .

١٣٢- وقال ممثل الاتحاد السوفياتي ان تقرير السيد يارنغ (م أ / ٣٨٢١) يعبر عن حقيقة واقعة ، هي أنه قد حدثت خلال السنوات العشر التي مضت منذ عرض مسألة كشمير على المجلس ، تغييرات أساسية في كشمير ذاتها ، وفي الحالة السياسية في ذلك الجزء من آسيا \* ومن غير الواقعي ، في ضوء الظروف المتغيرة ، الاسترشاد باقتراحات قدمت منذ سنوات عدة ، وأصبح تنفيذها ، كما يقول السيد يارنغ ، أمرا متزايدا الصعوبة لأن الحالة التي قصد من هذه الاقتراحات معالجتها قد اتجهت نحو التغير \* كذلك لفت تقرير السيد يارنغ النظر الى القلق المعرب عنه بصدور تغير العوامل السياسية والاقتصادية والاستراتيجية المحيطة بمسألة كشمير ، وكذلك تغير نمط العلاقات الدولية في غرب آسيا وجنوبها \* وقال ان هذه النتائج التي انتهى اليها السيد يارنغ تتفق والآراء التي أعرب عنها الوفد السوفياتي في بداية عام ١٩٥٧ \* .

١٣٣- وواصل ممثل الاتحاد السوفياتي كلامه قائلا ان الجهد الذي تبذله الهند للوصول الى تسوية سلمية على أساس قرارى لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان ، ولا سيما جهودها المبذولة لتحقيق انسحاب القوات الباكستانية من كشمير ، قد أحبطته سياسة اصطناع العقبات التي تتبعها باكستان \* وقد منحت الهند شعب كشمير حق تقرير المصير ، وانتخبت كشمير في أيلول (سبتمبر) ١٩٥١ جمعية تأسيسية صدقت في شباط (فبراير) ١٩٥٤ بالاجماع على انضمام كشمير الى الهند \* وفي آذار (مارس) ١٩٥٧ اشترك شعب كشمير في الانتخابات الهندية العامة ، وانتخب أيضا جمعية للولاية \* وينبغي



أن يكون واضحاً لدى الجميع في الوقت الحالي أن شعب كشمير قد اختار مصيره نهائياً ، وأنه يعد كشمير جزءاً لا يتجزأ من جمهورية الهند ، وأنه لا يريد أن يتدخل في شؤونه أى أوصياء يفرضون أنفسهم عليه . ومن الواضح أن مسألة كشمير قد أعيد النظر فيها لأن الدول الغربية أرادت استغلالها لاساءة العلاقات بين الهند وباكستان ، وللضغط على الهند حتى تغير سياستها الخارجية الاستقلالية . وأن أى اقتراح بإرسال قوات دولية الى كشمير أو تعيين محكمين إنما هو مظهر لسياسة الضغط هذه . والهند محقة في الاعتراض على اقتراح التحكيم . وان وفد الاتحاد السوفياتي ليؤمن بأن من واجب مجلس الأمن ممارسة سلطته لمنع فرض الارادات الأجنبية على شعب كشمير ، ولوضع حد لجميع الأعمال التي ترمي الى زيادة التوتر بين الهند وباكستان ، ولإيجاد الظروف التي تيسر التوصل الى حل سلمي لأية مسائل باقية متعلقة بكشمير .

٣٤- وقال ممثل الهند انه يكون مقصراً في أداء واجبه ان لم يلفت الأنظار ثانية الى أن الهند هي التي بدأت بتقديم شكوى من عدوان وقع على جزء من اقليمها ، وطلبت الى مجلس الأمن اتخاذ تدابير بشأن هذه الشكوى وفقاً للفصل السادس من الميثاق . ولقد أحالت الهند المسألة الى المجلس حقناً منها للدما في كشمير ، وتجنباً لاستفحال الخلاف . وان الهند ليهما إيجاد حل سلمي للمسألة ، شرط أن يكون ذلك حلاً يتمشى مع مبادئ الميثاق ، ولا ينطوي على مساس بسيادة الهند أو خرق لسلامتها ، ولا يكون فيه مكافأة على العدوان . وينبغي أن يذكر أيضاً أنه لم يكن ثمة أى نزاع بشأن اقليم ولاية جامو وكشمير . ولم تكن كشمير أرضاً حراماً يحق لمجلس الأمن الفصل بشأنها . ولم ترد كلمة "نزاع" في القرارات التي اتخذها المجلس والتي ما زالت الهند مرتبطة بها . وعلى ذلك فان أية محاولة أخرى لحل مشكلة باكستان كما لو كانت نزاعاً حول اقليم ما ، إنما تنطوي على خطأ أساسي . وان أية تغييرات قد يؤدى اليها اجراء استفتاء في ولاية جامو وكشمير لن تؤثر الا في المركز المقبل للولاية ، أما الوضع الحالي فينحصر في أن اتحاد الهند هو الذى يملك السيادة على ولاية جامو وكشمير وحق الدفاع عنها وحق الكلام باسمها .

٣٥- ولاحظ ممثل الهند أن بعض أعضاء المجلس قد ركزوا انتباههم ، عند مناقشة تقرير يارنغ (م أ / ٣٨٢١) على ذلك الجزء الذى تناول اقتراح التحكيم . ولقد كانت آراء الهند حول مسألة عرض بعض نواحي مسألة كشمير على التحكيم معروفة منذ عام ١٩٤٨ .

فقد رأت الهند أن استقلال الدول لا يصح أن يكون موضوعا للتحكيم \* كذلك عارضت بلدان أخرى بشدة في التحكيم حول المسائل التي تعد ذات أهمية حيوية لها \* وعلى ذلك ، فبينما الهند لا تعارض في مبدأ التحكيم ، فقد رأت مع ذلك أنه لا محال للتحكيم فيما يمس أمنها وفيما يؤثر في اختصاص بعثة السيد يارنغ \* وفمثلا عن ذلك فقد ذكر السيد يارنغ نفسه أن أساس مناقشاته هو قرارا لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان \* وقد سبق للمجلس اتخاذ قرارات معينة في هذا الصدد ، ولا يصح عرض هذه القرارات على التحكيم \*

١٣٦ - ومضى الممثل الهندي في كلامه قائلا ان السيد يارنغ ذكر أيضا أنه قد بين في تقريره أن الهند وباكستان وصلتا الى مأزق فيما يتعلق بالجزء الأول من قرار ١٣ آب (أغسطس) ١٩٤٨ \* واذن فالمسألة من وجهة نظر الهند هي أنه ينبغي استبعاد أية مناقشة للجزء الثاني قبل الانتهاء من الجزء الأول \* ولم تثر الهند هذه النقطة بوصفها فكرة خطرت بذهنها فيما بعد ، كما رأى بعض أعضاء المجلس \* وفمثلا عن ذلك ، فقد دأبت باكستان باستمرار على خرق قرار مجلس الأمن المتخذ في ٢٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ (م أ / ٦٥١) ، والذي طلب الى الطرفين المعنيين عدم زيادة قواتهما \* أما الهند فقد قبلت ذلك القرار منذ اتخاذه ، ونفذته بحذافيره نضا وروحا \* وليس هناك ، من وجهة نظر الهند ، ما يبرر مناشدة ممثل المملكة المتحدة الطرفين بمراعاة الفرع هاء من الجزء الأول من قرار اللجنة الأول ، اذ لم يحدث في الهند أن أصدر أى شخص مسؤول أو سلطة مسؤولة تصريحاً أو اتخذ قراراً يتنافى على أى نحو مع الفرع هاء ، وذلك بعكس ما حدث في باكستان \* والواقع أن الهند تتفق مع ممثل المملكة المتحدة في وجوب تفسير الفرع هاء تفسيراً واسعاً \*

١٣٧ - ثم ذكر ممثل الهند أنه لم يذكر فيما يتعلق بالحوادث التي وقعت على الحدود الهندية شيئا يحق لممثل استراليا أن يرى فيه ما لا يساعد على تخفيف التوتر \* وكل ما فعله هو أنه عرض وقائع وأرقاماً معينة تتعلق باستخدام الباكستانيين لرجال المخابرات والأموال ولاحداث القلاقل داخل الاقليم الهندي \*

١٣٨ - واقتبس ممثل الهند من بيان ممثل المملكة المتحدة القائل انه لما لم يسرع حكومته وكذلك مجلس الأمن البت برأيهما في دعوى الهند ان المسألة مسألة عدوان ، فان المملكة المتحدة لا يسعها قبول كثير من النتائج التي استخلصتها الهند من تلك المقدمة

الكبرى \* وعلق ممثل الهند على هذا قائلا ان موقف الهند من هذه المسألة أساسي \* فالهند لا تقول ان مجلس الأمن لم يبت برأيه فيما يتعلق بالعدوان ، ان أن قرارات مجلس الأمن مبنية على أساس سيادة الهند على اقليمها \* ولم ترد في هذه القرارات اشارة الى باكستان ، والهند هي الدولة المطالبة باقرار القانون وحفظ النظام في ولاية جامو وكشمير وتحقيق عدد من الأمور الأخرى \* ورغم أن مجلس الأمن لم يصمم باكستان بالعدوان ، فان قراراته قد صيغت وقبلت على أساس أن الهند قد تقدمت بشكوى عن خرق اقليمها ، الذي يشمل جامو وكشمير \* وعلى ذلك فان مسألة العدوان على اقليم عندى هي مسألة أساسية ومقدمة كبرى \* ولا يمكن تغيير سيادة الهند على كامل ولاية جامو وكشمير بالقوة ان أن في ذلك خرقا للقانون الدولي \* ولقد كان ذلك هو رأى السير أوبن ديكسون ، وهو ممثل سابق للأمم المتحدة ، في تقريره الى الأمم المتحدة ، وكذلك رأى السيد كوريل ، عضو لجنة الأمم المتحدة السابقة ، الذي ذكر في كتابه : "خطر في كشمير" أن أحد وزراء خارجية باكستان السابقين قد أخبر لجنة الأمم المتحدة أن قوات باكستان كانت في كشمير منذ أيار (مايو) ١٩٤٨ \*

١٣٩- وقال ممثل الهند انه فيما يتعلق باشارة ممثل المملكة المتحدة الى قوات آزاد كشمير، وقوله ان قرار لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان المتخذ في ١٣ آب (أغسطس) عام ١٩٤٨ لم يعالج مسألة هذه القوات صراحة ، ينبغي أن يذكر أولا أن قوات آزاد كشمير قد شملتها الاشارة العامة في ذلك القرار الى "جميع القوات النظامية منها وغير النظامية" والخاضعة لسيطرة باكستان \* وثانيا لم تتناول اللجنة هذه المسألة لأن الوقائع المتعلقة بقوات آزاد كشمير قد أخفيت عنها وقت صياغتها لقرارها \* فضلا عن ذلك فقد استغلت باكستان فترة وقف اطلاق النار لتعزيز مركزها في اقليم آزاد كشمير ، ولاعادة تنظيم قوات آزاد كشمير ، وكان في ذلك خرق صارخ لقرار ١٣ آب (أغسطس) \* وقد ذكرت لجنة الأمم المتحدة صراحة في تقريرها المؤقت الثالث (م أ/ ١٤٣٠) أنها لو كانت تعلم أن باكستان سوف تستغل فترة وقف اطلاق النار في تعزيز مركزها ، لضمنت تقرير ١٣ آب (أغسطس) اشارة الى ذلك \* وما كان في وسع اللجنة أن تصرح على نحو أوضح من ذلك بأن تلك الحالة عدوان \* والواقع أنها لم تكن حالة خرق لسيادة الهند فحسب ، بل كانت أيضا حالة خرق مستمر ومتزايد لقرارات مجلس الأمن \* وقد قام عدد من ممثلي الأمم المتحدة المنتمين الى مختلف البلدان بالتحقيق في هذه المسألة ، وتبين لهم صحتها \* ولا ضرورة لاجراء تحقيق آخر ، ومن واجب المجلس اتخاذ التدابير اللازمة وفقا لمبادئ الميثاق \*

١٤٠- ومنى ممثل الهند قائلا ان ممثل الصين قد ذكر أن الهند لم تكن على استعداد لمنح شعب كشمير حق تقرير المصير وأن الهند تحتمي في رفضها بموقف قانوني لم يمنع المملكة المتحدة مع ذلك من منح الهند ذاتها تقرير المصير \* وقال ممثل الهند أولا ان حالة نقل السلطة في شبه القارة الهندية لم تكن تنطوي على مسألة تقرير مصير \* فقد اتخذت بعض الترتيبات الخاصة ، ونقلت السلطة بموجب قانون سنه البرلمان البريطاني \* وقال ثانيا ان الهند ، بوصفها الدولة الخليفة ، قد ورثت جميع الالتزامات والحقوق القانونية التي كانت تتحملها أو تتمتع بها السلطة البريطانية في الهند ، وتلك الالتزامات والحقوق لم تختف بنقل السلطة \* ولقد استمد أساس العلاقة الدستورية التي تربط ولاية جامو وكشمير باتحاد الهند من الاتفاق الذي يضم باكستان والهند والمملكة المتحدة أطرافا فيه \* فضلا عن ذلك فأهل كشمير أنفسهم قوم هنود يتمتعون دون أى تمييز بنفس ما يتمتع به سائر الهنود من حقوق وامتيازات ، ولذلك فان مسألة منحهم حق تقرير المصير غير ذات موضوع \*

١٤١- ثم عقب ممثل الهند على ما ذهب اليه ممثل الفيليبين من أن مطالبة الهند أو باكستان بأى جزء من ولاية جامو وكشمير ستعوق تنفيذ قرارى لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان ، فقال ان ذلك يتنافى مع قرارات مجلس الأمن ومستنتجات لجنة الأمم المتحدة ، وكلها مبنية على أساس أن اقليم ولاية جامو وكشمير هو بأسره اقليم هندي ، يخضع جزء منه لسيطرة الهند بالفعل ، بينما ضمت باكستان اليها الجزء الباقي خلافا للقانون \*

١٤٢- وفي الجلسة ٨٠٠ المنعقدة في ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٧ ، واصل ممثل الهند كلامه فقال ان ممثل كوبا قد طلب منح حق تقرير المصير لشعب كشمير \* على أن مبدأ تقرير المصير لا ينطبق الا في حالة شعوب الأقاليم غير المستقلة التي تحكمها دولة استعمارية ، لتلك التي تكون وحدة دستورية من اتحاد فدرالي \* فضلا عن ذلك ، ففي حالة أية ولاية هندية ، لحاكمها وحده حق اتخاذ قرار في مسألة الانضمام \* وعلى ذلك فوثيقة الانضمام كما وقعها الحاكم هي الوثيقة القانونية الوحيدة اللازمة لانضمام ولاية ما الى الاتحاد الهندي \*

١٤٣- ثم قال ممثل الهند انه ربما بدال سائل أن يسأل لم تثار مسألة الاستفتاء ان كانت ولاية جامو وكشمير قد ضمت بطريقة قانونية الى الهند ؟ وهنا ينبغي للمرء أن يتذكر

أن الإشارة الى الاستفتاء لم ترد طوال الخلاف المتعلق بكشمير الا بوصفها مجرد اقتراح خاص غايته حقن الدماء \* أما من حيث استشارة الشعب ، فلم يكن لها الا معنى الانتخاب المحلي ، الذى أجرته الهند بالطريقة الصحيحة \* ومع ذلك ، فلو افترضنا أن الإشارة كانت الى استفتاء ، فينبغي أن يجرى ذلك الاستفتاء في ظل سيادة حكومة كشمير وسلطة حكومة الهند \* ولقد كان ذلك هو موقف مجلس الأمن في جميع قراراته \* وليس لباكستان أو أى بلد آخر دور في اجراء الاستفتاء في ولاية جامو وكشمير \* ولما كانت تلك مسألة تخص شعب كشمير وحكومة الهند وحدهما ، أى مسألة داخلية ، فقد كان في وسع الهند تغيير رأيها \* ولكنها لم تفعل ذلك ، بل انتظرت مجلس الأمن ثلاث سنوات آملّة أن يتخذ التدبير اللازم ، ولم تقم الا عند ذلك بتنفيذ التزامها بتقصي رغبات الشعب عن طريق اجراء انتخابات بطريقة ديمقراطية لانتخاب جمعية تأسيسية لولاية جامو وكشمير \* بل ان نفس قرار لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان المتخذ في ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩ والمتفرع عن قرار ١٣ آب (أغسطس) ١٩٤٨ ، والذى ينبغي أن يقرأ في سياق الأحداث ، قد نص على أن ادارة الاستفتاء يجب أن تستمد من ولاية جامو وكشمير السلطات التي تراها ضرورية لتنظيم الاستفتاء واجرائه \* وهكذا لم يعترف قرار ٥ كانون الثاني (يناير) الا بولاية واحدة لجامو وكشمير ، يكون لحكومتها وحدها حق منح السلطة للمشرف على الاستفتاء \*

١٤٤- وقال ممثل الهند بعد ذلك ان ممثل السويد قد قدم باسم حكومتها اقتراحا (في الجلسة ٧٩٨) ينص على احوالة نواح قانونية معينة من مسألة كشمير في الوقت المناسب الى محكمة العدل الدولية لاستصدار فتوى فيها \* والهند مع عدم رغبتها في رفض أى اقتراح رفضا باتا ، تود في هذا الصدد أن تعرف كنه هذه النواحي القانونية المعينة \* كذلك تود الهند أن تحصل حكومة السويد أولا ، وقبل احوالة هذه النواحي المعينة ، على المحكمة ، على تأكيدات من باكستان بأنها ستخضع لفتوى المحكمة ، وتطلب الهند ثانيا تنحي القاضي الباكستاني في محكمة العدل الدولية ، وهو نصير لمسألة كشمير قانونيا ومعنويا اذا ما عرضت مسألة كشمير على المحكمة \* وسيكون على الهند أن تدرس بدقة المسائل المراد احوالها الى المحكمة \* وتود الهند أن تشير الى أن انضمام كشمير نهائي غير مشروط ، وذلك بمقتضى وثيقة الانضمام ذاتها \* فتلك الوثيقة خالية من أى نص على قبول مشروط \* فلا يمكن أن يغير شيء من قدسية ذلك التعاقد بين الهند وولاية جامو وكشمير ومن تمامه والزاميته القانونية \* وثانيا فقد

اعترف بسيادة الاتحاد الهندي على كل ولاية جامو وكشمير اعترافا تاما في قرارات المجلس ،  
ولامجال لمناقشة شيء سبق قبوله . والهند ليست على استعداد لتجاهل تعهداتها  
بموجب قرار المجلس المتخذ في ١٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ وقراري لجنة الأمم  
المتحدة للهند وباكستان المتخذين في ١٣ آب (أغسطس) ١٩٤٨ و . كانون الثاني  
(يناير) ١٩٤٩ . وقد ذكر السيد يارن في تقريره الى مجلس الأمن ( في الجلسة  
٧٩٨ ) انه قد بين أن الهند وباكستان وصلتا الى مأزق بشأن الجزء الأول من قرار  
١٣ آب (أغسطس) . ويود ممثل الهند أن يعلم ان كانت الحكومة السويدية قد انحرفت  
عن بيان السيد يارن وان كانت باكستان وأعضاء المجلس سيلتزمون باقتراح الحكومة  
السويدية . وهو ثالثا يتساءل ان كان هناك أي جدوى من أن تحال الى المحكمة  
المسألة الوحيدة التي كانت قرارات مجلس الأمن بشأنها قاطعة والتي ليس لأية هيئة  
ولاية فيها .

١٤٥ - واستأنف ممثل الهند كلامه في الجلسة ٨٠١ المنعقدة في ١٣ تشرين  
الثاني (نوفمبر) ١٩٥٧ ، فأعرب عن أسفه لبيان ممثل العراق ( في الجلسة ٧٩٧ ) الذي  
زعم فيه أن رأى الهند القائل ان الجزء الأول من القرار الأول للجنة الأمم المتحدة  
للهند وباكستان لم ينفذ قد يكون فكرة خطيرة فيما بعد ، وأنه محاولة للعودة الى اشارة  
مسألة أغلق باب البحث فيها منذ أمد بعيد . واقتبس بعض بيانات الممثلين السابقين  
للهند ، كما يبين أن الهند قد رأت دائما أن الجزء الأول من قرار ١٣ آب (أغسطس)  
١٩٤٨ لم ينفذ لأن باكستان قد واصلت احتلالها غير القانوني لما يقرب من نصف ولاية  
جامو وكشمير ، ونظمت هناك قوات آزاد كشمير الارهابية .

١٤٦ - وقال ممثل الهند انه يود أن يعرض مسألة وضع المناطق الشمالية بشيء من  
التفصيل نظرا الى بعض البيانات التي أدلي بها في المجلس ، ونظرا الى الأوضاع السائدة  
في الهند ، والوقائع التي تضمنها تقرير السيد يارن . وأشار الى أنه بينما اعترفت باكستان  
بدخول قوات باكستانية في ولاية جامو وكشمير ، وذلك ، كما صرح القائد العام للجيش  
الباكستاني ، للاحتفاظ بالخط العام المسمى بخط يوري - يونس - ناوشيرا ، الذي  
يقع في الجزء الغربي من الولاية ، لم يذكر شيء في عام ١٩٤٨ ، وقت اتخاذ قرار  
لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان ، عن احتلال القوات الباكستانية بدورها للمناطق  
الشمالية . وقد قام في ذلك الحين (١) رئيس لجنة الأمم المتحدة باخبار رئيس وزراء الهند  
(١) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الثالثة ، ملحق تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨ ،  
الوثيقة م أ / ١١٠٠ ، الفقرتان ٨٠ و ٨١ .

أنه نظرا الى الأوضاع الخاصة القائمة في المنطقة الشمالية ، فان اللجنة لم تعالج على وجه التخصيص النواحي العسكرية للمشكلة في قرار ١٣ آب (أغسطس) ١٩٤٨ • غـ أن اللجنة تؤمن بأن المسألة التي أشارها رئيس وزراء الهند يمكن أن تبحث عند تنفيذه ذلك القرار • ويتضح من رد اللجنة أن كل مسألة المنطقة الشمالية لم تتقرر الا بوصفها جزءا من ولاية جامو وكشمير • وفي ٢٨ آذار (مارس) ١٩٤٩ أبلغت الهند الى اللجنة أنها تود الاحتفاظ بحاميات في نقط مختارة من المنطقة الشمالية • ومع تقدير اللجنة المتبالغ لموقف الهند ، الذي اعترفت بأنه مبني على حجج قانونية ، فقد أعلنت فـ اقتراحاتها الأولى الخاصة بالهدنة في ١٥ نيسان (ابريل) ١٩٤٩ ، أن المراقبين سيرابطون • في المنطقة الجبلية القليلة السكان من شمال اقليم جامو وكشمير • ولكن ، رغم هـ هذه التأكيدات التي قدمت الى الهند ، لم يربط مراقبون هناك • كذلك ذكرت اللجنة أنه بناء على مشورة المراقبين أو طلب حكومة الهند • يجوز للجنة وللمشرف على الاستفتاء أو أيهما مطالبة حكومة الهند بوضع حاميات في نقط محددة • • وهكذا اعترفت اللجنة بسيادة الهند على المنطقة الشمالية ، وبأن المنطقة بأسرها تقع داخل اقليم ولاية جامو وكشمير ، أيا كانت طبيعة الجهاز الاداري فيها • وان احتلال باكستان لتلك المناطق الشمالية إنما هو جزء من ضمها اقليم ولاية جامو وكشمير اليها ، وهو يشكل خرقا للجزء الأول من قرار ١٣ آب (أغسطس) ١٩٤٨ • وقد أخبرت باكستان اللجنة أنها لم تكن لها في المدة الواقعة بين أيار (مايو) وكانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨ قوات نظامية في المنطقة الشمالية ، ولكن يستدل من تقرير لجنة الأمم المتحدة (١) أن باكستان كانت في كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩ تسيطر عسكريا على المناطق الشمالية • واللجنة عند صياغتها قرارها المتخذ في ١٣ آب (أغسطس) ١٩٤٨ ، لم تنظر الى المناطق الشمالية بمثل نظرتها الى غرب كشمير ، وقد ذكر رئيس اللجنة في مذكرة مؤرخة في ٢٧ آب (أغسطس) ١٩٤٨ (٢) بأنه لم يرد في قرار ١٣ آب (أغسطس) نص يتعلق بالاشراف على أقاليم ولاية جامو وكشمير باستثناء تلك المحتلة آنئذ من جانب باكستان ، وأن ذلك الاشراف يظل خاضعا لسلطان حكومة الولاية • ومن الواضح أنه أما أن باكستان قد أخفت وجود قواتها في المنطقة الشمالية ، كما فعلت فيما يتعلق بدخول قواتها ولاية جامو وكشمير

(١) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الرابعة ، الملحق الخاص رقم ٧ ، الوثيقة

م أ/٤٣٠ الفقرة ٢٧٤ •

(٢) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الثالثة ، ملحق تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨ ،

أول مرة ، أو أنها احتلت المنطقة بعد هدنة ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩ • ففسي الحالة الأولى يكون عمل باكستان قد أدى الى اخفاء للوقائع عن لجنة الأمم المتحدة ومجلس الأمن ، وفي الحالة الثانية يكون قد أدى الى احتلال منطقة كبيرة من ولايات جامو وكشمير واخضاعها لادارة عسكرية ، وفي هذا خرق أخو للجزء الأول من قرار ١٣ آب (أغسطس) ١٩٤٨ •

١٤٧- ثم قال ممثل الهند ان عبارة "التجريد من السلاح" فيما يتعلق بولاية جامو وكشمير ينبغي تفسيرها في سياق قرار لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان المتخذ في ١٣ آب (أغسطس) ١٩٤٨ ، والذي يقتضي أداء أمور معينة لتنفيذ الجزء الأول • وتلك العبارة لاتعني فرض صفة الحياد على اقليم ما • ولقد قبلت الهند ، من جانبها ، التجريد من السلاح بمعنى أنه اذا ما سحبت باكستان جميع قواتها ومعداتا وتنظيماتها من منطقة كشمير الخاضعة لسيطرتها ، فستكون تلك خطوة الى الأمام في سبيل تنفيذ الجزء الأول من القرار ، واذا أعتبت ذلك مراعاة البند هاء لمدة مستمرة ، فسيؤدي ذلك الى حالة جديدة • ولم تقصد الهند بعبارة "التجريد من السلاح" الغاء سيادتها على جزء معين من اقليمها أو فرض صفة الحياد عليه • والواقع أن مسألة التجريد من السلاح لاتنطبق الا على باكستان ، إذ أن الهند لاتلتزم في هذا الصدد الا بقراري لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان • وأي نداء يوجه بالتالي بشأن التجريد من السلاح ، انما ينبغي أن يوجه الى باكستان ، التي يجب أن يطلب اليها سحب جهازها الحربي من اقليم الدولة المجاورة لها •

١٤٨- وفيما يتعلق بالاقترحات التي سبق مناقشتها والخاصة بما يسمى بالتجريد من السلاح ، ولاسيما الاقتراحات المقدمة من الدكتور غراهام ، ينبغي أن يذكر أنها كلها ذات طابع استطلاعي ، وأنه لم ينعقد أبدا أي اتفاق عليها • ولو كان الطرفان قد اتفقا على جميع اقتراحات غراهام ، ثم رجع عنها أحدهما ، لكان ثمة نقض للاتفاق • ولكن الهند ناقشت مع الدكتور غراهام مختلف الاقتراحات على سبيل الاستطلاع ، ولم يحو أي تقرير تقدم به أي اتفاق على أية من المسائل الحاسمة • والواقع أن تلك التقارير قد أشارت الى استحالة الانتقال الى الجزء الثاني من قرار ١٣ آب (أغسطس) ١٩٤٨ ، والنتيجة المنطقية التي يمكن استخلاصها من ذلك هي استحالة تنفيذ الجزء الثاني ما لم ينفرج المأزق القائم بشأن الجزء الأول •



١٤٩- وأجمل ممثل الهند بيانه بقوله ان موقف حكومته هو أن التعهدات الوحيدة التي ترتبط بسها الهند هي القواعد العامة للقانون الدولي ، والتزامها بالدفاع عن سيادتها بموجب الميثاق والتزاماتها الناشئة عن قرارات ١٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ و ١٣ آب (أغسطس) ١٩٤٨ و ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٦ \* وأخاف أنه لا يمكن تحقيق أى تقدم تال في مسألة كشمير الا على أساس رفع العدوان تماما ، وهذا معناه الغاء باكستان ضمنها لاقليم جامو وكشمير ، وازالة كل ما أتى الى ذلك الاقليــــــــم من باكستان منذ ٢٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨ \* ومن الأمور الأساسية أيضا ايقاف الدعاية المعادية وتقديم تأكيدات بشأن المستقبل تكون مقبولة لدى الهند ولدى المجلس \*

١٥٠- وفي الجلسة ذاتها أشار ممثل السويد الى بيانه في جلسة المجلس رقم ٧٩٨ ، والى الطلب الذى أعقبها والذى تقدم به ممثل الهند للحصول على مزيد من المعلومات ، ثم قال ان حكومته تفكر في استفتاء محكمة العدل الدولية في مسألتين \* والمسألة الأولى تتعلق بقانونية الانضمام ، وتتفرع الى النقاط الثلاث الآتية :

(أ) هل أصبح انضمام اماره جامو وكشمير الى الهند صحيحا قانونا باعلان الانضمام الذى وقعه المهرجا عام ١٩٤٧ ؟

(ب) وان لم يكن ذلك الاعلان يشكل انضماما نهائيا ، فهل يتضمن معنى الانضمام المشروط ، الصحيح قانونا ؟

(ج) وفي الحالة الأخيرة ، هل الانضمام ، نتيجة لاعلان الهند قبول الانضمام أو لاية أسباب أخرى ، مشروط بتأييده عن طريق استفتاء ؟

١٥١- أما المسألة الثانية فهي ما يأتي : اذا كان الاستفتاء المؤيد شرطا للانضمام ، فالى أى مدى تضطلع الهند وباكستان بالتزامات محددة فيما يتعلق بالطريقة التي ينبغي بها تنظيم الاستفتاء والشروط الواجب توافرها قبل اجرائه ؟

١٥٢- وقال ممثل باكستان ان ممثل الهند قد حاول ، ببياناته المطلــــــــة ، تمويه المسائل في النزاع المتعلق بكشمير \* والمسألة المعروضة على المجلس هي على وجه التحديد تجريد ولاية جامو وكشمير من السلاح لاجراء استفتاء حر عادل برعايــــــــة

الأمم المتحدة التزاما لقرارى لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان ، للذين ضمنا حقوق تقرير المصير لشعب الولاية • وقال ان باكستان تتوقع من المجلس ألا يسمح بإثارة مسائل سبق إغلاق باب البحث فيها ، وان يعمل على ضمان تنفيذ الهند العاجل للالتزامات الواقعة على عاتقها بموجب اتفاق دولي •

١٥٣- وقال ممثل الهند معلقا على بيان ممثل السويد أن وفده سيبلغ الى حكومة الهند المسألتين اللتين ترغب الحكومة السويدية في عرضهما على محكمة العدل الدولية • وقال ان الحكومة الهندية سترد في الوقت الذي تستنسبه الحكومة السويدية • وقال انه يود في خلال ذلك أن يصرح بأن الوفد الهندي لم يقل بعدم جواز التماس فتوى •

١٥٤- وفي الجلسة ٨٠٢ المنعقدة في ١٥ تشرين الأول (نوفمبر) ١٩٥٧ قال ممثل باكستان انه ينبغي أن لا يشك أحد بشأن تنفيذ الجزء الأول من قرار ١٣ آب (أغسطس) ١٩٤٨ • ففيما يتعلق بالفرع باء لم تزد باكستان قوتها العسكرية ، بل انها بعكس ذلك قد خفضتها تخفيضا كبيرا • وعلى أية حال فان تنفيذ الجزء الثاني من القرار ، كما لاحظ ممثل المملكة المتحدة ، يزيل أية مشاكل متبقية بشأن هذه الزيادة • واما عن الفرع هاء من الجزء الأول ، فان حكومته قد بذلت جهودا متكررة صادقة لاجل ايجاد الجو المؤدى الى اجراء استفتاء • وقال ان جميع البيانات التي اقتبس منها ممثل الهند تتعلق بسياسة انتماء باكستان الى أحلاف اقليمية • وليس لهذه الأحلاف ، ذات الطابع الدفاعي البحث ، أية صلة بمشكلة كشمير •

١٥٥- ثم أنكر ممثل باكستان انكارا قاطعا أى علم لحكومته بانفجارات القنابل المزعومة في ولاية جامو وكشمير ، وأضاف أنه يدحض بشدة الزعم القائل انه كان على اتصال شخصي بما يسمى بالعناصر الهدامة في كشمير •

١٥٦- وقال ممثل باكستان ان بلاده قد نجحت في الإبقاء على جو سلمي في جميع أرجاء آزاد كشمير ، وأنها تعتقد اعتقادا راسخا أن الجزء الأول من قرار ١٣ آب (أغسطس) ١٩٤٨ قد نفذ تنفيذا أميناً تاماً • وقد شهد بذلك الدكتور غراهام في الفقرتين ٢٩ و ٤٤ من تقريره الثالث والخامس (م أ / ٢٦١١ والتصويب ١ وم أ / ٢٩٦٧) على التوالي • كذلك لم يقل السيد يارنغ ان الجزء الأول لم ينفذ (م أ / ٣٨٢١) • ولقد كان سبب المأزق الحاصل بشأن الجزء الأول والمذكور في تقريره رفض الهند التحكيم المحدود فيما يتعلق بتحديد بعض الوقائع • وان باكستان لتأسف لأى اعتماص بالزعم الباطل الخاسم بزيادة القوات أو بعدم تنفيذ أى وجه آخر من أوجه الجزء الأول من قرار ١٣ آب (أغسطس) •

ولكن من دواعي الارتياح أن المجلس قد اهتم بمسألة التجريد من السلاح المهمـدة لاجراء استفتاء ، وان باكستان لترحب باقتراح عودة الدكتور غراهام الى زيارة شبه القارة في هذا الصدد ♦

١٥٧- ورد ممثل باكستان على بعض النقاط التي أثارها ممثل الاتحاد السوفياتي (الجلسة ٧٩٩) ، قائلا ان الهند لباكستان هي التي رفضت جميع الاقتراحات الخاصة بسحب القوات وتنفيذ قرارى لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان ♦ اما سبب التماس باكستان اعادة النظر في مسألة كشمير ، فهو كون الهند قد حاولت اكمال ضمها للجزء الذى تحتله من كشمير ، تحديا منها لقرار مجلس الأمن المتخذ في ٣٠ آذار ( مارس ) ١٩٥١ (م أ/٢٠١٧/٢٠١٧) والمعاد تأكيده في كانون الثاني (يناير) ١٩٥٢ ♦ وليس لسياسة الدول الغربية أية صلة بهذا الموضوع ♦

١٥٨- ومضى ممثل باكستان قائلا ان قرارى لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان قد حددوا بدقة الاجراءات الواجب اتخاذها لضمان حرية الكشميريين في التعبير عن ارادتهم ♦ وقد تجاهلت الهند هذه الاجراءات تماما ♦ وكان عقد ما سمي بالجمعية التأسيسية ، وكذلك اجراء ما سمي بالانتخاب ، مخالفا تماما لنص وروح الالتزامات التي قبلتها الهند وباكستان بمحضر ارادتهما ♦

١٥٩- وتابع ممثل باكستان كلامه قائلا ان ممثل الهند قد ذكر كذلك مرارا أن عقد باكستان اتفاق المساعدة العسكرية مع الولايات المتحدة ، ودخولها أحلاف اقليمية دفاعية ، قد أدى الى تغيير في الظروف يبرر انكار حق تقرير المصير على شعب كشمير ♦ على أن السبب الحقيقي لتكرار الهند اتهاماتها الباطلة فيما يتعلق بالأحلاف الدفاعية التي انضمت اليها باكستان هو اخفاقها في تحقيق العزلة السياسية والعسكرية لباكستان ♦ وليس صحيحا أيضا ما زعمه ممثل الهند من أن الهند هي الخليفة الشرعية الوحيدة للسلطة البريطانية في الهند ♦ وانما الوضع الصحيح هو أن قانون الاستقلال الهندي الصادر عام ١٩٤٧ نص على انشاء دولتين مستقلتين من دول الدومينيون في شبه القارة ، وأن الهند وباكستان كليهما قد أصبحتا الخليفتين المشتركين للسلطة البريطانية ♦ كذلك ورثت باكستان ، بموجب القانون نفسه ، الحقوق والالتزامات الناجمة عن المعاهدات والالتزامات الدولية التي كانت الهند غير المنقسمة طرفا فيها ♦ أما زعم ممثل الهند أن بلاده ، بوصفها الدولة الخليفة ، ملتزمة بأن تهب «لنجدة كشمير» فزعم غير صحيح ♦

وقد بنت الهند حجتها على مبدأ السيادة العليا ، غير أن انتهاء الحكم البريطاني قد أسقط السيادة العليا على الولايات الهندية بموجب المادة السابعة من قانون الاستقلال الهندي • لذلك فليس للهند حق التدخل في كشمير • والواقع أن باكستان بموجب «اتفاق الحالة الراهنة» والمعقود مع مهراجا جامو وكشمير ، هي الخليفة الوحيدة لحكومة الهند البريطانية فيما يتعلق بحقوقها والتزاماتها ازاء ولاية جامو وكشمير •

١٦٠- وقال ممثل باكستان انه قد سبق لوفده أن أجاب اجابة وافية على تهمة العدوان التي وجهتها الهند اليها مرارا • وان باكستان ترى أن الهند هي التي ارتكبت العدوان ، لافي كشمير وحدها ، بل كذلك في جوناغاد ومانافادار ومانغرول وحيدرآباد • ولقد حاول ممثل الهند استغلال كون الهند قد بدأت بتقديم الشكوى الى مجلس الأمن ، وأكد أن باكستان بوصفها متهمة ، لايمكن أن تقف على قدم المساواة مع الهند ، ولكن فاته أن باكستان بدورها قد قدمت شكوى الى مجلس الأمن ضد الهند التي اعتدت على جوناغاد رغم انضمامها الى باكستان ، ثم سارعت الى غزو كشمير والاستيلاء عليها بالقوة تحت ستار انضمام مزيف • فان كان مجلس الأمن يرى ضرورة للخوض في مسألة العدوان ، فان الوفد الباكستاني يصر على وجوب التحقيق والفصل بمعيار واحد في جميع المسائل المعروضة على المجلس مما يتصل بضم الولايات الهندية •

١٦١- ثم تسائل ممثل باكستان : اذا كان تقرير المصير ، على ما تدعي الهند ، قد تم في كشمير عندما انضم المهراجا الى الهند ، فعلا من اذن ادراج تقرير المصير في قرارى لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان اللذين قبلتهما الهند ؟ وتسائل لماذا لم ترفع الهند عدوانها في جوناغاد ومانغرول ومانافادار التي انضم حكامها الى باكستان ، وفي حيدرآباد ، التي اختار حاكمها عدم الانضمام الى أى من الهند أو باكستان •

١٦٢- وأشار ممثل باكستان الى ادعاء الهند أن دستورها لايجبر انفصال أى جزء من اقليمها ، فبين أن المادة ١٣ من مشروع اعلان حقوق الدول وواجباتها ، الذى اعتمدته الجمعية العامة بالاجماع في قرارها رقم ٣٧٥ (دورة ٤) المتخذ عام ١٩٤٩ ، تحظر على أية دولة الاحتجاج بأحكام دستورها أو قوانينها لتبرير عدم قيامها بواجبها في تنفيذ التزاماتها الناشئة عن المعاهدات أو غيرها من مصادر القانون الدولي • ولقد أيدت محكمة العدل الدولية هذا الرأي في قضية «معاملة الرعايا البولنديين وغيرهم من الأشخاص المنحدرين من أصل بولندي أو الناطقين باللغة البولندية في اقليم دانيتز» •

وعلى ذلك فحق شعب كشمير في تقرير المصير لاتمسه أية أحكام في دستور الهند ، وذلك مهما كانت طبيعة الانضمام المزعوم الى الهند .

٦٣ - ثم تحدث ممثل باكستان عن الحجة الهندية القائلة انه لم يرد في قرارى لجنة الأمم المتحدة وباكستان الا ذكر الترتيبات الخاصة بالمركز المقبل لولاية جامو وكشمير ، وان مركزها الحالي ، بالتالي ، يستتبع الاعتراف بسلطة الهند كاملة ، فأعلن أن هذه الحجة قد أغفلت أن الحالة الحاضرة في الولاية هي ذاتها موضوع نزاع بين الهند وباكستان أمام مجلس الأمن . والواقع أن تأكيد أى من الطرفين سيادته أمر غير مقبول نظرا الى الاتجاه العام والمفهوم الأساسي لقرارى اللجنة ، وتلك مسألة سبق أن لاحظها ممثل الفيليبين في بيانه ( الجلسة ٧٩٨ ) . وقد وصف ممثل الهند ذاته قرارى اللجنة ، في الجلسة ٧٩٩ ، بانهما يشكلان "تسوية سلمية" ، واذن فالقراران متعلقان بتسوية النزاع بالفصل في الادعاءات والادعاءات المضادة ومن الطبيعي أن تقع مسؤولية تنفيذ الاجراءات المنصوص عليها في قرارى اللجنة على أية هيئة يسمح لها وضعها المادى في الولاية بالاضطلاع بهذه المسؤولية . ولم يتضمن القراران أى اعتراف بالسيادة ، لانصراف جل اهتمامهما الى تقرير الطريقة العملية لتنفيذ التجريد من السلاح ولايجاد الجهاز اللازم لاجراء الاستفتاء .

٦٤ - وانتقل ممثل باكستان الى اقتراح السيد يارنغ بأن تعرض على التحكيم مسألة كون الجزء الأول من قرار ١٣ آب (أغسطس) ١٩٤٨ قد نفذ أم لا ، فلاحظ ان ذلك الاقتراح لاصلة له بمسائل السيادة أو الكرامة أو المصالح الحيوية لأى فريق . وقال ، فيما يتعلق بالمسألتين اللتين أورد هما ممثل السويد على أساس امكان احالتهما الى محكمة العدل الدولية ، ان باكستان تعتقد ان المشاكل التي ينطوى عليها النزاع الخاص بكشمير ذات طابع سياسي أكثر منه قانوني . ولو توخينا الدقة لقلنا أن المسألتين اللتين اثارهما ممثل السويد لاصلة لهما بالمشكلة المحددة الخاصة بتنفيذ قرارى اللجنة . وأن أية احالة لهاتين المسألتين الى محكمة العدل الدولية ستؤدى الى تأخير التسوية ، وربما الى تعريض السلام للخطر ، فضلا عن أنه ليس هناك ما يضمن لفتوى المحكمة القبول والتنفيذ . ومع ذلك قال ممثل باكستان انه لايشك في أن حكومته ستولي الاقتراح السويدى ما يستحقه من العناية في الوقت المناسب .

٦٥ - ثم قال ممثل باكستان ان طلب الهند الغاء انضمام اقليم آزاد كشمير لايقوم على أساس من الصحة ، اذ لم يحدث ضم لهذا الاقليم لقانوننا ولا واقعا . وان كشمير ،

من وجهة نظر باكستان ، اقليم قائم بذاته ، وذلك وفقا للمادة ٣٠٣ من دستور باكستان ، وما زال من الواجب تقرير مستقبل علاقة هذه الولاية بباكستان وفقا لرغبات شعب جامو وكشمير • أما فيما يتعلق بطلب الهند أن يعهد الى حكومة ولاية جامو وكشمير بـ إدارة المناطق الشمالية والاشراف عليها ، فقد أشار ممثل باكستان الى أن الفقرة ٣ من الفرع ألف من الجزء الثاني من قرار ١٣ آب (أغسطس) ١٩٤٨ تنص على وجوب استمـرار السلطات المحلية ، في إدارة المناطق الشمالية ، وأن الفقرة الثالثة من الفرع بـ من الجزء الثاني من القرار نفسه تنص على وجوب بقاء القوات المسلحة التابعة للهند وللولاية على الجانب الخاص بها من خط وقف اطلاق النار • وقال ان لجنة الأمم المتحدة قد أيدت موقف باكستان من هذه المسائل • كذلك لا يوجد مبرر للزعم الهندي بأن قوات آزاد كشمير ينبغي نزع سلاحها أو تخفيضها في المرحلة الحالية • فقد أكدت اللجنة لوزير خارجية باكستان في الفقرة الثانية (ج) من رسالتها المؤرخة في ١٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٨<sup>(١)</sup> ان قرارها المتخذ في ١٣ آب (أغسطس) ١٩٤٨ لم يستهدف تجريد قوات آزاد كشمير من السلاح أو تسريحها •

١٦٦- وفند ممثل باكستان التهم الهندية القائلة ان تشييد خزان منجلا ، وهو مشروع مفيد ، يشكل «دعما» ، وللعدوان «المزعوم» • وأضاف ان شق نفق ممر بانبيها لـ له أهمية أكبر كثيرا في هذا الصدد ، ان أن هذا الممر قد شق لغرض ايجاد طريق استراتيجي رئيسي تنقل به القوات المسلحة الهندية الى وادي كشمير على مدار السنة • كذلك أنكروا ان وفده قد اتهم الهند بارتكاب جريمة اباداة الأجnas • وكل ما في الأمر أن وفده قد حذر المجلس من أن الزعماء الهنود قد خلقوا جوا من عدم الاستقرار ، ان ألحوا الى أن اجراء استفتاء في ولاية جامو وكشمير قد يؤدي الى حدوث كمذابح كبيرة وغير ذلك من العواقب •

١٦٧- وقال ممثل باكستان ، في معرض اشارته الى اقتراحه السابق الخاص بمرابطة قوة تابعة للأمم المتحدة في الولاية (الجلسة ٧٩١) ، ان الهدف من ذلك الاقتراح هو بث الثقة في نفوس الطرفين المعنيين وتمكينهما من المضي في الاضطلاع بالتزاماتهما بهدوء •

---

(١) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الثالثة ، ملحق تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨ ، الوثيقة م أ/١١٠٠ ، الفقرة ١٠٨ •

وقد قدم ممثل الهند قائمة طويلة بمطالب حكومته منافية للتأكيدات التي قدمتها لجنة الأمم المتحدة الى باكستان ولقرارى لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان ، ولم يعهد ممثل الهند ، حتى في حالة تنفيذ هذه المطالب ، بتنفيذ الهند التزاماتها بموجب قرارى اللجنة . وتساءل ممثل باكستان كيف يوفق ممثل الهند بين الصورة التي قدمها عن موقف حكومته الحالي ، وبين قبول الهند قرارى لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان ، وتأكيداتها الخاصة بالبحث عن تسوية سلمية للنزاع . وقال ان على مجلس الأمن ، في هذه الظروف ، أن يتخذ خطوات فعالة لتحقيق التنفيذ التام لقرارى لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان ، اللذين يضمن الهند وباكستان معا طرفين فيهما ، واللذين أعلنت الدولتان كلاهما قبولهما لهما .

### الفرع الثالث

مشروع القرار المقدم من استراليا والفيليبين  
وكولومبيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة

١٦٨ - وفي الجلسة ٨٠٣ المنعقدة في ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٧ قال ممثل الهند ان وفده قد عجب من توزيع مشروع قرار مشترك (م أ/٣٩١١) عن مسألة كشمير قبل أن تتاح له فرصة الرد على بيان باكستان . وقال انه يستطيع ان يقرر في الحال ان الهند تعارض مشروع القرار هذا معارضة تامة لمنافاته للميثاق .

١٦٩ - ثم قال ممثل الهند ان لدى حكومته أدلة تثبت تواطؤ باكستان في حوادث الانفجارات والتخريب الحاصلة في جامو وكشمير . وبينما تبحث حكومة الهند عن تسوية سلمية لخلافاتها مع باكستان ، كان قادة باكستان يصرون ببيانات عامة يحرضون فيها شعبهم على الهند .

١٧٠ - وفي الجلسة ذاتها ، قدم ممثل الولايات المتحدة باسم استراليا والفيليبين وكولومبيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، والولايات المتحدة الأمريكية ، مشروع قرار (م أ/٣٩١١) هذا نصه :

”ان مجلس الأمن ،

”وقد تلقى تقرير السيد غونار ف . يارنغ ، ممثل السويد ، عن المهمة التي قام

بها تنفيذاً لقرار مجلس الأمن المتخذ في ٢١ شباط (فبراير) ١٩٥٧ وأحاط علماً به ،  
«وان يعرب عن شكره للسيد يارنغ لما أبداه في قيامه بمهمته من عناية ومقدرة ،  
«وان يلاحظ مع التقدير ما أعرب عنه الطرفان كلاهما من رغبة صادقة في التعاون  
مع الأمم المتحدة لإيجاد حل سلمي ،

«وان يلاحظ أيضاً أن حكومتي الهند وباكستان تقران ، وتقبلان الالتزامات التي  
اضطلعتا بها في قرارى لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان المؤرخين في ١٣ آب (أغسطس)  
١٩٤٨ و ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩ ، واللذين ينصان على تقرير المركز المقبل لولاية  
جامو وكشمير وفقاً لارادة الشعب واتباع الطريقة الديمقراطية القائمة في اجراء استفتاء  
حر نزيه ، وان السيد يارنغ رأى من المناسب أن يبحث فيما يعوق تنفيذهما التام ،  
«وان يساوره القلق لما يتبدى في تقريره من انعدام التقدم نحو ايجاد تسوية  
للنزاع ،

«وان يدرك الأهمية التي علقها على تجريد ولاية جامو وكشمير من السلاح ، كاحدى  
الخطوات نحو ايجاد تسوية ،  
«وان يذكر قراراته السابقة وقرارى لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان بشأن  
المسألة الهندية الباكستانية ،

١- يطلب الى حكومتي الهند وباكستان الامتناع عن اصدار أية بيانات أو ارتكاب أية  
أفعال قد تزيد الحالة تفاقماً ، أو الحض على ارتكاب مثل هذه الأفعال ، أو السماح  
بها ، كما يطلب اليهما مناشدة شعبيهما بذل معونتهما في ايجاد وقرار جو ملائم  
للمضي في مفاوضات أخرى ،

٢- ويطلب الى ممثل الأمم المتحدة للهند وباكستان تقديم التوصيات اللازمة الى  
الطرفين بشأن التدابير الأخرى التي يستصوبها بصدد الجزء الأول من قرار لجنة الأمم  
المتحدة للهند وباكستان المتخذ في ١٣ آب (أغسطس) ١٩٤٨ ، مع مراعاة تقريره  
الثالث والخامس وتقرير السيد يارنغ ، كما يطلب اليه الدخول في مفاوضات مع حكومتي  
الهند وباكستان لتنفيذ الجزء الثاني من قرار اللجنة المتخذ في ١٣ آب (أغسطس) ١٩٤٨ ،  
والوصول بوجه خاص الى اتفاق بشأن تخفيض القوات على جانبي خط وقف إطلاق النار



الى عدد محدد ، وذلك على أساس قرارات مجلس الأمن المتصلة بالموضوع ، ومع مراعاة التقرير الخامس لممثل الأمم المتحدة للهند وباكستان ،

٣- ويطلب الى حكومتي الهند وباكستان التعاون مع ممثل الأمم المتحدة ليتم عما قريب صوغ اتفاق بشأن اجراءات التجريد من السلاح ، يجرى تنفيذه خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الوصول اليه ،

٤- ويحول ممثل الأمم المتحدة زيارة شبه القارة لهذه الأغراض ،

٥- ويكلف ممثل الأمم المتحدة رفع تقرير عن جهود الى مجلس الأمن في أقرب فرصة ممكنة \* »

١٧١- ثم قال ممثل الولايات المتحدة بعد تقديم مشروع القرار ان الغرض منه صياغة الآراء التي أعرب عنها معظم أعضاء المجلس \* وقد تضمن المشروع احاطة المجلس علما باستعداد الطرفين للتعاون مع الأمم المتحدة في ايجاد حل سلمي لمشكلة كشمير \* كذلك بين استمرار قبول الطرفين لقرارى لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان المؤرخين في ١٣ آب (أغسطس) ١٩٤٨ و \* كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩ ، وعبر عن الرغبة في أن يتحقق تقدم بموجبهما \* ومن الجلي استحالة التوصل الى تسوية نهائية للمسألة الا على أساس ودى مقبول لدى الطرفين \* ومن الواضح في حالة عدم وجود حل آخر يقبله الطرفان ان من واجب مجلس الأمن مساعدة الطرفين على تنفيذ قرارى اللجنة \* كذلك نص مشروع القرار على الخطوات الواجب اتخاذها للمساعدة على تنفيذ الجزئين الأول والثاني من قرار اللجنة المتخذ في ١٣ آب (أغسطس) ١٩٤٨ \*

١٧٢- وقال ممثل المملكة المتحدة ان وفده يدرك أن مشروع القرار المشترك لا يمكن أن يرضي أى الطرفين ارضاء تاما ، ان يتضمن عناصر يراها كلاهما متعارضة مع بعض آرائه \* على أن أصحاب المشروع يأملون أن يساعد اقتراحهما الطرفين على الوصول الى حل لمشكلة كشمير \* وان الموقف الحالي ليس بالشىء الجديد \* فلورجى المرء الى وثائق اللجنة ، ولاسيما تقريرها المؤقت الثالث ، لوجد أن الموقف الذى اتخذه الطرفان عام ١٩٤٩ مماثل لموقفهما الحالي \* ولقد أنهى الى المجلس أيضا في عام ١٩٤٩ نبأ الوصول الى مأزق ، غير أن ذلك لم يردع المجلس آنئذ عن نشدان طرق لازالة هذا المأزق تتمشى مع فهمه الخاص للموقف \* وان وفد المملكة المتحدة ليأمل الا يحول شىء دون مواصلة

المجلس جهوده في الوقت الحالي \*

١٧٣- ثم قال ممثل المملكة المتحدة ان مشروع القرار قد اقتصر على المراحل الأولى من مسألة كشمير ، وهي المراحل التي عالجها الجزآن الأول والثاني من قرار لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان المتخذ في ١٣ آب (أغسطس) ١٩٤٨ . وبين هذين الجزئين ارتباط من العسير معه على مجلس الأمن في المرحلة الحالية اتخاذ اجراء بشأن أحدهما دون مراعاة الآخر . وقد أدرك أصحاب مشروع القرار تعارض آراء الحكومتين بشأن تنفيذ الجزء الأول ، ورأوا ضرورة التقدم خطوة ما بشأن الجزء الثاني من ذلك القرار ، فاقترحوا ان يطلب الى ممثل الأمم المتحدة تقديم توصيات بشأن الجزء الأول تقبلها باكستان والهند . كذلك أعرب أصحاب المشروع عن أملهم في أن ينجح ممثل الأمم المتحدة في احراز بعض التقدم في وضع خطة لخفض القوات ، ان تلك خطوة مبدئية لا بد منها لايجاد الظروف التي يتييسر فيها تحقيق التقدم نحو ايجاد حل نهائي . وينبغي على ممثل الأمم المتحدة في هذا الصدد أن يسعى الى ايجاد اتفاق على أساس قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالموضوع ، ومع مراعاة مباحثاته السابقة في هذا الصدد . على ان أصحاب المشروع لا يقيدون حريته في التصرف بأية قيود ، ولا يضيفون أية أهمية خاصة على سلسلة سابقة من الاقتراحات ثبت أنها غير مقبولة . والواقع انه ليس في المشروع ما يؤثر في موقف أى من الفريقين ، ان يرى أصحابه انه لا يمكن التوصل الى حل الا عن طريق محاولة التوفيق ووجود الاستعداد لمحاولة الاعتداء الى اساس مشترك \*

١٧٤- وقال ممثل كوبا ان وفده عندما تحدث عن حق شعب جامو وكشمير في تقرير المصير ( الجلسة ٧٩٨ ) لم يكن يعلن مفهوما سياسيا مجردا ، بل كان يشير فحسب الى ما قد قبلته الهند وباكستان ، أى الى حق شعب جامو وكشمير في ان يقرر بحرية مسألة انضمامه الى الهند أو الى باكستان . فضلا عن ذلك ، فعندما تحدث الوفد الكوبي عن استفتاء ، استخدم نفس الألفاظ التي استخدمها رئيس وزراء الهند في برقيته المؤرخة في ٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ الى رئيس وزراء باكستان . ولما كان الوفد الكوبي يعتقد أن اجراء استفتاء ، كما وعد رئيس وزراء الهند ، سيؤدي الى حل لمسألة كشمير ، فانه سيقترح بتأييد مشروع القرار المشترك \*

١٧٥- وتكلم ممثل استراليا . فأشار الى بيانه السابق (في الجلسة ٧٩٨) ومفاده ان من حق المجلس ان يعمل على تبييد أية شكوك قد تثار بشأن بقاء الجزء الأول من

قرار لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان المتخذ في ١٣ آب (أغسطس) دون تنفيذ ، ثم قال ان فرص النجاح على أساس قرارى اللجنة ستزداد اذا أمكن للمجلس وللطرفين أن يتأكدوا من أن الجزء الأول قد نفذ بحذافيه \* وأضاف ان وفده ، كما جاء في بيانه السابق ، يشاطر الرأى القائل بوجوب اجراء تحقيق آخر للبحث عن امكان محاولة تحقيق بعض التقدم في مشكلة تجريد كشمير من السلاح \* وقال ان الوفد الاسترالي قد اشترك في تبني مشروع القرار المشترك آملا ومؤمنا أن يؤدى الى بعض التقدم نحو حل مسألة كشمير \*

١٧٦- وقال ممثل كولومبيا ان مشروع القرار ، الذى اشترك وفده في تبنيه ، لم يؤد الى أى تغيير في الهدف النهائي الذى كان المجلس يسعى اليه منذ عام ١٩٤٨ بموافقة الطرفين المعنيين الصريحة ، الا وهو وجوب الاعتداء الى حل لمسألة كشمير عن طريق اجراء استفتاء حر نزيه \* وأعرب عن أمل الوفد الكولومبي في أن تؤدى مشاورات ممثل الأمم المتحدة مع الطرفين الى تضييق شقة الخلاف ، والاقتراب من تحقيق هدف الأمم المتحدة في كشمير \*

١٧٧- وقال ممثل الصين ان للمسألة الهندية الباكستانية طابعاً فريداً من وجهين \* فهي النزاع الاقليمي الوحيد بين دولتين اسيويتين ، وقد ظلت ، بوصفها بندا مدرجا في جدول أعمال مجلس الأمن ، فترة أطول من أى نزاع اقليمي آخر عرض على الأمم المتحدة \* وقد مر البحث فيها بعدد من الأزمات ، وقد حدثت احدى هذه الأزمات في ١ شباط (فبراير) ١٩٤٨<sup>(١)</sup> ، عندما أعلن ممثل الهند في ذلك الحين انه لن يشترك بعد ذلك في مناقشات المجلس نظرا الى ما عده اهتماما مفرطا بمشكلة الاستفتاء وتجاهل التهمة الهندية المتعلقة بالعدوان الباكستاني \* وقد ذكر ممثل الصين في تلك المناسبة ان الاستفتاء حق في ذاته ، وان الهند قد أعلنته وأقرته ، وان مجلس الأمن لايفرض أى شيء على الحكومة الهندية \* ثم أضاف ممثل الصين ان الآراء التي أعرب عنها منذ عشر سنوات بشأن أهمية اجراء استفتاء عادل نزيه ما زالت صحيحة ، ولهذا السبب سوف يقتنع وفده مؤيدا مشروع القرار \*

١٧٨- وفي الجلسة ٨٠٤ المنعقدة في ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٧ ، قال ممثل الفيليبين ان وفده يعتقد ان مسألة كشمير لايمكن أن تحل بذاتها \* وأضاف ان

(١) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الثالثة ، الجلسة ٢٤٣ \*

المجلس قد حاول في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٥٢ و ١٩٥٧ ان يعالج المسألة عن طريق التفاوض المباشر بين الهند وباكستان ، ولكن تلك الطريقة لم تأت بنتائج مرضية • وقال انه لا الهند ولا باكستان ، ترغبان في أن تظل مسألة كشمير قائمة الى أمد غير محدود • ورأى ان كلتا الدولتين لا ترغبان في استخدام القوة بحثا عن الحل • وقد أكد الطرفان من جديد ارتباطهما بقرارى لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان • وقال ان مشروع القرار (م أ/ ٣٩١١) المعروض على المجلس هو رد منطقي ضرورى على التهم المتبادلة التي وجهها الطرفان المعنيان بشأن خرق اتفاقية وقف اطلاق النار • وبالمثل فان الطلب الموجه الى البلدين بالامتناع عن الدعاية المعادية أو الأعمال الاستفزازية يرجع بدوره الى الشكاوى التي قدمها كل طرف ضد الآخر • فضلا عن ذلك فان الاقتراح يسعى الى المساعدة على الوصول الى اتفاق حول تجريد الولاية من السلاح • وهي خطوة واردة في قرارى اللجنة •

١٧٩- وتحدث الرئيس بوصفه ممثلا للعراق فقال ان الهدف فيما يتعلق بمشكلة كشمير هو ان يتقرر ضمها الى الهند أو باكستان عن طريق استفتاء حر نزيه • غير أن ظروف اجراء الاستفتاء لم تتحقق • وقد أوضحت المناقشات التي دارت في المجلس ان طرفي النزاع مختلفان حول مسألة حدوث أو عدم حدوث زيادة في القوات بعد وقف اطلاق النار • وجد ير بالملاحظة كذلك عدم تحقق تقدم في تجريد الولاية من السلاح • وفي هذا الصدد نجد الاقتراح الذي تقدم به ممثل باكستان في الجلسة ٧٩١ بشأن مرابطة قوة تابعة للأمم المتحدة على خط وقف اطلاق النار يشكل مخرجا سليما ، عمليا ، صحيحا من المأزق الذي ذكره السيد يارنخ في تقريره •

١٨٠- وقال ممثل العراق معلقا على مشروع القرار المشترك انه لم يعالج القضايا الحقيقية الا معالجة جزئية ، وان الاجراء المقترح فيه قد يؤدي الى اطالة أمد الحالة القائمة • ولقد كان موقف الهند من قبل غير مشجع ، وذلك أولا نتيجة للموقف القانوني الذي اتخذته فيما يتعلق بالولاية ، وثانيا بمحاولة اقحام عدد من العناصر الغريبة في مسألة التجريد من السلاح • وعلى ذلك فالاجراءات المقترحة في الفقرتين ٢ و ٣ من منطوق مشروع القرار لا تكفي لمواجهة المقتضيات الحالية لقضية كشمير • ورغم أن الوفد العراقي كان يفضل أن يتخذ المجلس اجراء مماثلا في جوهره لما اقترحه ممثل باكستان ، فانه سيقترح مع ذلك مؤيدا مشروع القرار المشترك ، اذ انه في الوقت الحالي الاقتراح الوحيد المعروض على المجلس والذي ينطوى على تدابير قد تؤدي الى توسيع مجال الاتفاق بين الطرفين ، ولانه يسلك سبيلا متمشيا مع العمل المستقر المتبع في تسوية المنازعات الدولية •

١٨١- وقال ممثل باكستان ان وفده يأسف للإشارة الواردة في مشروع القرار المشترك الى الجزء الأول من قرار لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان المؤرخ في ١٣ آب (أغسطس) ١٩٤٨. فالجزء الأول ، كما ذكر من قبل ، قد نفذ بحذافيره وبإخلاص ، وقد أكد ذلك ممثل الأمم المتحدة في تقريره الثالث والخامس الى مجلس الأمن . ومن ثم فلا داعي لاعادة اشارة مسألة قد أغلق باب البحث فيها . وقال انه لم تحدث من جانب باكستان أية زيادة في قوتها العسكرية في ولاية جامو وكشمير ، بل لقد حدث في الواقع تخفيض لها . وفيما يتعلق بالفرع هاء من الجزء الأول من قرار اللجنة ، أكد ممثل باكستان للمجلس ان باكستان قد نجحت في الابقاء على جو سلمي في جميع أرجاء آزاد كشمير ، رغم الدعاية الاستفزازية من الجانب الآخر .

١٨٢- وذكر ممثل باكستان انه مغتبط مع ذلك لأن يلاحظ ان مشروع القرار قد أكد أن التجريد من السلاح شرط ضروري لاجراء الاستفتاء ، اذ أن وفده يؤمن بأنه لن يتحقق تقدم نحو التنفيذ التام لقراري اللجنة الا عن طريق التجريد العاجل من السلاح . ثم أكد ممثل باكستان أن حكومته ستعاون تعاونا كاملا مع ممثل الأمم المتحدة المكلف بالعمل على ايجاد اتفاق حول خفض القوات على جانبي خط وقف اطلاق النار .

١٨٣- وفي جلسة مجلس الأمن رقم ٨٠٥ المنعقدة في ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٧ ، قال ممثل الهند انه يتضح بجلاء من الفقرتين ٢٠٤ و ٢٢٥ من التقرير الثالث للجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان (١) أن باكستان قد خوقت قرار اللجنة الأول . فقد زادت قوتها العسكرية في الولاية . فضلا عن ذلك ، ففيما يتعلق بالمناطق الشمالية التي تكون جزءا لا يتجزأ من ولاية جامو وكشمير والتي تضطلع الهند بالمسؤولية عن أمنها حتى بمقتضى قرار اللجنة ، فقد جلبت باكستان اليها قوات بعد أن اتخذت اللجنة قرار ١٣ آب (أغسطس) ١٩٤٨ . وان مراعاة ذلك القرار توجب سحب هذه القوات .

١٨٤- ثم ذكر ممثل الهند ان الدكتور غراهام ، ممثل الأمم المتحدة ، لم يشهد بأن الجزء الأول من قرار ١٣ آب (أغسطس) قد نفذ كما ادعت باكستان . فالدكتور غراهام ، أولا لم يكن مخولا بالشهادة بأي شيء ، وثانيا لم يكن ثمة شهادة كهذه ، وثالثا فإن

---

(١) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الرابعة ، المرفق الخاص رقم ٧ ، الوثيقة م أ/١٤٣٠ .

الوقائع كما وردت في تقريره منافية لادعاءات باكستان \* وكل ما فعله الدكتور غراهام انه قال بموجب اتخاذ خطوات معينة ، اذا فرغ ان الجزء الأول قد نفذ \* وان محادثات الدكتور غراهام ذات طابع استطلاعي مبني على افتراضات معينة \* ولا يوجد كذلك في تقرير السيد يارنغ (م أ / ٣٨٢١) أى شيء يبرر قول ممثل باكستان ان الهند تسببت في قيام مأزق بشأن الجزء الأول \* والواقع ان السيد يارنغ لم يقل الا انه ( أى السيد يارنغ ) قد أثبت وصول الهند وباكستان الى مأزق بشأن الجزء الأول من قرار ١٣ آب (أغسطس) \*

١٨٥- وقال ممثل الهند ان وفده لم يوجه انتقادا الى البلدان المنضمة الى أحلاف دفاعية \* وانما أشار فقط الى أن الطرف المشار اليه يستخدم تلك الأحلاف ضد الهند \* ولقد استشهد وفده بتصريحات أعضاء مسؤولين في حكومة باكستان ليبين الأسباب الفعلية التي انضمت من أجلها باكستان الى تلك الأحلاف \*

١٨٦- وواصل ممثل الهند كلامه قائلا ان ممثل باكستان قد أنكر أيضا ان تكون لحكومته يد في أعمال التخريب التي جرت في ولاية جامو وكشمير ، وزعم أن المحاكمات التي أجرتها الحكومة الهندية صورية \* ثم قال ممثل الهند ان أى شخص لديه المصالح بالنظام القضائي الهندي يعلم أن السلطة القضائية مستقلة تماما عن الأداة التنفيذية الحكومية \* هذا والمحاكمات علنية وتراعى فيها قانونية الاجراءات \* كذلك ليس هناك أساس لزعم باكستان القائل ان الانتخابات في جامو وكشمير مزورة \* فقد أجريت الانتخابات بموجب القانون الهندي ، وبإشراف مدير يتمتع باستقلال تام عن السلطة التنفيذية \* ولقد راقبت الصحافة الأجنبية الانتخابات وكانت المنافسات حامية الوطيس \*

١٨٧- ثم قال ممثل الهند انه قد اعترف دوليا بأن الهند هي الدولة الخليفة لبريطانيا \* وفي حين استمرت الهند في عضويتها في الأمم المتحدة ، فقد كان على باكستان أن تتقدم بطلب للانضمام بوصفها دولة جديدة \* كذلك أكد ممثل باكستان ان يجب الا تعطى الهند أية أسبقية على أساس أنها كانت اول من تقدم بشكوى \* وقال ان هذا كان يصح لو لم تكن الشكوى متسمة بحسن النية \* ولقد أنكرت في بداية الأمر شكوى الهند ، وهي متعلقة بعد وان واقع عليها من باكستان ، ولكن العدوان ثبت فيما بعد \*

١٨٨- وعلق ممثل الهند على مشروع القرار (م أ / ٣٩١١) فأشار الى ان أيا من القرارات التي قبلتها الهند لم يتضمن إشارة الى "منازعات" أو "التزامات" \* فالهند

لاتعترف بوجود أى نزاع اقليمي فيما يتعلق بجامو وكشمير ، وهي مرتبطة بقرارات ١٧ كانون الثاني (يناير) و ١٣ آب (أغسطس) ١٩٤٨ و ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩ ، ولكن الهند لم تتعهد بأية التزامات بالمعنى الصحيح . وان من المؤسف عدم ورود أية اشارة في مشروع القرار الى قرار ١٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ (م أ / ٥٦١) ، الذى لا يكون بدونه لقرارى لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان أى مفعول . فضلا عن ذلك ، فمشروع القرار مركزه على ما شاء مقدموه تسميته " التجريد من السلاح " ولم يشر بالقدر الكافي الى الفرعين باء وهاء من الجزء الأول من قرار ١٣ آب (أغسطس) ، ومشروع القرار في هذا الصدد رفض لتقرير يارنغ . فقد ذكر السيد يارنغ في تقريره ان هناك مأزقا فيما يتعلق بالجزء الأول ، غير أن مشروع القرار المعروض على المجلس يكتفي بالقول ان على ممثل الأمم المتحدة تقديم التوصيات التي " يستحسنها " بشأن الجزء الأول ، ثم ينتقل مشروع القرار الى معالجة القسم الثاني ، وكأن الخروج من المأزق بشأن الجزء الأول ليس خطوة تمهيدية أساسية لتنفيذ الجزء الثاني . وقال ان الهند بينما ترتبط بالقرارات التي قبلتها ، لاتود مع ذلك أن تتغير هذه القرارات أو التأكيدات المقترنة بها .

١٨٩ — وذكر ممثل الهند أن حكومته تعارض مشروع القرار بشدة . وقد عرضت الهند قضيتها بموجب الفصل السادس من الميثاق ، وحسب ذلك الفصل لا يمكن أن يكون لأى قرار أية قيمة ما لم يتضمن عنصر التوفيق . وان مشروع القرار ، بما فيه من تأييد معنوي للمعتدى ، سيكون بالفعل تحريضا على المزيد من الارهاب داخل جامو وكشمير . والهند على استعداد لاحترام الالتزامات المقررة عليها في القرارات المرتبطة بها . على انه ينبغي أولا أن تنفذ باكستان التزاماتها بموجب الجزء الأول من قرار ١٣ آب (أغسطس) ١٩٤٨ وذلك بالغاء ضم الاقليم الخاضع لسيطرتها ، وعندئذ يجيء دور الجزء باء من ذلك القرار ، وبمقتضاه يكون على باكستان سحب قواتها الباقية . وعندئذ فقط يبدأ دور التزامات الهند : وهي التزامات ذات طابع اختياري ، غير أن الهند على استعداد لتنفيذها بالشروط المذكورة .

١٩٠ — وقال ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية انه ، رغم ما مضى من وقت طويل وما بذل من جهود عديدة ، لم يتوصل حتى الآن الى حل مرض لمسألة كشمير نظرا الى موقف الدول الغربية . فقد استغلت الدول الغربية مسألة كشمير في تنفيذ خططها السياسية ، وحاولت فتح باب التسلل الاستراتيجي في منطقة كشمير الهامة .

وقد أحرزت خطط هذه الدول بعض النجاح • ولقد كشف تحريض باكستان على القيام باستعدادات عسكرية ، وتقديم مساعدات عسكرية كبيرة اليها ، عن حقيقة خطط الدول الغربية ، التي ساعدت أعمالها على تحويل الجزء الذي تحتله باكستان من كشمير الى مركز استراتيجي حصين • وقد أدت زيادة القوة العسكرية لباكستان ، واشتراكها في أحلاف عسكرية غربية ، الى زيادة تأزم العلاقات بين الهند وباكستان ، وبالتالي الى عرقلة التسوية السلمية لنزاعهما • وقد أشار السيد يارنغ في تقريره الى أن تنفيذ الاتفاقات الدولية ذات الطابع الخاص قد يغدو أمرا متزايدا الصعوبة لأن الموقف يتجه الى التغيير بمضي الوقت • والوفد السوفياتي يرى أن من واجب مجلس الأمن الا يتخذ قرارا بشأن مسألة كشمير دون أن يضع في اعتباره حقيقة هذه الوقائع • على أنه يستدل من بيانات ممثلي الدول الغربية ، ومن مشروع القرار المعروض على المجلس ، أن الموقف السائد حاليا في كشمير مازال يقابل بالتجاهل • فمشروع القرار لم يراع المناقشات المستفيضة التي دارت في مجلس الأمن ، وموقف كل من الطرفين كما ذكره • كذلك لم يعبر ذلك المشروع عن التغييرات الأساسية التي حدثت في منطقة كشمير وفي الشؤون الدولية بوجه عام ، ومازال يقترح تدابير أثبتت التجارب أنها لا تثمر أية نتائج ايجابية •

١٩١- وقال ان مشروع القرار قد أبدى اهتماما خاصا بتنفيذ التدابير التي أسماها أصحاب المشروع "التجريد من السلاح" • وان الوفد السوفياتي ليتساءل في هذا الصدد عما اذا كان الاقتراح الخاص بالتجريد من السلاح يسرى أيضا على كف الولايات المتحدة عن امداد باكستان بالعتاد الحربي ، وكذلك على انشائها قواعد عسكرية في اقليم باكستان • وقال انه ليس من شك في أن المساعدة العسكرية الكبيرة التي تقدمها الولايات المتحدة الى باكستان قد زادت من صعوبة حل مسألة كشمير •

١٩٢- ومضى ممثل الاتحاد السوفياتي قائلا ان السيد يارنغ قد ذكر في تقريره أيضا أن تنفيذ قرار لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان قد حال دونه المأزق الخاص بالجـزء الأول من قرار ١٣ آب (أغسطس) ١٩٤٨ • ويتضح مما ذكر في المجلس من وقائع ، ان المأزق هو نتيجة لعدم تنفيذ باكستان لالتزاماتها بموجب الجزء الأول من قرار اللجنة • وذلك ظرف ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار في أي قرار جديد يتخذه المجلس • أما مشروع القرار المعروض على المجلس فلا يخدم الا مصالح فريق واحد ، ولم يأخذ موقف الهند بعين الاعتبار • فالمشروع يحاول ان يفرغ على أحد الطرفين قرارا أعلن ذلك الطرف عدم قبوله له • ومثل هذا الاجراء ينطوي على خرق صارخ لمبادئ الميثاق ، ولن يؤدي الى تسوية سلمية لمسألة



كشمير ♦ ولهذه الأسباب لايسع الوفد السوفياتي أن يؤيد مشروع القرار المشترك، وسيقترع ضده ♦

#### الفرع الرابع

##### التعديلات السويدية على مشروع القرار المشترك

١٩٣- وفي الجلسة ٧٠٨ التي عقدها المجلس في ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٧، قال ممثل السويد ان وفده ، رغبة منه في مواجهة الاعتراضات التي وجهت الى مشروع القرار المشترك (م أ/ ٣٩١١) ، يقدم التعديلات الآتية (م أ/ ٣٩٢٠) :

«١- في الفقرة الرابعة من الديباجة تحذف عبارة «الالتزامات التي اضطلعتا بها في ...» وتستبدل بها عبارة «أحكام قراره المؤرخ في ١٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ و ...»  
«وفي الفقرة ذاتها تدخل بين كلمتي «وينصان» و «على تقرير» عبارة : «وفقا لأحكامهما» ♦

«٢- يستبدل بالفقرة ٢ من المنطوق النص الآتي :

«يطلب الى ممثل الأمم المتحدة للهند وباكستان تقديم التوصيات اللازمة الى الطرفين بشأن التدابير الأخرى المناسبة ، وذلك بغية تحقيق تقدم نحو تنفيذ قرارى لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان المتخذين في ١٣ آب (أغسطس) ١٩٤٨ و ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩ ونحو ايجاد تسوية سلمية» ♦

«٣- تحذف الفقرة ٣ من المنطوق ♦

«٤- يعاد ترقيم الفقرتين ٤ و ٥ من المنطوق على هذا الأساس» ♦

١٩٤- وفي الجلسة ٨٠٨ التي عقدها المجلس في ٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٧، قال ممثل المملكة المتحدة ان أصحاب مشروع القرار المشترك خولوه اعلان ترحيبهم بالتعديلات المقدمة من ممثل السويد على أمل أن تؤدى هذه التعديلات، مع حفظها للتوازن في مشروع القرار الأصلي ، الى مواجهة بعض الصعوبات التي قد أثارها مشروع القرار ولاريب فــــي

وجه الطرفين ، وبذلك يثبت نفعها \* وقال ان أصحاب مشروع القرار المشترك ان يفترضون أيضا ان التعديلات السويدية ليست غير مقبولة لدى الطرفين ، سيقترعون بتأييدها وتأييد مشروع القرار بصيغته المعدلة \*

القرار : اعتمدت التعديلات السويدية (م أ/ ٣٩٢٥) على مشروع القرار المشترك (م أ/ ٣٩١١) بأغلبية \* ١ أصوات مقابل لاشيء ، وامتناع عضو واحد عن الاقتراع (الاتحاد السوفياتي) \*

١٩٥ - وقال ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ان وفده يود ان يذكر، قبل انصراف المجلس الى الاقتراع على مشروع القرار المشترك بصيغته المعدلة ، ان مناقشة مسألة كشمير في مجلس الأمن ينبغي ألا تستغل ذريعة للتدخل الخارجي في شؤون البلدان الآسيوية \* وقال ان الوفد السوفياتي ، اذ يضع هذا الأمر في اعتباره ، يعارض أي محاولة لفرغ أية بعثة للوساطة على الطرفين \* وأصلح طريقة لتسوية مشكلة كشمير هي المفاوضات المباشرة بين الطرفين \* ومن واجب مجلس الأمن أن يساعد على تحقيق هذه الغاية ، بدلا من السير في اتجاه مشروع القرار الحالي المشوب بالكثير من العيوب حتى في صورته المعدلة \*

١٩٦ - ثم قال ممثل الاتحاد السوفياتي ان اشارة مقدمي مشروع القرار الى "التجريد من السلاح" لا تنطوي ، حسب بياناتهم هم أنفسهم ، على وضع حد للمساعدة العسكرية المقدمة الى باكستان أو لتشييد القواعد العسكرية في ذلك البلد ، مع ان هذه الأمور هي المصدر الأساسي للتوتر في تلك المنطقة \* وبما أنه ليس هنالك تأكيد فني هذا الصدد ، فالأفضل ان تحذف من المشروع الاشارة الى "التجريد من السلاح" \* لذلك يقترح الوفد السوفياتي حذف الفقرة ٦ من ديباجة مشروع القرار المشترك ، مما يجعل مهمة الوسيط أنجح وأجدي \* وقال ان وفده لايسعه تأييد مشروع القرار المعدل \*

القرار : اعتمد مشروع القرار المشترك (م أ/ ٣٩١١) بصيغته المعدلة ، في الجلسة ٨٠٨ التي عقدتها المجلس في ٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧ ، وكان اعتماده بأغلبية \* (أصوات مقابل لاشيء ، وامتناع عضو واحد عن الاقتراع) (١) \*

(١) صدر النص المعتمد في الوثيقة م أ/ ٣٩٢٢ \*

١٩٧- وقال ممثل الولايات المتحدة في تعليل اقتراحه ان وفده قد اقترح بتأييد التعديلات السويدية لانه رآها متسقة مع هدف مشروع القرار الأصلي ، ولأنها بسدت مفيدة في تمكين الطرفين من استقبال ممثل الأمم المتحدة . وقد كلفت التعديلات ممثل الأمم المتحدة ، كما فعل مشروع القرار الأصلي ، بالسعي الى تحقيق تنفيذ قرارى لجنة الأمم المتحدة ، ومن المهم في هذا الصدد تحقيق تقدم في التجريد من السلاح ، كما أكدت ذلك الديباجة .

١٩٨- وأعرب ممثل المملكة المتحدة عن أمله في أن يساهم القرار المتخذ في حل مشكلة كشمير . وأعرب عن أسفه لما أعلنه ممثل الاتحاد السوفياتي من اعتزاه الاقتراع ضد مشروع القرار الخماسي ، قائلا انه لو فعل ذلك لتعقدت المشكلة وتضائل الأمل في تحقيق أبسط تقدم .

١٩٩- ورحب ممثل الصين بالقرار بوصفه خطوة في الاتجاه الصحيح ، قائلا ان لشعب ولاية كشمير الكلمة الأخيرة فيما يتعلق بمستقبل ولايتهم ، وستظل المشكلة قائمة حتى يجرى الاستفتاء .

٢٠٠- وقال ممثل باكستان ان وفده يأسف لأن التعديلات لم تؤكد الأهداف المحددة التي ذكرت في مشروع القرار الأصلي ، ولا سيما ما يتعلق منها بالتجريد من السلاح . على انه لما كان القرار المعدل يهدف ايضا الى العمل على التنفيذ التام لقرارى لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان ، فان باكستان لاتعارضه . ومع ذلك تود باكستان أن تعيد الاعراب عن اقتناعها الراسخ بأن الجزء الأول من قرار ١٣ آب (أغسطس) ١٩٤٨ قد نفذ تنفيذا تاما أميناً . وسوف تمد حكومة باكستان الى ممثل الأمم المتحدة يد التعاون التام ، وهي على ثقة من أن الدكتور غراهام سيشرع فورا في بحث تنفيذ الجزء الثاني من قرار ١٣ آب (أغسطس) .

٢٠١- وقال ممثل الهند ان حكومته ، فيما يتعلق بالترحيب بممثل الأمم المتحدة على استعداد دائم لاستقبال الدكتور غراهام ، ويسرها دائما أن تستقبله . ولكنه عندما انتقل الى القرار الحاضر قال ان حكومة الهند لاتقبله ، وأن قرار المجلس الوحيد الذى تقبله الهند هو قرار ١٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ ، كما ان الهند مرتبطة بأحكام قرارى لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان المتخذين في ١٣ آب (أغسطس) ١٩٤٨ وفي

٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩ • وقال ان مشروع القرار الحالي متناقض، وان صيغته المعدلة لاتزال غير متمشية مع تقرير يارنغ رغم ما بذله ممثل السويد من جهود تقدرهـا الهند • وقال ان القرار الوحيد الذي قد تقبله الهند هو الذي يدعو المعتدى الى رفع العدوان ، وعندئذ سوف ترى الهند من واجبها محاولة المضي شوطا أبعد في تنفيذ مبادئ الميثاق ومقاصد المجلس •

### الفرع الخامس

#### تقرير ممثل الأمم المتحدة

٢٠٢ - قام ممثل الأمم المتحدة للهند وباكستان في ٢٨ آذار (مارس) ١٩٥٨ بتقديم تقريره (م أ/٣٩٨٤) بشأن مباحثاته مع حكومتي الهند وباكستان تنفيذ القرار مجلس الأمن المتخذ في ٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٧ (م أ/٣٩٢٢) •

٢٠٣ - وقال ممثل الأمم المتحدة انه نظرا الى ما أكدته الهند وباكستان كلاهما خلال مناقشات مجلس الأمن من ارتباطهما بقراري لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان المتخذين في ١٣ آب (أغسطس) ١٩٤٨ و ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩ ، فقد تناول في مباحثاته مع الحكومتين عقبات معينة بدا أنها تقف في طريق التقدم في تنفيذ هذين القرارين ، وحاول تحرى آراء الحكومتين بشأن طريقة تذليل هذه العقبات • وقد تقدم في ختام مباحثاته مع حكومتي الهند وباكستان بالتوصيات الآتية الى ممثلي الحكومتين :

«أولا - أن تنظرا ( الهند وباكستان) في امكان اصدار اعلان جديد ، يتمشى مع قرار مجلس الأمن المتخذ في ١٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ ومع الجزء الأول من قرار ١٣ آب (أغسطس) ١٩٤٨ ، تناشدا فيهما شحبيهما المساعدة على ايجاد وحفظ جو يساعد على المضي في المفاوضات ، وتتعهدان فيه بالامتناع عن البيانــــــــــــــــات والأفعال المؤدية الى تفاقم الموقف •

«ثانيا - أن تؤكدوا من جديد احترامهما لسلامة خط وقف اطلاق النار ، وامتناعهما عن اجتياز أو السعي الى اجتياز خط وقف اطلاق النار برا أو جوا ، مما يساعد كذلك على ايجاد جو أصح للمفاوضات •

«ثالثاً — ينص الجزء الثاني من قرار ١٣ آب (أغسطس) ١٩٤٨ على سحب القوات الباكستانية من ولاية جامو وكشمير \* وإلى أن يتم التوصل إلى حل نهائي ، تتولى السلطات المحلية ، تحت إشراف اللجنة ، إدارة الاقليم الذي تجلوه عنه القوات الباكستانية \* كذلك ينص الجزء الثاني من هذا القرار على سحب القوات الهندية من الولاية على مراحل يتفق عليها مع اللجنة \*

«ويقترح ممثل الأمم المتحدة ، رغبة في الإسراع بتنفيذ هذه التدابير المنصوص عليها في الجزء الثاني ، إجراء دراسة عاجلة بإشرافه عن طريقة إدارة الاقليم الذي تجلوه عنه القوات الباكستانية حتى يتم التوصل إلى حل نهائي ، على أن تتمشى هذه الإدارة مع أحكام القرار \*

«ورغبة في ضمان مزيد من الأمن في المنطقة التي يعتزم الجلاء عنها ، يوصي ممثل الأمم المتحدة بالنظر في إمكان مرابطة قوات تابعة للأمم المتحدة على الجانب الباكستاني من حدود جامو وكشمير ، اثر انسحاب الجيش الباكستاني من الولاية \*

«رابعاً — فإذا ما أريد تحقيق تقدم نحو تسوية «المسألة الهندية الباكستانية» فلا بد من عقد اتفاق عاجل بين الحكومتين حول التفسير الواجب الأخذ به بالنسبة إلى الجزء الثالث من قرار ١٣ آب (أغسطس) والأجزاء التي تنص على الاستفتاء في قرار هـ كانون الثاني (يناير) \* وفي هذا الصدد يلفت ممثل الأمم المتحدة الأنظار إلى «البلاغ» الذي أصدره رئيسا وزراء الهند وباكستان اثر اجتماعهما في دلهي في آب (أغسطس) ١٩٥٣ ، وهو البلاغ الذي اعترف بأنه قد تم الاتفاق على إجراء استفتاء ، ونادى بوجوب البحث عن حل «ويسبب أقل اضطراب في حياة شعب الولاية» \* وسوف يبحث ممثل الأمم المتحدة مع الحكومتين الوسائل الكفيلة بتحقيق اتفاق حول هذه المسائل ، والوقت الذي ينبغي فيه عقد ذلك الاتفاق \*

«خامساً — وان ممثل الأمم المتحدة ، ان يؤمن بفائدة إجراء مفاوضات أخرى حول المسائل التي بحثها مع حكومي الهند وباكستان ، وان يؤمن بأن إجراء هذه المفاوضات على أعلى مستوى سيساعد على التقدم ، يقترح على الحكومتين عقد اجتماع لرئيسي وزراء البلدين برعايته في اوائل الربيع \*

«فإذا لم تجد التوصية الأخيرة قبولاً لدى إحدى الحكومتين أو كليهما ، فإن ممثل الأمم المتحدة يوصي الطرفين بمواصلة النظر في الاقتراح العام ، أو في أي تغيير معقول يدخل عليه ، وعقد اجتماع كهذا في أقرب وقت ممكن».

٢٠٤- وذكر ممثل الأمم المتحدة في تقريره أن حكومة باكستان قد وافقت على اقتراحاته من حيث المبدأ . كذلك أعلمته أن باكستان ، فيما يتعلق بالتفسير الواجب للجزء الثالث من قرار ١٣ آب (أغسطس) والأجزاء التي تنص على الاستفتاء من قرار ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩ ، على استعداد للالتزام بأحكام بلاغ رئيسي الوزارتين الصادر في آب (أغسطس) ١٩٥٣ . كذلك توافق باكستان على عقد اجتماع لرئيسي الوزارتين ، برعاية ممثل الأمم المتحدة ، أو على إدخال أي تغيير معقول على ذلك الاقتراح . على أن حكومة الهند أعلنت أنها لا تستطيع الموافقة على توصيات ممثل الأمم المتحدة . وبنيت موقفها على أسباب منها أنه لم يراع في توصياتها عدم تنفيذ قرار مجلس الأمن المتخذ في ١٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ والفرعين بـ ١ و ٢ من الجزء الأول من قرار لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان ، وهو أمر تعدد باكستان مسؤولية عنه . والهند ترى أن عبء التنفيذ يقع على عاتق باكستان والأمم المتحدة وحدهما . كذلك أنبأت الهند ممثل الأمم المتحدة أنها لا تنظر بعين الرضا إلى توصياتها في جوهرها .

٢٠٥- وقد أعلمت الهند ممثل الأمم المتحدة ، عند إعلان عدم قبولها توصياتها ، أنها كانت وما زالت حريصة على إيجاد وحفظ علاقات سلمية مع باكستان ، وأنها مصممة على سلوك سبل السلام . وعلى أساس هذه الروح التي أعربت عنها الهند ، والتي يؤمن ممثل الأمم المتحدة بأن باكستان تشاؤها إياها ، أعرب الممثل للمجلس عن أمله في أن تضطلع الحكومتان في اعتبارهما الاقتراح الخاص بعقد اجتماع على مستوى عال يمكن أن يدرج في جدول أعماله الخلافات الأساسية التي تعترض التسوية ، والمسائل الأخرى التي قد تساهم في تحقيق تقدم نحو تنفيذ قرار لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان .

#### الفرع السادس

#### الرسائل الأخرى الواردة من الهند وباكستان

٢٠٦- أرسل ممثل باكستان رسالة في ٢٨ آذار (مارس) ١٩٥٨ (م أ / ٣٩٨١) لفت النظر فيها إلى نبأ صحفي يعلن عزم الهند على ادماج دوائر ولاية جامو وكشمير

بالدوائر الهندية ، واخضاع السلطة التنفيذية في الولاية لرئيس ديوان المحاسبة في الهند . وقال ممثل باكستان ان الحركة الهندية الجديدة نحو ادماج الولاية في اقليمها تتعارض مع قرارات مجلس الأمن ، لاسيما قرار ٣٠ آذار ( مارس ) ١٩٥١ ( م / أ / ٢٠١٧ / التنقيح (١) وقراري ٢٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧ ( م / أ / ٣٧٣٩ ) ، وهي القرارات التي نصت على أن المصير النهائي لولاية جامو وكشمير ينبغي أن يتقرر وفق رغبات الشعب عن طريق استفتاء حر نزيه .

٢٠٧ — وأرسل ممثل الهند رسالة مؤرخة في ٢٤ نيسان ( ابريل ) ١٩٥٨ قال فيها ان رسالة الهند المؤرخة في ٢٨ آذار ( مارس ) تقدم صورة مشوهة عن التدابير العادية التي اتخذتها الهند لضمان الكفاءة الادارية والرقابة المحاسبية الصحيحة في سير أعمال حكومات الولايات المكونة للاتحاد الهندي . وأضافت الرسالة ان جامو وكشمير كانت جزءا لا يتجزأ من الاتحاد منذ ٢٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٧ عندما انضمت الى الهند ، وان هذا الوضع قد كان أساس شكوى الهند المعروضة على مجلس الأمن ، وكذلك أساس قراري لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان التي قبلتها الهند ، وأساس التأكيدات التي قدمت اليها باسم مجلس الأمن .

٢٠٨ — وأرسلت باكستان الى المجلس رسالة مؤرخة في ١١ نيسان ( ابريل ) ١٩٥٨ ( م / أ / ٣٩٨٧ ) لفتت نظره فيها الى "حكم الارهاب" الذي ذكرت أنه يسود الجـزء الذي تحتله الهند من كشمير . وأعلنت انه منذ اطلاق سراح الشيخ محمد عبد الله ، استخدمت أساليب الارهاب ضد أنصاره غير المستعدين لقبول انضمام الولاية المزعومة الى الهند . وقد حدثت اعتقالات كثيرة ، وكمت أفواه الصحف وحظرت الاجتماعات العامة .

٢٠٩ — وأرسل ممثل الهند رسالة مؤرخة في ١ أيار ( مايو ) ١٩٥٨ ( م / أ / ٣٩٩٩ ) أنكر فيها المزاعم الواردة في رسالة باكستان المؤرخة في ١١ نيسان ( ابريل ) ، ووصفها بأنها جزء من حملة الكراهية والتشنيع التي تشنها باكستان على الهند . وقال ان السلطات المحلية قد اضطرت الى اتخاذ تدابير ضد أولئك الذين اشتركوا في الأعمال الهدامة التي نظمتها باكستان . وجاء في الرسالة أن ولاية جامو وكشمير تتمتع بالحريات النيابية والديمقراطية المضمونة لها بموجب الدستور الهندي ، على عكس المنطقة التي تحتلها باكستان من جامو وكشمير ، حيث لم تجر انتخابات ولا توجد سلطة تشريعية أو سلطة قضائية مستقلة .

٢١٠- وأرسل ممثل باكستان الى المجلس رسالة أخرى مؤرخة في ٦ أيار (مايو) ١٩٥٨ (م أ/٤٠٠٣) لفت نظره فيها الى اعادة القبض على الشيخ محمد عبد الله في ٣٠ نيسان (ابريل) ١٩٥٨ ، وقال ان القاء القبض عليه راجع الى اصراره على طلبه وحملته السلمية التي ترمي الى اجراء استفتاء حر نزيه في الولاية . وقال ان قانون الأمن الذي تم القبض بموجبه لا يقتضي محاكمة . ومنذ ذلك الحين ، اشتد القمع في الجزء الذي تحتله الهند من كشمير ، وهذا أمر قد تكون له عواقب وخيمة في باكستان . وقال انه لا بد من اطلاق سراح الشيخ عبد الله في الحال ، وذلك كخطوة أولى في سبيل صيانة السلم في تلك المنطقة .

٢١١- وأرسل ممثل الهند رسالة مؤرخة في ١١ حزيران (يونيه) ١٩٥٨ (م أ/٤٠٢٤) ذكر فيها ان ولاية جامو وكشمير قد أمرت باعتقال الشيخ عبد الله ان " بقاءه طليقا خطر على أمن الولاية " . وليس في وسع حكومة الولاية أن تصرح في الوقت الحالي بتفاصيل أسباب اعتقال الشيخ محمد عبد الله ، ان أن هناك قضية تأمر مرفوعة ضد واحد وعشرين شخصا ، والكثير من المستندات بين أيدي القضاء ، ومع ذلك فمن الممكن القول انه كان يؤوى في مسكنه مجرمين معروفين . فضلا عن ذلك فمن الواضح أن الشيخ عبد الله قد دأب على اصدار بيانات عامة ترمي الى اشارة المشاعر الدينية ، وحاول بـ الفوضى والاضطراب ، وساعد باكستان في أعمال التخريب والارهاب التي قامت بها في جامو وكشمير . وقال ان باكستان تعرف نشاط الشيخ عبد الله جيدا ، وقد لقي نشاطه هذا تأييدا مستمرا من حكومة باكستان . وقال ان اعتقال الشيخ عبد الله من صمم اختصاص حكومة جامو وكشمير ، وهي احدى الولايات المكونة للاتحاد الهندي ، وان رسالة باكستان المؤرخة في ٦ أيار (مايو) ١٩٥٨ التي تحتج فيها على القبض على الشيخ عبد الله انما هي محاولة للتدخل في الشؤون الداخلية لاحد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة .

٢١٢- وأرسل ممثل باكستان رسالة مؤرخة في ١٩ حزيران (يونيه) ١٩٥٨ (م أ/٤٠٣٢) ذكر فيها أن الأسباب التي قدمتها الهند لاعتقال الشيخ عبد الله غير مقنعة ، ان الأنباء الصحفية تفيد أن بكش غلام محمد ، رئيس وزراء الجزء الذي تحتله الهند من كشمير ، قد ذكر بنفسه ان الشيخ عبد الله ليس خطرا ، وفعليا " بل هو خطر " ممكن . لذلك يبدو ان مجرد الشك يجيز حرمان شخص من حقوقه الانسانية في كشمير المحتلة . كذلك كانت الهند متجنبة كل التجني في محاولتها تفسير عادة الشيخ عبد الله تلاوة آيات



من القرآن الكريم بأنها اشارة للمشاعر الدينية ، اذ المعروف ان هذه العادة ، —من طقوس الصلاة ومظاهر التقوى ، وهي عادة تمسك بها الشيخ عبد الله حتى أيام تعاونه مع الزعماء الهنود \* كذلك لاصحة للقول بأن الشيخ عبد الله قد جند جيشا خاصا \*

٢١٣- وأضافت الرسالة الباكستانية أن زعم الهند القائل ان ولاية جامو وكشمير جزء من الاتحاد الهندي هو زعم باطل ، يهدم أسس أعمال مجلس الأمن ، الذي قال منذ البداية بوجوب تسوية مركز ولاية جامو وكشمير عن طريق استفتاء حر نزيه \* والى أن يجري ذلك الاستفتاء ، تجد باكستان من واجبه الاهتمام ايجابيا بالأحوال في كشمير ، وستظل تلقت أنظار مجلس الأمن الى أى خرق لقرارات المجلس التي تلتزم بها كل من الهند وباكستان \*

٢١٤- وأرسل ممثل باكستان رسالة أخرى مؤرخة في ٢٥ حزيران (يونيه) ١٩٥٨ (م أ/٤٠٣٦) قال فيها ان انعدام التقدم في حل نزاع كشمير ، أثار في باكستان كلها وفي كشمير شعورا بالخيبة والقلق حمل زعيما كشميريا كبيرا ، هو شودري غلام عباس ، على أن يعلن أنه لما كانت الهند لم تلتزم الشروط التي كلف الكشميريون القتال بناء عليها ، فمن حقهم اتخاذ تدابير مباشرة لضمان حقهم في تقرير المصير ، ، ولذلك يقترح هو واتباعه ، الزحف السلمي على كشمير في ٢٧ حزيران (يونيه) ١٩٥٨ ، ، وقال ان حكومة باكستان قد اهتمت كل الاهتمام بالوضع الخطير الذي قد ينشأ نتيجة للاجتياز المزمع لخط وقف اطلاق النار ، وقد قررت عدم السماح بأى خرق لاتفاق وقف اطلاق النار ، وسوف تتخذ جميع الخطوات اللازمة لتنفيذ هذا القرار \* كذلك أنبأت قادة ، ، حركة تحرير كشمير ، ان الحكومة الباكستانية ، مع تصميمها على ضمان العدالة لشعب كشمير ولزعيمه الشيخ عبد الله ، لن تسمح بأى خرق للاتفاق المرتبطة به \* وعلى ذلك فقد اتخذت حكومة باكستان جميع التدابير الكفيلة بالحيلولة دون حدوث أى خرق لخط وقف اطلاق النار في كشمير \*

٢١٥- وأرسل ممثل الهند رسالة مؤرخة في ٦ تموز (يوليه) ١٩٥٨ (م أ/٤٠٤٢) أشار فيها الى رسالة باكستان المؤرخة في ١٩ حزيران (يونيه) ١٩٥٨ (م أ/٤٠٣٢) ، فقال ، فيمما قاله ، انه لما كانت ولاية جامو وكشمير قد انضمت الى الاتحاد الهندي بمقتضى أحكام الاجراءات الدستورية المنصوص عليها في قانون أصدره برلمان المملكة المتحدة - وهو "قانون حكومة الهند ، ١٩٣٥" - ، ولما كانت حكومتا الهند وباكستان

قد قبلت هذه الاجراءات ، فلا يمكن أن يكون ثمة شك في أن نوع الاهتمام الذي تبدى به باكستان بالشؤون الداخلية للهند يعد خرقاً للفقرة ٧ من المادة الثانية من الميثاق .  
وفضلاً عن ذلك ، فإن كون جامو وكشمير إحدى الولايات المكونة للاتحاد الهندي ، ليس يمكن أساس الشكوى الهندية الأصلية إلى مجلس الأمن فحسب ، بل كان أيضاً أساساً لقراري لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان المتخذين في ١٣ آب (أغسطس) ١٩٤٨ و ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩ ، وأساس التأكيدات التي قدمتها هذه اللجنة إلى رئيس وزراء الهند .

٢١٦- وأرسل ممثل الهند رسالة أخرى مؤرخة في ١٤ تموز (يوليه) ١٩٥٨ (م أ/ ٤٠٤٦) قال فيها ان رسالة باكستان المؤرخة في ٢٥ حزيران (يونيه) ١٩٥٨ (م أ/ ٤٠٣٦) ، والتي أشارت إلى تهديدات صدرت في باكستان وكشمير التي تحتلها باكستان باجتياز خط وقف إطلاق النار ، إنما هي دليل آخر على أن باكستان لم تفعل شيئاً لاجتياز وحفظ جو سلمي وفقاً لأحكام قرار مجلس الأمن المتخذ في ١٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ والجزء الأول من قرار لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان المتخذ في ١٣ آب (أغسطس) ١٩٤٨ .  
أما عن مزاعم باكستان المتعلقة بغلبة شعور الخيبة والقلق ، فإن الهند تود لفت الأنظار إلى بيان للسردار محمد ابراهيم ، رئيس حكومة آزاد كشمير المزعومة ، أعلن فيه ان السيد عباس قد قام بحركته ليكتسب قوة في آزاد كشمير ، وان الحركة موجهة ضده (أى ضد السردار ابراهيم) وضد باكستان ، لا ضد الهند .

٢١٧- وبعث ممثل باكستان في ١٥ تموز (يوليه) ١٩٥٨ برسالة أخرى (م أ/ ٤٠٤٨) ألحقها برسالته المؤرخة في ٢٥ حزيران (يونيه) ١٩٥٨ (م أ/ ٤٠٣٦) ، ذكر فيها ان حكومته تود لفت أنظار مجلس الأمن إلى الوضع الذي نشأ في جميع أرجاء باكستان وازاد كشمير نتيجة لإطلاق حركة تحرير كشمير . فرغم الحظر الذي فرضته حكومة باكستان ، حاولت أعداد كبيرة من المتطوعين اجتياز خط وقف إطلاق النار ، وقبض عليهم لتحديدتهم الحظر . كذلك اعتقلت حكومة باكستان شوردري غلام عباس وغيره من زعماء الحركة . على ان هذه الاعتقالات قد أدت إلى انتشار السخط في جميع أرجاء باكستان ، وتوجيه الانتقاد إلى الحكومة على أعمالها . والحركة متمتعة بتأييد جميع الأحزاب السياسية والصحف تقريباً . وقد أخذت شعبية السردار ابراهيم ، رئيس حكومة آزاد كشمير ، تتضاءل لمعارضته الحركة . وهكذا أخذ ذلك السخط المنتشر يزد من صعوبة مهمة حكومة باكستان . ومع ذلك فالحكومة مصممة على الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بحرمة خط وقف إطلاق النار .

### الفصل الثالث

#### شكاوى تونس وفرنسا

- \* -

#### الفرع الأول

الشكاوى الناتجتان عن حادثة وقعت في ساقية سيدى يوسف

في ٨ شباط (فبراير) ١٩٥٨

٢١٨- بعث ممثل تونس في ١٣ شباط (فبراير) ١٩٥٨ (م أ/ ٣٩٥١) برسالة أعلم المجلس فيها ، بعد الاشارة الى المادة ٥١ من الميثاق ، أن حكومته قد اتخذت بعض التدابير ممارسة منها لحقها في الدفاع الشرعي ، اثر عمل عدواني على ساقية سيدى يوسف . وقال ان حكومته قد حظرت : (١) تحركات القوات الفرنسية المسلحة المرابطة في تونس ، (٢) ودخول الوحدات البحرية الفرنسية الى الموانئ التونسية ، (٣) وانزال الامدادات بالمظلات أو بغيرها الى البر ، (٤) وتحليق الطائرات الحربية الفرنسية فوق الاقليم التونسي . وذكر أن القوات الفرنسية ليست قيد الأسر أو الحصار في ثكناتها ، وأن في امكانها ترك هذه الثكنات في أى وقت للشروع في الجلاء عن تونس . وجاء في الرسالة أن الحكومة التونسية على استعداد لتسهيل الجلاء ، فضلا عن سحب الوحدات الفرنسية المعزولة لتنضم الى المنشآت العسكرية التي تتوفر فيها مرافق التموين . أما اذا خرقت قوات الاحتلال الفرنسية تدابير الأمن الوقائية المذكورة آنفا ، فالحكومة التونسية تعتبر نفسها في حالة دفاع شرعي ، وترفض تحمل أية مسؤولية عن النتائج .

٢١٩- وطلب ممثل تونس في رسالة أخرى بنفس التاريخ (م أ/ ٣٩٥٢) عقد جلسة للمجلس للنظر في البند الآتي : "شكاوى تونس بصدد عمل عدواني ارتكبته فرنسا ضدها في ٨ شباط (فبراير) ١٩٥٨ في ساقية سيدى يوسف" . وجاء في مذكرة تفسيرية أن خمسا وعشرين طائرة من قاذفات القنابل والمقاتلات قد أمطرت بلدة ساقية سيدى يوسف الواقعة على الحدود بوابل من القنابل ورصاص الرشاشات ، فأدى ذلك الى وقوع اثنين وسبعين قتيلا ، بينهم نساء وأطفال ، ومائة وثلاثين جريحا . وقد دمر الجزء الأكبر من القرية ، كما حطمت أو أصيبت ثلاث من شاحنات الصليب الأحمر الدولي . وذهبت الرسالة الى أن الهجوم حلقة في سلسلة أعمال ارتكبتها منذ أيار (مايو) ١٩٥٧ القوات الفرنسية الآتية

من الجزائر وانتهكت بها حرمة الاقليم التونسي \* وقد لفتت تونس في بعض هذه الحالات نظر الأمين العام الى خطر هذه الاعتداءات ، والى أنها تشكل خرقا لمبادئ الميثاق وللالتزامات الملقاة على عاتق الدول الأعضاء ، ولاسيما بموجب الفقرة ٤ من المادة الثانية كما أنها قد أعلمته في ١١ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٧ عن اعتزامها ممارسة حقها في الدفاع الشرعي وفقا للمادة ٥١ من الميثاق \* كما جاء في الرسالة أن النوايا التي أعربت عنها الحكومة الفرنسية لاتبشر كما يبدو بأى أمل في توقف الاعتداءات على سيادة تونس \* فضلا عن ذلك ، فقد ثبت عقم جميع جهود تونس لوضع حد لهذه الأفعال عن طريق المباحثات الودية \* وأخيرا طلبت المذكرة الى المجلس اتخاذ القرار اللازم لوضع حد لتلك الحالة التي تهدد أمن تونس وتعرض السلام والأمن الدوليين في تلك البقعة من العالم للخطر \*

٢٢٠ - وقدّم ممثل تونس رسالة مؤرخة في ١٧ شباط (فبراير) ١٩٥٨ (م/أ/٣٩٥٧) ضمنها ايضا اذاعا آخر جاء فيه : (١) أن الحالة التي تهدد أمن تونس ناتجة عن وجود القوات الفرنسية في تونس ، وهي القوات التي طلبت تونس سحبها بأكملها ، (٢) وأن الحالة التي تهدد السلم والأمن الدوليين في تلك البقعة من العالم بالخطر هي حالة الحروب القائمة في الجزائر وآثارها في أمن تونس \*

٢٢١ - وطلب ممثل فرنسا في رسالة مؤرخة في ١٤ شباط (فبراير) ١٩٥٨ (م/أ/٣٩٥٤) أن ينظر المجلس في جدسته القادمة في الشكوى الآتية المقدمة ضد تونس : " الحالة الناشئة عن المساعدة التي تقدمها تونس الى الثوار ، بتمكينهم من القيام بعمليات من الاقليم التونسي موجهة ضد سلامة اقليم فرنسي وسلامة أشخاص وأموال الرعايا الفرنسيين " واتهم ممثل فرنسا تونس في مذكرة تفسيرية بأنها خرقت المادة الرابعة من الميثاق ان ظهر عجزها عن حفظ النظام على الحدود الفرنسية التونسية وكذلك عدم استعدادها لذلك \* وذكر ان الثوار الجزائريين قد كونوا في تونس ، بمعاونة السلطات التونسية وتأييدها ، منظمة كاملة أتاحت لهم القيام بانتهاكات عديدة للحدود وشن غارات متكررة على الاقليم الفرنسي \* مثال ذلك أن مدينة تونس قد أصبحت المركز الرئيسي لنشاط الثوار ، ومن بين التسهيلات التي تتيحها تونس لجبهة التحرير الوطني ، معسكرات الإقامة ، والقواعد ، ومراكز المراقبة والتدريب \* هذا الى أن القوات التونسية المسلحة وقوات الحرس الوطني تقدم الى جبهة التحرير الوطني معونة تموينية مباشرة \* ولقد أصبحت تونس في الواقع القاعدة الرئيسية لنقل وتسليم الأسلحة الى الثوار في الجزائر ، وهي عملية تساهم فيها

السلطات التونسية \* فضلا عن ذلك فالسلطات التونسية تبيح بل تيسر تنقل العصابات المسلحة في تونس، وشن عصابات الثوار القادمة من تونس غاراتها على الاقليم الفرنسي \* واستطردت المذكرة قائلة انه ليس من المستغرب والحالة هذه أن تكون حوادث الحدود التي أدت الى مقتل العديد من الجنود والمدنيين الفرنسيين قد اطراد ازديادها وعنفها في الشهر الأخيرة \* وقد وقعت في ١١ كانون الثاني (يناير) قرب ساقية سيدي يوسف حادثة خطيرة حصل فيها اشتباك مع عصابة من الثوار قادمة من تونس، وادت الى مقتل ستة عشر جنديا فرنسيا وأسر أربعة جنود \*

٢٢٢ — واستطردت المذكرة الفرنسية قائلة ان النيران قد أطلقت مرارا على الطائرات الفرنسية من الجانب التونسي من الحدود \* وقد استمرت المساعدة المقدمة من الحكومة التونسية الى الثوار رغم تحذيرات فرنسا لتونس بالمسؤولية الواقعة على عاتقها من جراء اتباع هذه السياسة، ورغم جهود فرنسا لمنع تكرار مثل هذه الحوادث \* وعلى ذلك فقد كان رد الفعل لدى سلاح الطيران الفرنسي في حادثة ساقية سيدي يوسف نتيجة لـ استفزازات عديدة \* وان الحكومة الفرنسية، اذ تأسف للخسائر التي لحقت المدنيين وتقرر أن مسألة التعويض قيد النظر، لايمكنها أن تفصل هذه الحادثة عن الأفعال المسببة لها \* وطلبت المذكرة الى مجلس الأمن في ختامها أن يشجب المساعدة التي تقدمها تونس الى الثوار الجزائريين \*

٢٢٣ — وفي الجلسة رقم ٨١١ المنعقدة في ١٨ شباط (فبراير) ١٩٥٨ أدرج المجلس الشكويين في جدول أعماله \*

٢٢٤ — وقبل اعتماد جدول الأعمال، ذكر ممثل فرنسا أن موافقته على جدول الأعمال المؤقت ينبغي أن لا تفسر بأنها تعني موافقته على صياغة الشكوى التونسية، أو خصوصا، على استخدام لفظ العدوان \* بل ان فرنسا تعتقد، أن الأمر متعلق بعمل مستقبلي من حيث الزمان والمكان، أعرب بصدده عن الأسف لما حدث من ضرر، واتخذت التدابير اللازمة لتقديم التعويض \* كذلك نبه ممثل فرنسا الى أن الحكومة الفرنسية قد قبلت عرضي المساعي الحميدة اللذين تقدمت بهما حكومتا المملكة المتحدة والولايات المتحدة \*

٢٢٥ — وأعلن ممثل المملكة المتحدة أن تأييد حكومته لاعتماد جدول الأعمال لا يؤثر في رأيها القائل ان الفقرة ٧ من المادة الثانية من الميثاق تمنع المجلس من معالجة

المسائل الداخلة في صميم الولاية القومية للدول الأعضاء ♦

القرار المتخذ : اعتمد جدول الأعمال بعد ذلك دون اعتراض، ودعى ممثل تونس

الى الاشتراك في المناقشة ♦

٢٢٦- وأعلم ممثل الولايات المتحدة المجلس أن حكومته قد عرضت ، بالتزامن مع حكومة المملكة المتحدة ، مساعيها الحميدة لمساعدة فرنسا وتونس على تسوية المشاكل القائمة بينهما ♦ وقال ان وفده مغتبط لقبول الطرفين العرض ♦ وأشار الى أن مسؤولية إيجاد تسوية سلمية للخلافات بين فرنسا وتونس تقع ، بمقتضى المادة الثالثة والثلاثين من الميثاق ، على عاتق هذين البلدين ♦ والولايات المتحدة تفسر قبولهما المساعي الحميدة بأنه دليل على رغبتهما المتبادلة في الوصول الى تسوية ♦ وستحاول الولايات المتحدة ، من جانبها ، تقديم اقتراحات ايجابية لايجاد حل سلمي عادل للمشاكل ♦

٢٢٧- وقال ممثل المملكة المتحدة ان حكومته قد آلمتها الخلافات التي نشأت بين فرنسا وتونس ♦ وقال ان هنالك بالاضافة الى ما بذلته حكومته وحكومة الولايات المتحدة من جهود لتضييق نطاق تلك الخلافات وشدتها ، بعض الخطوات التي اتخذها الأمين العام للمساعدة على تخفيف التوتر ، وأبدى ثقته في أن أعضاء المجلس سيقابلون هذه الجهود الناجحة بالامتنان ♦ وأعرب عن أمله في أن يمتنع كل من الطرفين بعد أن قبلا المساعي الحميدة عن فعل ما من شأنه زيادة الموقف تدهورا ♦ وأعرب عن اعتقاده بأن الحكومتين تؤمنان بأن في التوصل الى تسوية كسبا كبيرا لهما ♦

٢٢٨- وأعرب ممثل السويد عن اغتباط حكومته لعرض المساعي الحميدة وقبوله ♦ ولاحظ أن المباحثات تدور كما يبدو وفي اطار المساعي الحميدة للوصول الى تسوية سلمية ، ورأى لذلك انه يحسن بالمجلس أن يرجي "نظر الشكويين لاتاحة اجراء هذه المباحثات في جو ملائم ♦

٢٢٩- وقال ممثل تونس انه يرى من غير المناسب في هذه المرحلة من المناقشة أن يجيب على التحفظات التي أبديت بشأن طبيعة شكواه المعروضة على المجلس ومداهما ، ولكنه يود أن يوضح أن لب الشكوى التونسية هو تسجيل وقوع عمل عدواني ، والطلب الى المجلس أن يتخذ القرار اللازم لوضع حد لحالة تهدد أمن تونس وتعرض السلم والأمن الدوليين في تلك البقعة من العالم للخطر ♦ وقال ان حكومته قد رحبت بعرض المساعي

الحميدة ، وأكد أنها ، ان تحدوها رغبة ملحة في تشجيع كل الوسائل الودية لحل المنازعات ، لن تدخر وسعا لضمان سير محاولة الوساطة في طريقها الصحيح ، ولضمان معالجتها جميع الموضوعات التي عرضها وفده على المجلس لينظر فيها ♦

٢٣٠- وأسف ممثل العراق للعمل العدواني المؤسي الذي ارتكبته القوات الفرنسية المسلحة ضد تونس ♦ وأبلى الى تونس شعبا وحكومة أحر عواطف وفده ، وأثنى على ذلك الشعب وتلك الحكومة لما أبدياه من ضبط النفس والحكمة في وجه العدوان الأجنبي ♦ وقال ان الخسائر التي تكبدها التونسيون يمكن أن تضاف الى تلك التي يتكبدها الشعب الجزائري في كفاحه في سبيل استقلاله وحرية ♦ وقال ان وفده يرحب بعرض المساعي الحميدة بوصفه جهدا صادقا للمساعدة على الوصول الى تسوية عادلة للمشكلة ، مع توجيه الاهتمام اللازم الى جميع المسائل المسببة لهذه الحوادث الأليمة ♦

٢٣١- كذلك رحب ممثل بناما بعرض المساعي الحميدة وقبولها ، وأعرب عن أمله في نجاحها ♦ وحبد التأجيل ، كما اقترح ممثل السويد ♦

٢٣٢- ورد ممثل فرنسا على بيان ممثل العراق ، فأكد أن البند المدرج في جدول الأعمال بناء على طلب تونس لا يمكن أن يفصل عن الشكوى التي عرضتها حكومتها بدورها على المجلس ♦

٢٣٣- وتحدث الرئيس بوصفه ممثل الاتحاد السوفياتي فذكر أن وفده ، وقد أحاط علما بعرض المساعي الحميدة وقبولها ، يرى من الضروري أن يشير الى أن المساعي الحميدة التي يتقدم بها أي بلد لتسوية نزاع أو خلاف دولي ينبغي ألا تستغل في ممارسة الضغط على أي بلد لفرض شروط قد تتعارض مع سيادته ، أو للحصول على أية منافع للدولة التي تلعب دور الوسيط ♦ وأضاف أن هذا التحفظ من جانب الاتحاد السوفياتي ينطبق بغض النظر عن البلد الذي قد يقدم مساعيه الحميدة ♦

٢٣٤- وأثنى ممثل اليابان على الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ، وعلى روح التفاعم التي أبدتها فرنسا وتونس ، ثم اقترح رسميا ارجاء الجلسة في الحال ♦

القرار المتخذ : اعتمد الاقتراح الخاص بارجاء الجلسة في الحال دون اعتراض ♦

٢٣٥- وفي الفترة التي أعقبت جلسة المجلس بتاريخ ١٨ شباط (فبراير) ١٩٥٨ مباشرة، وردت من الطرفين بضع رسائل بشأن حوادث في تونس \*

### الفرع الثاني

الشكويان المؤرختان في ٢٩ أيار (ماي—و) ١٩٥٨ والمتعلقتان بحوادث رمادي

٢٣٦- طلب ممثل تونس الدائم في رسالة مؤرخة في ٢٩ أيار (مايو) ١٩٥٨ (م/أ/٤٠١٣) عقد جلسة لمجلس الأمن للنظر في المسألة الآتية : «شكوى تونس من أعمال العدوان المسلح التي ارتكبتها ضد ما منذ ١٦ أيار (مايو) ١٩٥٨ القوات الفرنسية المسلحة— المرابطة في اقليمها وفي الجزائر» \* وقدمت تونس مذكرة تفسيرية أشارت فيها الى أن المجلس قد قرر في ١٨ شباط (فبراير) ١٩٥٨ بسبب عرض المساعي الحميدة الأمريكي البريطاني ارجاء بحثه لحادثة ساقية سيدى يوسف \* وذكرت ان العرف قد أسفر في ١٥ آذار (مارس) ١٩٥٨ عن حل وسط ، كان من بين ما نص عليه اجراءات جلاء القوات الفرنسية عن تونس \* على أن هذا الحل الوسط لم يطبق ، ان لم تتمكن الحكومة الفرنسية من التصديق عليه \* ومضت المذكرة تقول ان القوات الفرنسية قامت في ٢٤ و ٢٥ أيار (مايو) ١٩٥٨ بأعمال عسكرية في منطقة رمادي بجنوب تونس \* ففي ٢٤ أيار (مايو) أطلقت نيرانها على المواقع التونسية في المنطقة ، وفي ٢٥ أيار (مايو) قامت قاذفات القنابل والمقاتلات الفرنسية— الآتية من الجزائر بالقضاء قنابلها واطلاق رشاشاتها على منطقة يبلغ نصف قطرها عدة عشرات من الكيلومترات \* والحكومة التونسية تود لفت نظر المجلس الى الخطورة البالغة للحالة الناجمة عن هذه الأعمال التي تعدها عدوانا مسلحا على سلامتها الاقليمية من القوات الفرنسية المرابطة في اقليمها ، ومن القوات التي تعمل في الجزائر \* وان تونس اذا تجدد ان جهودها في التوفيق قد أخفقت ، وأن سلامتها مهددة بخطر شديد ، تطلب الى المجلس اتخاذ التدابير اللازمة لوضع حد لهذه الحالة ، وفقا للمادة ٤ \* والمواد التالية— الميثاق \*

٢٣٧- وفي رسالة مؤرخة بدورها في ٢٩ أيار (مايو) ١٩٥٨ (م/أ/٤٠١٥) طلب الممثل الدائم لفرنسا أن ينظر المجلس في جلسته القادمة في المسألتين الآتيتين : «(١) الشكوى المقدمة من فرنسا ضد تونس في ١٤ شباط (فبراير) ١٩٥٨ (م/أ/٣٩٥٤)،



(٢) الحالة الناشئة عن خرق تونس للاتفاق المبدئي الذي كان قائما منذ شباط (فبراير) ١٩٥٨ بشأن مرابطة القوات الفرنسية في مواضع معينة من الاقليم التونسي \* وأشارت فرنسا في مذكرة تفسيرية الى أن المجلس قد أحاط علما في جلسته رقم ٨١١ المنعقدة في ١٨ شباط (فبراير) ١٩٥٨ بقبول فرنسا وتونس لعرض المساعي الحميدة الأمريكي البريطاني \* وذكرت أن الطرفين قد وافقا على أن يستمر ارسال المؤن الى القوات الفرنسية في تونس كالمعتاد ، وعلى ألا يتخذ أى الطرفين أى تدبير من شأنه تغيير الحالة الراهنة \* على أن الحكومة التونسية ، باتخاذها تدابير وصفتها بأنها «احتياطية» ، كتحركات القوات وتسليح السكان المدنيين ، قد أوجدت ظروفًا قد تؤدي الى وقوع وحادث \* ومع ذلك فقد أطاعت القوات الفرنسية الأوامر الصادرة اليها بحذافيرها ، وأن جميع التدابير التي اتخذتها السلطات الفرنسية خلال حوادث رمادى لتشهد بحرص الفرنسيين على عدم تفاقم الحوادث التي أثارها التونسيون \* ولم يتقرر استخدام سلاح الطيران الفرنسي الا في صباح ٢٧ أيار (مايو) باعتباره آخر سهم في جعبتهم ، بعد الخسائر التي تحملها الجانب الفرنسي \* ولم تكف الحكومة الفرنسية أبدا ، في المضمار السياسي ، عن نشدان تسوية شاملة أو خاصة لمختلف المشاكل القائمة بين فرنسا وتونس \* وقد أنهى القائم بالأعمال الفرنسي في تونس الى رئيس الحكومة الفرنسية في ٢٥ أيار (مايو) ١٩٥٨ ، الاجراء الخاص بتنفيذ مضمون موافقة الحكومة الفرنسية من حيث المبدأ على تجميع قواتها \* وفي اليوم التالي أنهى نائب رئيس مجلس الوزراء التونسي الى الممثل الفرنسي المقترحات المقابلة لحكومته ، وطلب دراستها فورا \* ومع ذلك ، ففي نفس اللحظة التي كانت فيها محادثاتهما تسير في طريق التقدم ، وعلى الرغم مما أبدته الحكومة الفرنسية من مظاهر عديدة لحسن النية ، فان الحكومة التونسية ، حين قررت العودة الى عرض الموضوع على المجلس ، قد أثرت أن توهم بأن فرنسا تستعد لخرق السيادة التونسية \* وان هذه المواقف المتناقضة من جانب الحكومة التونسية لن تشفي الحكومة الفرنسية عن عزمها على السعي الى تسوية المشاكل القائمة بين الحكومتين بروح من التفاهم الودى ، لذلك فهي تطلب الى المجلس أن يوصي الحكومة التونسية باعادة الأوضاع الملائمة لاستئناف المفاوضات \*

القرار المتخذ : قام المجلس في جلسته رقم ٨١٩ ، المنعقدة في ٢ حزيران (يونيه) ١٩٥٨ ، بأدراج البند المقدم من تونس (م/٤٠١٣) ، والبندين المقدمين من فرنسا (م/٤٠١٥) في جدول أعماله \* ودعي ممثل تونس بعد ذلك الى الاشتراك في المناقشة \*

٢٣٨- وذكر ممثل فرنسا أن عدم اعتراض وفده على جدول الأعمال ينبغي أن لا يعد موافقة ضمنية منه على تعبير «العدوان المسلح» الوارد في المذكرة الإيضاحية التونسية. وقال إن هذا ليس هو الوقت المناسب للكلام عن العدوان، لاسيما وهناك مفاوضات مباشرة مستمرة بين فرنسا وتونس، وفقا للمادة الثالثة والثلاثين من الميثاق. وفضلا عن ذلك، فلا يمكن بأية حال أن تعد الحوادث التي ذكرتها تونس أعمال «عدوان مسلح» من جانب فرنسا.

٢٣٩- وافتتح ممثل تونس المناقشة فقال إن حادثتي ساقية سيدى يوسف ورمادى تدلان في رأيه على استمرار المقاصد العدوانية لدى الحكومة الفرنسية، وتشابه الوسائل التي استخدمتها فرنسا في الحالتين. وأشار إلى أن الحل الوسط الذي اقترحته بعثة المساعي الحميدة ينص على سحب جميع العسكريين الفرنسيين الموجودين خارج بيزرته من تونس في أقرب وقت ممكن، وذلك في المرحلة الأولى. وفي المرحلة الثانية يقيم في بيزرته نظام مؤقت بالاتفاق بين تونس وفرنسا. واستعرض ممثل تونس الحوادث التي وقعت خلال الفترة الواقعة بين حادثتي ساقية سيدى يوسف ورمادى، فذكر أن الحالة قد أصبحت مقلقة في ١٣ أيار (مايو) نتيجة لتكوين ما يسمى باسم لجنة الأمن العام في الجزائر. وقال إن الحوادث التي أعقبت ذلك تؤدي إلى الاستنتاجات الآتية: (١) لم تتعرض السلطات التونسية بأية حال لأية حامية من القوات الفرنسية، (٢) احتفظ الشعب التونسي بهدوءه وأبائه، (٣) تشكل جميع الحوادث التي وقعت منذ ١٤ أيار (مايو) دليلا قاطعا على عدوانية القوات الفرنسية في تونس، وهي القوات التي تؤيد هذا بل تعرضها القوات الفرنسية في الجزائر. وقال إن الحوادث موضوع الشكوى الحالية تشكل حالة واضحة من حالات العدوان، إذ تتضمن اعتداء مسلحا على دولة مستقلة ذات سيادة تقوم به القوات المسلحة لدولة أخرى فوق أراضي الدولة المعتدى عليها. وطلب أن يحيط المجلس علما بالعدوان، وفقا للمادة ٣٩ من الميثاق، وأن يساعده تونس على صد ذلك العدوان بأن يضع تحت تصرف بلاده كل الوسائل الضرورية المنصوص عليها في المادة ٤٠ من الميثاق وفي المواد التالية. وقال إن للعدوان سببين أساسيين، أولهما وجود القوات الفرنسية العسكرية في تونس رغم إرادة تونس، وثانيهما الحرب الدائرة في الجزائر. وطلب إلى المجلس مساعدة تونس في اجلاء هذه القوات، كما طلب إليه، إلى أن يتم ذلك الجلاء، أن يضمن احترامها لتدابير الأمن الوقائية التي اتخذتها الحكومة التونسية بشأنها في ٨ شباط (فبراير) ١٩٥٨، ومن أهمها منع تحركاتها داخل تونس. وثانيا ينبغي أن يتخذ المجلس تدابير تضمن مراعاة جميع القوات الفرنسية

للحظر الخاص بعدم دخول وحدات البحرية الفرنسية الموانئ التونسية ، وعدم القيام بأى انزال أو امداد للقوات المظلية ، وكذلك بمنع تحليق جميع الطائرات فوق الاقليم التونسي .

٢٤٠ - ورد ممثل فرنسا تهمة العدوان الموجهة الى بلاده ، قائلا ان ساقية سيدى يوسف كانت معسكرا مسلحا للثوار الجزائريين قبل حادثة ٨ شباط ( فبراير ) ١٩٥٨ بوقف طويل . ورأى أن المعونة التي تقدمها تونس الى هؤلاء الثوار هي عدوان لاشك فيه . وقال ان تونس بموقفها هي التي تقحم سياستها في الجزائر ، لا العكس كما يزعم ممثل تونس . واذن فان انتهاك تونس مبدأ عدم التدخل هو أصل الحالة الحاضرة . وقال ان ثمة تعسفا في اشارة تونس الى المادة ٥١ من الميثاق ، اذ لم يقع عدوان مسلح من جانب فرنسا عندما احتج بهذه المادة . وفضلا عن ذلك فقد أعفيت القوات الفرنسية التابعة لمجموعة الصحراء الكبرى بجنوب تونس من تطبيق التدابير التي اتخذتها الحكومة التونسية ، وان خرق الاتفاق المبدئي الذي ينظم عمل هذه الوحدة هو بعينه سبب الحادثة التي شكت منها تونس . ولو ان الشكوى التونسية قائمة على أساس سليم ، لكان لفرنسا الحق في الاستناد الى المادة الحادية والخمسين ، والقول ان ذلك الخرق يشكل عدوانا . غير أن فرنسا لا ترغب في سلوك سبيل كهذا ، اذ هي تؤمن بوجوب التوصل الى حل عن طريق المفاوضة والتعاون . واثنى على بعثة المساعي الحميدة البريطانية الأمريكية ، مؤكدا أن المفاوضات المباشرة قد استؤنفت بين باريس وتونس في الأيام القليلة الأخيرة . وأشار الى الاتفاقات المعقودة بين فرنسا وتونس والتي أدت الى استقلال تونس ، فقال ان تونس لم تحترم التزاماتها ، ولم تكتف بذلك ، بل استخدمت ما قدمته لها فرنسا من أسلحة في مقاومة الجيش الفرنسي وحماية انشاء منظمة للثوار ، مما يدينها بجريمة اساءة الأمانة . وقال ان تونس لم تنفذ التزاماتها المقررة عليها في الميثاق ، وموقفها يتنافى وروح قرارات الجمعية العامة ، كالقرار ٢٨٨ ألف ( دورة ٤ ) المتخذ في ١٨ تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٤٩ بشأن الحالة في اليونان ، والذي دعا الدول المعنية الى الكف حالا عن تقديم المساعدة أو العون الى العصابات المقاتلة ضد اليونان .

٢٤١ - وواصل ممثل فرنسا كلامه في الجلسة ٨٢٠ التي عقدها المجلس في ٢ حزيران ( يونيه ) ١٩٥٨ ، فاستعرض الأحداث ومجرى المفاوضات المتعلقة ببقاء القوات الفرنسية المسلحة في تونس منذ الاعتراف باستقلال البلاد . وقال ان هذه الأحداث بينما تكشف

عن عدة دلائل واضحة على رغبة فرنسا في حل هذه المسألة بالمفاوضة ، تتيح للمرء ، في رأيه ، أن يتبين فيها تزايد التأثير العكسي للشوار الجزائريين على بعض السلطات التونسية . وانتقل الى حادثة رمادى ، فأوضح المركز الخاص للمنطقة ولفرقة الهجائية الآلية التابعة للقوات الفرنسية والمرابطة هناك . وأدلى ممثل فرنسا ببيان مفصل عن الحادثة ذاتها وظروفها ، يدل على أن القوات الفرنسية بعملها ، قد مارست حقها في الدفاع الشرعي ، ثم ذكر أن فرنسا لو وجدت في تعاملها مع تونس ممثلين مدركين للواجبات التي يفرضها الميثاق على كل دولة ، وللمبادئ الأساسية المنظمة للعلاقات الدولية ، لكنت جميع المشاكل المعروضة على المجلس حاليًا قد سويت منذ أمد بعيد . وقال انه ينبغي ألا يخذع أحد بأساليب تقديم الشكاوى الى المجلس عن حوادث تفتعلها تونس بنفسها . وقال ان فرنسا على استعداد للتفاوض حول المشاكل وديا ، ولكن لا يمكن المضي في المفاوضات في جو من التهديد . لذلك طلب الى المجلس أن يبرجى انعقاده بعد دعوة تونس الى المضي في المفاوضات الجارية مع فرنسا وفقا للمادة الثالثة والثلاثين من الميثاق ، والى المبادرة فورا في اقليمها الى اقرار الأوضاع اللازمة للوصول بهذه المفاوضات الى نهاية سريعة ترضي البلدين كليهما ، وذلك باعادة الحالة التي كانت قائمة قبل ١٥ أيار ( مايو ) ١٩٥٨ .

٢٤٢- ورأى ممثل العراق أن سيادة تونس قد خوقت مرارا ، وأن أمنها قد هددته القوات المسلحة لأمة تسعى تونس الى صداقتها والتعاون معها . وقال ان على فرنسا أن تحسن تكيفها مع الأحوال المتغيرة في الأزمنة الحديثة . وذكر أن السلطات العسكرية الفرنسية لم تعتد بعد احترام سيادة الدولة التونسية وكرامتها . ورأى أن حادثة رمادى تنطوي على عدوان سافر ، وأن الشكوى الفرنسية من عدم احترام تونس للاتفاقيات المبدئية قد أغفلت أن القوات الفرنسية موجودة في تونس بان خاص يسقطه أى عمل من أعمال العدوان . وقال ان على المجلس أن يعلن : (١) أن من حق تونس أن تطلب سحب جميع القوات الفرنسية من اقليمها دون قيد ولا شرط ، (٢) وأن من حقها أن تتسلح بما يكفي لدفع أى عدوان ، (٣) وأن على فرنسا أن تعترف بحرية الشعب الجزائري واستقلاله ، فالمسألة الجزائرية هي السبب المباشر لوجود القوات الفرنسية في تونس واعتداءاتها على تونس .

٢٤٣- وهنا ، قام ممثل فرنسا بناء على رخصة الكلام الاستثنائي لتبنيه الرئيس الى أن المسألة الجزائرية غير مدرجة في جدول الأعمال .

٢٤٤- وذكر الرئيس أن المسألة الجزائرية فعلا غير مدرجة في جدول الأعمال ♦

٢٤٥- وواصل ممثل العراق بيانه قائلا ان على المجلس أن يعلن أيضا: (٤) أن على فرنسا والعالم أجمع أن يعترف بأن السلام في شمال افريقيا كل لايتجزأ ، وان تونس—س والجزائر والمغرب ، عند ما تصبح كلها بلدا انا مستقلة ذات سيادة ، تكون بطبيعة الحال وحدة فدرالية واحدة ، (٥) وان لشمال افريقيا ، حين يستقل ويتحد ، حرية اقامة الارتباط مع فرنسا بعلاقات ذات طابع سياسي وثقافي واقتصادي ودفاعي ♦

٢٤٦- وأحاط ممثل فرنسا علما بالتفسيرات التي قدمها ممثل تونس الى المجلس ، ووافق على عقد جلسة أخرى في ٤ حزيران ( يونيه ) ♦

٢٤٧- وفي الجلسة ٨٢١ التي عقدها المجلس في ٤ حزيران ( يونيه ) ١٩٥٨ ، فند ممثل تونس تفصيلا الاتهامات التي وجهها ممثل فرنسا ، وعرض عددا من الوقائع التي رأى أنها تشهد بحسن نية حكومته وحرصها الدائم على تجنب الحوادث ، وعلى تضيق نطاقها ان حدثت ، وعلى بذل قصارى جهدها للحيلولة دون امتداد حرب الجزائر الى تونس ♦ وفند بوجه خاص الرأي الفرنسي القائل ان القوات الفرنسية الموجودة في منطقة رم—ادي تتمتع بمركز خاص ، وأنها معفاة من التدابير التي تطبقها حكومته في سائر أرجاء تونس ♦ وأكد أن ما يطلبه تونس ليس الا جلاء القوات الفرنسية ، وذلك كنتيجة منطقية لنيل تونس—س استقلالها ♦

٢٤٨- وذكر ممثل فرنسا أنه لن يجيب بالتفصيل على البيان الأخير لممثل تونس ♦ وأشار مع ذلك الى أن فرنسا قد اقترحت في عدة مناسبات تشكيل لجان تحقيق فرنسية—تونسية ، وأن الحكومة التونسية رفضت هذا الاقتراح ♦ كذلك أشار الى أن المساء—دة التي تقدمها تونس الى الثوار هي علة معظم حوادث الحدود ، وذكر أن التغييرات التي أدخلتها تونس على الحالة القائمة قبلا هي سبب الحادث الأخير ♦ واقترح ارجاء الجلسة ح—تى ١٨ حزيران ( يونيه ) ١٩٥٨ لكي يتاح للطرفين اجراء المباحثات ♦

#### القرار المتخذ : اعتمد الاقتراح الفرنسي دون اعتراض ♦

٢٤٩- وفي الجلسة ٨٢٦ المنعقدة في ١٨ حزيران ( يونيه ) ١٩٥٨ ، أنهى ممثلا فرنسا وتونس الى المجلس أنه قد اتفق ، في الرسالتين المتبادلتين في اليوم السابق بين

وزير الخارجية التونسية والقائم بالأعمال الفرنسي في تونس ، على جلاء جميع القوات الفرنسية من تونس خلال أربعة أشهر ، فيما عدا تلك المرابطة في بيزرته • وسوف تجرى مفاوضات بشأن وضع نظام مؤقت للقاعدة الموجودة في بيزرته •

### الفصل الرابع

الرسالة المؤرخة في ٢٠ شباط (فبراير) ١٩٥٨ والموجهة  
من ممثل السودان الى الأمين العام

٢٥٠ - أرسل الممثل الدائم للسودان ، رسالة مؤرخة في ٢٠ شباط (فبراير) ١٩٥٨ (م/٣٩٦٣) طلب فيها عقد جلسة عاجلة لمجلس الأمن ، لمناقشة الحالة الخطيرة القائمة على الحدود السودانية المصرية ، والناجمة عن حشد قوات مصرية كبيرة تتحرك صوب الحدود السودانية • وذكّر رئيس وزراء السودان في رسالة مرفقة بالأولى ، أن الحكومة المصرية قد أرسلت الى الحكومة السودانية في ١ شباط (فبراير) ١٩٥٨ مذكرة طالبت فيها بالسيادة على الاقليمين السودانيين الآتين : (أ) الجزء الشمالي الشرقي من السودان ، شمال خط عرض ٢٢ شمالا ، (ب) والجزء من السودان الواقع شمال بلدة وادي حلفا ، والذي يشمل منطقة صرص ، وضبيرة ، وفرص • وقد طلبت المذكرة المصرية تسليم هذين الاقليمين الى مصر • كذلك طلبت مصر في مذكرة مؤرخة في ٩ شباط (فبراير) اشراك سكان هاتين المنطقتين في استفتاء مصرى كان مزعما اجراؤه في ٢١ شباط (فبراير) • ورغم ما قدمته الحكومة السودانية الى الحكومة المصرية من احتجاجات عديدة تطلب فيها اتاحة الوقت الكافي لها لدراسة المسألة - التي أثبتت في وقت يتأهب السودان فيه لاجراء انتخابات عامة في ٢٧ شباط (فبراير) - فان الحكومة المصرية أعلنت الحكومة السودانية في ١٦ شباط (فبراير) أنها قررت أن ترسل الى المنطقتين المشار اليهم مواطنين للاستفتاء تصحبهم قوات من سلاح الحدود لاجراء الاستفتاء المصرى • وقد سافر وزير خارجية السودان الى القاهرة في ١٨ شباط (فبراير) في محاولة ترمي الى ايجاد تسوية ودية للنزاع ، ولكن جهوده ذهبت عبثا ، هذا والأنباء تشير الى تسلل قوات مصرية كبيرة عند الحدود السودانية المصرية • وجاء أخيرا في الرسالة المرفقة أن السودان يلتزم من مجلس الأمن أن يجتمع فورا ويبدل مساعيه الحميدة لابقاف العدوان المصرى الوشيك • وتعد حكومة السودان بالاضافة الى ذلك أن تقدم كافة الأدلة لاثبات مالها من حقوق

لا شك فيها في الاقليمين المتنازع عليهما ♦

القرار المتخذ : أدرج مجلس الأمن المسألة في جدول أعماله في جلسته رقم ٨١٢  
المنعقدة في ٢١ شباط (فبراير) ١٩٥٨ ، ودعا الطرفين المعنيين الى الاشتراك في المناقشة ♦

٢٥١- وأكد ممثل السودان أن حكومته بذلت قصارى جهدها لتجنب عرض شكواها على الأمم المتحدة ، واستنفدت جميع امكانيات الوصول الى حل سلمي عادل خلال الفترة القصيرة المتاحة لها ♦ وقال ان الحدود الادارية القائمة بين السودان ومصر ، والمؤكد في عدد من الأوامر والقرارات ، قد ظلت بلا تغيير طوال ما يربو على خمسة وخمسين عاما ، كما أنها كانت موضوع اتفاق بين دولتي الحكم الثنائي السابقتين ♦ ولم تشترك المنطقتان التي تطالب بهما مصر في الانتخابات المصرية السابقة ، كما أن مصر لم تعترض عند ما اشتركت هاتان المنطقتان في انتخابات سودانية ♦ ويبدو أن مصر تريد أن تواجه السودان بأمر واقع ♦ وفي حين أن حكومته قد أكدت استعدادها للبدء في مباحثات مع مصر فور انتهاء الانتخابات السودانية ، نجد أن مصر قد رفضت ارجاء النظار في المسألة حتى ذلك الحين ، بل انها ألحت ألا تعقد الانتخابات السودانية في المنطقتين المشار اليهما ، وفي هذا تعد واضح على سيادة السودان ♦ ثم لخص الممثل السوداني عددا من التدابير التي اتخذتها حكومته لتسوية المسألة سلميا ♦

٢٥٢- وتحدث ممثل مصر ، فعدد أواصر الصداقة والأخوة التي تربط مصر بالسودان ، ثم أكد أن مصر ، حين كانت إحدى دولتي الحكم الثنائي ، قد اعترفت بالسودان كدولة مستقلة ذات سيادة ، وسوت وديا عدة مسائل مع السودان ♦ لذلك فحكومته تأسف للقرار المتسرع الذي اتخذته حكومة السودان بعرض المسألة الحالية على مجلس الأمن بعد أن رفضت عدة اقتراحات تقدمت بها مصر ، وقبل أن تستنفد جميع الوسائل السلمية ، كالالتجاء مثلا الى جامعة الدول العربية ، المنبثقة عن ، اتفاق اقليمي ، و كمدلول المادة الثالثة والثلاثين من الميثاق ♦ وقال ان استخدام تعبير ، العدوان الوشيك ، في الرسالة السودانية الى مجلس الأمن كان استخدا غير موفق ♦ وذكر أنه ليست لدى مصر قوات قرب الحدود السودانية فيما عدا حرس الحدود ♦ وقال انه سيتمنع عن مناقشته النواحي القانونية للمسألة ، رغم ما لمصر من حقوق مشروعة في المناطق موضوع النزاع ♦

٢٥٣- ثم ذكر الممثل المصري أنه أخبر الأمين العام ، حين أعرب له الأخير عن

قلقه للحالة القائمة على طول الحدود السودانية المصرية ، بأن حكومته ستتخذ من السودان موقفا سلميا وديا ، وبأنها عازمة على تجنب أى فعل أو قول قد يؤدي الى تغيير هذا الموقف . وأضاف أن حكومته عمدت أخيرا ، تحدوها روح التساهل والتفاهم هذه ، الى نشر بيان أعربت فيه عن عزمها على ارجاء تسوية مسألة الحدود الى ما بعد الانتخابات السودانية . وسوف تبدأ المفاوضات لتسوية جميع المسائل التي لم يبت فيها بعد اختتام الحكومة السودانية الجديدة .

٢٥٤- وأدلى ممثلو الولايات المتحدة واليابان والمملكة المتحدة والعراق وفرنسا وكندا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ببيانات أعربوا فيها عن أملهم في أن يتمكن الطرفان من تسوية المسألة سلميا عن طريق المفاوضات ، وأن يتمتع أى الطرفين في هذه الأثناء عن عمل ما قد يؤدي الى تفاقم الحالة . وختم رئيس المجلس الجلسة بتلخيص آراء المجلس ومفادها أن المجلس أحاط علما بتأكيدات ممثل مصر بشأن ارجاء تسوية مسألة الحدود الى ما بعد الانتخابات السودانية .

#### الفصل الخامس

الشكوى المقدمة من ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى رئيس مجلس الأمن في رسالته المؤرخة في ١٨ نيسان ( أبريل ) ١٩٥٨ ، وعنوانها : " التدابير العاجلة اللازمة لوضع حد لتطبيقات طائرات الولايات المتحدة الحربية المسلحة بقنابل ذرية وهيدروجينية في اتجاه حدود الاتحاد السوفياتي " .

- \* -

#### الفرع الأول

ادراج البند في جدول أعمال المجلس

٢٥٥- ذكر الممثل الدائم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في رسالته المؤرخة في ١٨ نيسان ( أبريل ) ١٩٥٨ ( م أ / ٣٩٩٥ ) ، أن تهديد قضية السلام الناجم عن تعدد تطبيقات قاذفات القنابل التابعة للولايات المتحدة والمحملة بالقنابل الهيدروجينية في اتجاه حدود الاتحاد السوفياتي ، قد جعل من المحتم أن ينظر مجلس الأمن



دون ابطاء في شكوى الاتحاد السوفياتي ذات العنوان التالي « التدابير العاجلة اللازمة لوضع حد لتحليقات طائرات الولايات المتحدة الحربية المسلحة بقنابل ذرية وهيدروجينية في اتجاه حدود الاتحاد السوفياتي » ♦

القرار المتخذ : أدرج المجلس البند في جدول أعماله في جلسته رقم ٨١٣ المنعقدة في ٢١ نيسان (ابريل) ١٩٥٨ ♦

### الفرع الثاني

نظر مجلس الأمن في المسألة في جلسته رقم ٨١٣ المنعقدة في ٢١ نيسان (ابريل) ١٩٥٨

٢٥٦- وفي الجلسة رقم ٨١٣ ، تقدم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بمشروع القرار الآتي (م أ/٣٩٦٣) :

« ان مجلس الأمن ،

» وقد درس المسألة المعروضة من الاتحاد السوفياتي بشأن » التدابير العاجلة اللازمة لوضع حد لتحليقات طائرات الولايات المتحدة الحربية المسلحة بقنابل ذرية وهيدروجينية في اتجاه حدود الاتحاد السوفياتي » ،

» واذ يرى أن ممارسة مثل هذه التحليقات تزيد من توتر العلاقات الدولية ، وتشكل خطراً على أمن الأمم ، وتؤدي باستمرارها الى خرق السلام العالمي واندلاع حرب ذرية مبيدة ،

» ويدعو الولايات المتحدة الى الامتناع عن ارسال طائراتها الحربية المحملة بالقنابل الذرية والهيدروجينية في اتجاه حدود الدول الأخرى بغية تهديد أمنها أو القيام بتدابير عسكرية » ♦

٢٥٧- وذكر ممثل الاتحاد السوفياتي أن المسألة المعروضة على المجلس لها أهميتها القصوى لصيانة السلم والأمن الدوليين ♦ وقال ان طائرات سلاح الطيران التابع للولايات المتحدة والمحملة بقنابل ذرية وهيدروجينية قد حلقت في الآونة الأخيرة مرارا فوق المناطق

القطبية في اتجاه الاتحاد السوفياتي • وظروف هذه التحليلات معروفة معرفة كافية من تقارير «اليونيتد برس»، التي أيدتها قيادة سلاح الطيران التابع للولايات المتحدة، والتي يتضح منها أنه كلما دلت شبكات الرادار التي أقامتها الولايات المتحدة على وجود أشياء غير معروفة الهوية، ظن العسكريون الأميركيون أنها قذائف موجهة، أو صواريخ اندفاعية، أو ما شابه ذلك • وقد دل البحث الدقيق في كل مرة على أن هذه الصور الظاهرة على شبكات الرادار ناتجة عن تدخل الكتروني أو عن شهب صغيرة • وحتى الآن كانت طائرات الولايات المتحدة تعود إلى قواعد ما بمجرد اتضاح زيف الانذار • ولكن إذا لم يتيقن رجال الجيش الأمريكي في الوقت المناسب من أن الشهاب الطائر ليس قذيفة موجهة، فقد تقترب الطائرات الأمريكية من حدود الاتحاد السوفياتي، وتؤدي الضرورات الدفاعية لهذا البلد الأخير إلى اتخاذ تدابير عاجلة لمواجهة التهديد والتخلص منه • ومن جهة أخرى فقد كشفت شبكات الرادار في الاتحاد السوفياتي بدورها عن صور سببتها الشهب الصغيرة أو التدخل الإلكتروني • ولو قام سلاح الطيران السوفياتي بدوره بالتحقيق من مطاراته في مثل هذه الحالات، لكان من المحتمل أن تلتقي الأسراب الجوية من الجانبين وتنتهي إلى أن العدو يشن هجوماً فعلياً • وعندئذ يجد العالم نفسه في أتون حرب ذرية • وقال أن الأمم المتحدة تكون متهاونة في أداء واجبها في صيانة السلم والأمن الدوليين أن لم تتخذ التدابير اللازمة لإزالة الخطر الناجم عن محاولات قاذفات القنابل الأمريكية الاقتراب من حدود الاتحاد السوفياتي لأغراض عدوانية • ووصف هذه التحليلات بأنها تكشف عن سياسة مبيتة محددة المعالم، تتضمن أعداد الولايات المتحدة وحلفائها في كتلة شمال الأطلسي لحرب ذرية صاروخية • وأن الولايات المتحدة لتتخذ تلك التدابير الخطيرة التي تهدد السلم في نفس الوقت الذي تجرى فيه الاستعدادات لعقد مؤتمر لرؤساء الحكومات من أجل تخفيف التوتر الدولي وإزالة خطر حرب جديدة • أما الاتحاد السوفياتي فقد قام بتخفيض واسع النطاق لقواته المسلحة، وقرر أن يوقف منفرداً تجارب جميع أنواع الأسلحة الذرية والهيدروجينية • وقد اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الثانية عشرة بالإجماع قراراً بشأن التعاييش السلمي بين الدول • غير أن أفعال الولايات المتحدة، من أمثال ذلك الفعل الذي قدم الاتحاد السوفياتي شكواه منه، لا تتماشى مع ذلك القرار •

٢٥٨- وقال أن البعض قد يدعي أن الاتحاد السوفياتي يثير هذه المسألة لأغراض الدعاية • غير أن الاتحاد السوفياتي لا يهتم أن يقال عنه أنه يقوم بدعاية للسلام،

وهو يرحب بقيام الولايات المتحدة بدعاية مماثلة \* والاتحاد السوفياتي يعلق أهمية عظمى على دور الأمم المتحدة في ضمان السلام ، ويتوقع من المجلس أن يتخذ بشأن المسألة موقفاً يتمشى مع مبادئ المنظمة ومقاصدها \*

٢٥٩ - وتحدث رئيس المجلس بوصفه ممثل الولايات المتحدة الأمريكية ، فقال أن التهمة السوفياتية باطلة ، وأن الولايات المتحدة لم تفعل شيئاً يهدد السلام بأى خطر \* وأن الولايات المتحدة لم تفعل أى شيء لا يتمشى تماماً مع ما يسمى بقرار التعايـش السلمي \* وليس بين ما فعلته الولايات المتحدة ما يمكن أن لا يعد أفعالا يقتضيهم الدافع الشرعي عن النفس ، قامت بها الولايات المتحدة في وجه مقاومة مستمرة لجهود لاحتلالها بذلتها طوال ما يربو على عشر سنوات لتسوية الخلافات بينها وبين الاتحاد السوفياتي عن طريق المفاوضات \* ولم تتمكن الولايات المتحدة ، رغم محاولاتها العديدة ، من تبين أى استعداد من جانب الاتحاد السوفياتي لاتخاذ خطوات ايجابية نحو تخفيف التوتر ، وإزالة المخاوف ، وتحرير جميع الموارد لاستخدامها في أغراض انشائية سلمية \* وفي الآونة الأخيرة ، أدار الاتحاد السوفياتي ظهره للأمم المتحدة ، وللجنة نزع السلاح ، وللمجلس الأمن ، ولقرار الجمعية العامة ، وللأساليب الدبلوماسية المعتادة ، ولجميع الأجهزة المتوفرة للمشاركة والمفاوضة ، وطلب عقد اجتماع لرؤساء الحكومات ، وأعلن أن غرضه من ذلك هو تخفيف التوتر وحل المشاكل القائمة \* وشمة مباحثات دبلوماسية على أعلى مستوى مع الحكومة السوفياتية للبحث في امكانيات اتفاق يتحقق به هدف السلام \* وأنه لمن المحير أن توجه اتهامات تهدد السلام الى الولايات المتحدة في الوقت الذي يحاول فيه ممثلو الولايات المتحدة والحكومة السوفياتية استئناف المباحثات الجديدة \* وأن حكومة الولايات المتحدة لتأسف كل الأسف لهذا العمل يقوم به الاتحاد السوفياتي بينما يعلن قادته رغبتهم في عقد اجتماع لرؤساء الحكومات \* وقال انه يـود أن ينظر المجلس الى المسألة الواردة في الشكوى السوفياتية في ضوء هذه الظروف \*

٢٦٠ - وأكد ممثل الولايات المتحدة امكان حدوث هجوم مفاجيء ، كما أكد القوة التدميرية للأسلحة الحديثة ، ثم قال ان الولايات المتحدة مضطرة الى اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لحماية نفسها ، وذلك حتى تتخذ ترتيبات دولية تبعد كل المخاوف من وقوع هجوم مفاجيء \* ومع ذلك فلم تنطلق طائرات القيادة الجوية الاستراتيجية الا على نحو محكم مرسوم بدقة \* وذكر أنه يتبع اجراء يضمن ألا تتجاوز أية طائرة من هذه حدودها المقررة ، التي تبعد كثيراً عن الاتحاد السوفياتي أو الدول الدائرة في فلكه ، الا بأوامر

أضافية صريحة ، لا يملك إصدارها الا رئيس الولايات المتحدة • وذكر أن الطرق التي تسلكها الطائرات والاجراءات المتبعة في طيرانها لا يمكن أن تتطوى بحال على استقزاز ، بل لا يمكن أن تكون أسبابا عرضية للحرب • وأكد أنه ليس للولايات المتحدة أغراض عدوانية ضد أي بلد ، وأن أقوالها وأفعالها تغني عن كل تعليق • وذكر أنه لو اتبع نظام للتفتيش المتبادل ، كاقترح السماوات المفتوحة الذي قدمه الرئيس ايزنهاور في جنيف عام ١٩٥٥ ، لما أمكن شن هجوم جوى شامل في السر • غير أن الاتحاد السوفياتي رفض التعاون على ايجاد نظام حقيقي للتفتيش ، بل رفض بامتناع الاقتراحات الخاصة بايجاد نظام كهذا على نطاق ضيق في المنطقة القطبية • ولو أن الاتحاد السوفياتي يبحث عن وسيلة للمساهمة في السلام ، وفي نزع السلاح خاصة ، لقام بأمر منها الموافقة على عقد جلسة للجنة نزع السلاح ، التي وسعت عضويتها في دورة الجمعية العامة الماضية ، لالشيء الا تلبية لرغبة الاتحاد السوفياتي • وقد تقدمت الولايات المتحدة عاما بعد آخر باقتراحات جديدة وحلول مختلفة : فمشروع باروخ ، ومشروع استخدام الذرة في الأغراض السلمية ، ومشروع السماوات المفتوحة ، واقتراحات توحيد ألمانيا وكوريا ، واقتراحات التبادل الحر للمعلومات والأفكار ، والاقتراحات التي أدت الى تحرير النمسا ، هذه كلها قليل من كثير من بوادر الولايات المتحدة ، بينما لم يتمكن الاتحاد السوفياتي في أي وقت من كسب تأييد الأمم المتحدة لأية قضية رئيسية تنادي بها دعايته • وقال ان التشهير بالولايات المتحدة ، كما يفعل الاتحاد السوفياتي في الجلسة الحالية ، ليس فعل بلد يرغب في نجاح مؤتمر للأقطاب ، ولا فعل بلد يرغب في السلام •

٢٦١- وذكر ممثل كندا أنه لا يجد مبررا كافيا لدعوة المجلس الى اجتماع عاجل • وأكد أن المجلس ينبغي أن لا يستخدم ندوة للبيانات والمناورات التي ترمي الى اشاعة القلق والشك في الشؤون الدولية • وقال ان مما يزيد من قلق كندا ، أن الاتحاد السوفياتي قد رفض ساخرا الاقتراحات الايجابية ضد الهجوم المفاجيء ، وقد كان لكندا نصيب كبير في هذه الاقتراحات • ولو أن مزاعم الاتحاد السوفياتي جدية ، لوجب ربطها بتدابير ترمي الى تخفيف خطر الهجوم المفاجيء • ولكن الذي حدث هو أن المجلس قد استمع الى خطبة ثائرة لم تعالج شيئا من المشاكل القائمة • وقال ان كندا مرتبطة مع حلفائها ببعض الاتفاقات الدفاعية الأساسية ، وهي تحترم الاستمرار فيها بأي صورة لازمة • على أنها لاتضم نوايا عدوانية أو استفزازية ، وقد سبق لها أن أوضحت ذلك

للحكومة السوفياتية \* وأشار الى الرسائل المتبادلة بين رئيسي الحكومتين الكنديين والسوفياتية في كانون الثاني (يناير) ١٩٥٨ ، مؤكداً أن كندا مازالت على استعداد للتعاون في وضع تدابير التفتيش والرقابة المتعلقة بالاقليم الكندي ، وذلك كجزء من اتفاق لنزع السلاح ، وأعرب عن أسفه لرفض الاتحاد السوفياتي الاقتراحات المتعلقة بالمنطقة القطبية لأنها غير مهمة \* وناشد الاتحاد السوفياتي أن يتعاون في اقامة نظام للمراقبة والتفتيش في تلك المنطقة \*

٢٦٢- ونبه ممثل الصين الى أن المادة الثالثة والثلاثين من الميثاق تلزم أطراف أى نزاع بالالتجاء أولاً الى المفاوضة ، والتحقيق ، والوساطة ، وغيرها من وسائل التسوية السلمية \* وقال ان الاتحاد السوفياتي قد أظهر ، بعدم تقديمه احتجاجات في هذا الشأن الى حكومة الولايات المتحدة ، وبالتجائه الى الدعاية في المجلس ، أنه لايهتم بتخفيف حدة التوتر الدولي ، وانما بفتح جبهة جديدة في الحرب الباردة \* وأعرب عن اقتناعه بأن البند لا يستحق من المجلس بحثاً جدياً \* وقال ان الخطوة النافعة الوحيدة هي الاتفاق على منع الهجوم المفاجيء \* ولكن مما يؤسف له أن العقوبات التي وضعها الاتحاد السوفياتي قد حالت دون اعتماد القرارات الانشائية في هذا الصدد \*

٢٦٣- وأوضح ممثل فرنسا أن الاتحاد السوفياتي قد استند الى قرار التعايش السلمي ، وأغفل قرار نزع السلاح الذي ينص على عقد اللجنة الفرعية لنزع السلاح وتشكيل أفرقة من الخبراء الفنيين لدراسات نظم التفتيش ، ولاسيما التفتيش الذي يحول دون امكان وقوع هجوم مفاجيء \* وقال ان الاتحاد السوفياتي ذاته هو الذي شل الأعمال التي كان مفروضاً أن تؤدى الى وضع نظام يرمي الى تجنب قيام حالة مماثلة للحالة المعروضة الآن على المجلس \* وقال ان هذه التناقضات لا يمكن تفسيرها الا على أساس الرغبة في الدعاية \* وتساءل عن الحكمة في دعوة المجلس فوراً الى بحث مسألة لم تكن جديدة \* وقال ان التحليقات المشار اليها مستمرة منذ عدة سنوات ، ويبررها عدم وجود اتفاقات بهذا الشأن بسبب رفض الاتحاد السوفياتي عقد مثل هذه الاتفاقات ، بل يبررها أيضاً أيهما تهديدات الاتحاد السوفياتي الدائمة باستخدام الأسلحة الذرية ، وسياسة التدخل الدائم التي يتبعها \* وقال ان الحلول البناية سهلة المنال \* فمن الممكن اجتماع لجنة نزع السلاح في الحال ان كان الاتحاد السوفياتي مستعداً للاشتراك في أعمالها \* وقال من الأمور المثبطة حقاً أن تعرض هذه الشكوى على المجلس في نفس الوقت الذي يشرف فيه بموسكو في التحضير لمؤتمر الأقطاب \*

٢٦٤- وأعرب ممثل المملكة المتحدة عن مشاطرته ممثل فرنسا آراءه في هذا الصدد • وقال انه طالما لا يوجد نظام متفق عليه لنزع السلاح ، فمن واجب العالم الحر ، حماية لنفسه ، أن يكون على استعداد دائم لرد أى هجوم ، وقال ان المملكة المتحدة واثقة من أن حكومة الولايات المتحدة قد اضطلعت بنصيبها من هذه المهمة وتولت تنفيذه باحساس عميق بالمسؤولية • وقال ان في الحضور الى المجلس أو الى الجمعية العامة لأغراض الدعاية اساءة استخدام الاجراءات الأمم المتحدة ، وقال انه من غير المعقول حقاً أن يقال ان التدابير التي يشكو منها الاتحاد السوفياتي ترمي الى تهديد أمن بلدان أخرى •

٢٦٥- وأعرب ممثل اليابان عن أسفه لأن الشكوى قد قدمت دون مشاورات سابقة بين الفريقين ، لاسيما وطائرات الأمم المتحدة كانت تقوم بالتحقيقات المشار اليها طوال عدة سنوات • ورأى ضرورة ايلاء الاعتبار الحق لتأكيدات الولايات المتحدة ، القائلة انه قد اتخذت جميع التدابير لازالة أى سبب عرضي للحرب الذرية ، وأن التحقيقات ترمي الى التحوط من الهجوم المفاجيء • وقال ان الوقائع المحيطة بهذا الموضوع هي انعدام الثقة بين الأمم ، والخوف من الهجوم المفاجيء ، وما ينجم عن ذلك من توتر دولي • وقد ردد الاتحاد السوفياتي استعداده للمساهمة في تحسين الموقف الدولي ، وترى الحكومة اليابانية أن الطريقة المؤكدة لتحقيق هذه الغاية هي تسوية مشكلة نزع السلاح تحت رعاية الأمم المتحدة • وقال ان مشروع القرار السوفياتي لايفي بمقتضيات هذا الهدف • وحث الدول المعنية على بذل أقصى الجهود لاستئناف المفاوضات من أجل الوصول الى اتفاق على نزع السلاح ، وأعرب عن رغبته الصادقة في أن تتعقد جلسة للجنة نزع السلاح دون ابطاء •

٢٦٦- ورأى ممثل العراق أن التهم السوفياتية لاتسهل المحادثات التي تدور حالياً لعقد اجتماع للأقطاب • وقال ان جميع الاسباب تدعو الى تصديق الولايات المتحدة في رفضها التهمة القائلة ان طائراتها تهدد السلم والأمن ، وأن وفده لايقبل هذه التهمة • وذكر أن وفده يأمل باخلاص أن يبذل كل جهد لازالة خطر الحرب ، عن طريق التفاوض السلمي وفقاً للميثاق ، وفي اطار توصيات الجمعية العامة •

٢٦٧- ورأى ممثل كولومبيا أن موقف الولايات المتحدة سليم تماماً ، وأنه لايسعه تأييد مشروع القرار السوفياتي • وأشار الى موقف حكومته أثناء مناقشة موضوع نزع السلاح

في الدورة الثانية عشرة للجمعية العامة ، فأكد تأييدها للأساليب التي اقترحتها الولايات المتحدة والدول الغربية والخاصة بنزع السلاح في ظل نظام للمراقبة •

٢٦٨- ورأى ممثل بناما أن التهم السوفياتية ضارة حقا ، وانها تمثل تهقرا في الطريق الذي أمكن قطعه حتى الآن نحو عقد مؤتمر للأقطاب • ودعا الدول الكبرى الى حل خلافاتها ، ولا سيما ما يتصل منها بميدان نزع السلاح ، وذكر أنه سيقترع ضد مشروع القرار السوفياتي •

٢٦٩- واقترح رئيس المجلس ، وهو ممثل الولايات المتحدة الأمريكية ، اجراء الاقتراع على مشروع القرار السوفياتي ، فأعرب ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية عن رغبته في الاجابة باسم حكومته على الاسئلة التي أثارها ممثلو الولايات المتحدة والبلدان الأخرى ، والمتعلقة بأمور منها نزع السلاح • لذلك اقترح ارجاء الجلسة حتى الساعة الثالثة بعد ظهر اليوم التالي • وعند ما رفض اقتراحه ، عاد فاقترح ارجاء الجلسة حتى العاشرة والنصف من صباح اليوم التالي •

٢٧٠- ورأى ممثلا المملكة المتحدة وكولومبيا أنه لما كان أعضاء المجلس قد أعربوا عن آرائهم في مشروع القرار السوفياتي ، فإن ارجاء اتخاذ قرار بشأنه يتعارض مع الطلب الذي تقدم به الاتحاد السوفياتي ذاته بشأن النظر العاجل في المسألة • وقال ان من الممكن ، من جهة أخرى ، أن يجتمع المجلس ثانية لسماع آراء الممثل السوفياتي حول المسائل الأخرى التي أثرت في الردود التي أقيمت على بيانه •

٢٧١- وبعد أن رفض الاقتراح السوفياتي الثاني ، ذكر ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أن ما حدث هو محاولة لخنق المناقشة • وأشار الى بيانات وزارة خارجية الولايات المتحدة ووزير الدفاع والخبراء العسكريين للولايات المتحدة ، وكذلك الى التقارير الواردة في صحف الولايات المتحدة ، فذهب الى أنها تؤيد ان طائرات الولايات المتحدة العسكرية تقوم بتحليقات استفزازية في اتجاه حدود الاتحاد السوفياتي • أما التأكيدات التي جاء فيها أن هذه التحليقات تخضع لرقابة دقيقة وأنها لا تنطوي على خطر شن حرب ذرية بطريقة عرضية أو استفزازية ، فلا تكفي لتبديد مخاوف الشعوب أو للاقلال من خطورة المسألة • وقال ان التجارب قد دلت على أنه لا يوجد حتى الآن نظام مأمون تماما للاحتياط من الأخطار التي تجرّها الانذارات الكاذبة • كذلك ليس

للمرء أن يغفل عوامل مثل السلوك البشري \* فربما كان هناك مثلاً أنصار لنظرية الحرب الوقائية من بين ملاحى الطائرات التي تحمل قنابل ذرية في اتجاه أهداف داخل الاتحاد السوفياتي ، وحين يخلق هؤلاء اشر انداز ، متجهين صوب هدف في الاتحاد السوفياتي بسبب هجوم مزعوم صادر عن هذا البلد ، فربما طبقوا نظرية الخربة الأولى \*

٢٧٢— أما عن التلميحات القائلة ان لجوء الاتحاد السوفياتي الى المجلس قد يعرقل المحادثات الخاصة بعقد اجتماع للأقطاب ، فقد رأى أن مما يخالف المنطق أن يقال ان الطرف الشاكي من التحقيقات الاستفزازية يعرقل هذه المحادثات ، وأن يقال في الوقت نفسه ان هذه التحقيقات ذاتها ، التي تهدد السلام بالخطر ، ليس لها أى تأثير سيء في المحادثات \*

٢٧٣— وقال انه فيما يتعلق بايجاد نظام للانداز المبكر من أجل منع الهجومات المفاجيء ، فان الاتحاد السوفياتي قد تقدم في ١٠ أيار (مايو) ١٩٥٥ باقتراحات ، كجزء من برنامج شامل لنزع السلاح \* وقال ان خطر الحرب الذرية لا يمنع الا بحظر الأسلحة الذرية \* وأن مسائل نزع السلاح لا يمكن أن تحل بقوة الأصوات \* على أن الدول الغربية تحاول إعادة مفاوضات نزع السلاح المتعثرة الى أجهزه عاجزة ، بسبب تكوينها ، عن معالجة المسألة \* والوسيلة الوحيدة لمعالجة هذه المسألة هي نظرها في مؤتمر لرؤساء الحكومات ، ولكن هذا المؤتمر لم يتيسر عقده حتى الآن نظرا الى مقاومة الولايات المتحدة في المقام الأول ، والمملكة المتحدة وفرنسا في المقام الثاني \*

٢٧٤— وأخيرا ذكر ممثل الاتحاد السوفياتي أن ممثل الولايات المتحدة قد تهرب من المناقشة الحرة في المجلس ، ولجأ الى طريقة الاقتراع \* ولذا فانه يسحب مشروع قراره احتجاجا منه على ذلك \*

### الفرع الثالث

#### استئناف مجلس الأمن النظر في المسألة

٢٧٥— في الجلسة ٨١٤ التي عقدها المجلس في ٢٩ نيسان (ابريل) ، قدم ممثل الولايات المتحدة الأمريكية مشروع القرار الآتي (م أ/٣٩٦٥) :



» وان مجلس الأمن ،

» وان ينظر مرة أخرى في البند المقدم من الاتحاد السوفياتي بتاريخ ١٨ نيسان (ابريل) ١٩٥٨ ،

» وان يلاحظ نمو القدرة المتزايدة على الهجوم المفاجيء الشامل ، ولاسيما لدى الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية ،

» وان يعتقد أن ايجاد التدابير الكفيلة بتبديد المخاوف من هجوم مفاجيء شامل كهذا يساعد على تخفيف التوتر ويساهم في زيادة الثقة بين الدول ،

» وان يحيط علما ببيانات بعض أعضاء المجلس بشأن الأهمية الخاصة للمنطقة القطبية ،

» يوصي بالمبادرة الى انشاء المنطقة الشمالية للتفتيش الدولي ضد الهجوم المفاجيء التي تشمل المنطقة الواقعة شمال الدائرة القطبية مع بعض الاستثناءات والاضافات ، وهي المنطقة التي درستها اللجنة الفرعية لنزع السلاح التابعة للأمم المتحدة ، والمؤلفة من الاتحاد السوفياتي وكندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ، خلال شهر آب (أغسطس) ١٩٥٧ ،

» ويدعو الدول الخمس المذكورة ، ومعها الدانمارك والنرويج وأية دولة أخرى لها اقليم يقع شمال الدائرة القطبية وترغب في ادراج مثل هذا الاقليم ضمن منطقة التفتيش الدولي ، الى المبادرة فورا الى تعيين ممثلين للاشتراك في مباحثات مباشرة ، بغية الاتفاق على الترتيبات الفنية اللازمة ،

» ويقرر ابقاء هذه المسألة في جدول أعماله لاستئناف النظر فيها عند اللزوم ».

٢٧٦- وقدّم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية مشروع قرار (م أ/٣٩١٧) مماثلاً لمشروع القرار الذي سحبه في الجلسة السابقة (م أ/٣٩٩٣) ، مع اضافة الفقرة الآتية :

» ان يدرك ضرورة اتخاذ خطوات في أقرب وقت ممكن لتجنب خطر حرب ذرية ولتخفيف التوتر الدولي ، يلاحظ بارتياح أن محادثات مبدئية تجرى بين الدول المعنية ، لأجل

عقد مؤتمر للأقطاب يناقش عددا من المشاكل الملحة ، بما فيها مسألة وضع التدابير اللازمة لتجنب خطر الهجوم المفاجيء ، ويعرب عن أمله في أن ينعقد مؤتمر القمم في أقرب وقت ممكن ♦

٢٧٧- وتحدث رئيس المجلس ، بوصفه ممثلا للولايات المتحدة الأمريكية ، فأكد أنه لو علمت كل دولة علم اليقين أنه لا توجد امكانية شن هجوم مفاجيء عليها ، لتضائل الخوف من الحرب ، ولأمكن المضي قدما في اتخاذ تدابير هامة لنزع السلاح ♦ واقترح المضي في مشروع منطقة التفتيش القطبية دون انتظار للاتفاق على نزع السلاح في مجموعته ، مستندركا أن ذلك لا ينتقص من اعتقاده بوجوب العودة عاجلا الى اجراء المباحثات في هذه المسألة العامة ♦ وانتقل بعد ذلك الى استعراض مقدمات اقتراحه وتفاصيله ، مؤكدا أن هذا الاقتراح قد قدم بمعزل تماما عن الموضوع العام ، موضوع نزع السلاح ♦ وأشار الى أن الترتيبات الفنية لنظام التفتيش في المنطقة القطبية هذا ينبغي أن توضع خلال المباحثات بين جميع الدول ذات الأقاليم الواقعة في هذه المنطقة ، والتي ترغب في ادراجها في منطقة التفتيش ♦ وأكد أن النتيجة النهائية لهذه المحادثات ينبغي أن ترضي جميع الأطراف ، وهو تحفظ يحمي الجميع ♦ فاذا استطاعت هذه الدول المضي تدريجيا ، والاستهلال بتجربة ضيقة النطاق ، فسوف يؤدي ذلك الى تيسير التوسع التالي في نظام التفتيش الجوي ♦

٢٧٨- وأعرب ممثل السويد عن تأييده لمشروع القرار المقدم من الولايات المتحدة ، ولكنه تقدم بتعديل عليه ينص على أن تضاف ، قبل الفقرة الأخيرة ، الفقرة الآتية (م/ ٩٩٨ / ٣) :

” يعرب عن رأيه في أن هذه المباحثات قد تكون أساسا مفيدا للمداولات الخاصة بمشكلة نزع السلاح في مؤتمر القمة الذي تجرى في الوقت الحالي محادثات لعقده ” ♦

٢٧٩- ورأى ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أن الولايات المتحدة وحدها هي التي تهدد السلام ، وأن في استطاعتها أن تؤمن العالم من خوف وقسوع حرب ذرية مفاجئة اذا قررت وضع حد للتحليقات موضوع المناقشة ♦ ورأى أيضا أن الولايات المتحدة تقوم بمناورة تضليلية ، ترمي الى استبدال مناقشة التفتيش في المنطقة القطبية بمسألة ايقاف هذه التحليقات ، وذلك لكي تتجنب اتخاذ التدابير التي قد تزيد — ما تخلقه هذه التحليقات من توتر ♦ ورد الزعم القائل ان الولايات المتحدة مهددة

بخطر هجوم مفاجيء يقع عليها من الاتحاد السوفياتي عبر المنطقة القطبية \* وقال ان اقتراح الولايات المتحدة لاعلاقة له أيضا بحل مشكلة نزع السلاح \* فضلا عن ذلك فان التكوين المقترح لمجموعة الدول التي سيطلب اليها دراسة مسألة النفطيش انما هو محاولة لفرض حل عن طريق الاقتراع في هيئة ترتبط أغلبية أعضائها باتفاقات عسكرية \*

\* ٢٨- وفي الجلسة ٨١٥ ، المنعقدة في ٢٩ نيسان (ابريل) ١٩٥٨ أيضا ، رحب ممثل كندا باقتراح الولايات المتحدة ، وأعرب عن أمله في أن يتيح مشروع التفتيش في المنطقة القطبية أساسا لاتفاقات أوسع بشأن نزع السلاح ، وقال ان من التدابير الأخرى التي يمكن مناقشتها ، تلك التدابير اللازمة للتحقق من التزام أى اتفاق يعقد لايقاف التجارب النووية \* وذكر أن موقف الاتحاد السوفياتي من مشروع القرار المقدم من الولايات المتحدة غير مفهوم ، إذ أن الاتحاد السوفياتي قد أعرب عن قلقه الشديد من التطورات في المنطقة القطبية ومع ذلك رفض اقتراحا لايجاد نظام للتفتيش في تلك المنطقة \*

\* ٢٨١- ورأى ممثل فرنسا أن اقتراح الولايات المتحدة هو أضمن سبيل لازالة الأخطار التي أشار اليها الاتحاد السوفياتي ذاته \* أما الاتحاد السوفياتي فهو يطلب من العالم الحر أن يتخلى عن تدابير الدفاعية ، دون أن يتلقى مقابل ذلك الا بيانات بالناويا ووعودا لارقابة عليها \* وقال ان مشروع القرار السوفياتي ذو طابع منفرد وهو يؤدي الى تفاقم الحالة إذ يحض على الارتياح في دولة كبرى \* وذكر أنه لايمكن النظر الى مؤتمر الأقطاب على أنه وسيلة سحرية لتجنب خطر حرب ذرية وتخفيف التوتر \* وقال ان حسن النية وروح التعاون ضروريان ، ولو أبديا فسوف يتيحان حتما امكانيات انشائية لمثل هذا المؤتمر \* وقال ان مشروع القرار المقدم من الولايات المتحدة لايتضمن فرض تدبير معين عن طريق أغلبية الأصوات ، بل ينطوي على قرار اجماعي بالبدء في مباحثات يكون لكل مشترك فيها حرية اتخاذ أى موقف يشاء من المسائل موضوع البحث \*

\* ٢٨٢- ورأى ممثل المملكة المتحدة أن ايجاد منطقة للتفتيش ، على نحو ما اقترحت الولايات المتحدة ، لاينطوي على أى خطر يهدد أمن البلدان المشتركة ، وبمـــســـاهمة قيمة في سبيل الوصول الى اتفاق عام على نزع السلاح \* وقال انه أولى برؤساء الحكومات عندما يجتمعون في مؤتمر للأقطاب ، أن يكون بين أيديهم مشروع للتفتيش الدولي في منطقة محددة يدرسونه ، بدلا من أن يتناقشوا ويتنازعوا \*

٢٨٣- وأيد ممثل اليابان مشروع القرار المقدم من الولايات المتحدة ، مؤكداً أن إدراج جزر كوريل في المنطقة المقترحة ينبغي ألا يكون فيه أى مساس بالمطالب الإقليمية لأي بلد معني في هذه الجزر . وأعرب عن ثقته في أن المناقشة الحالية ستحسب للأمل في تسوية عاجلة للمشاكل الملحة ، مثل إيقاف تجارب القنابل النووية وتجريد الفضاء الخارجي من السلاح ، في ظل رقابة وتفتيش دوليين ♦

٢٨٤- وأكد ممثل باناما أنه لا شيء أدعى إلى الثقة بين الشعوب من وجود ضمان ضد وقوع هجوم مفاجيء ، وذلك باتخاذ تدابير دولية ♦ وبعد أن حلل مشروع القرار المقدم من الولايات المتحدة ، وأشار إلى اقتراح السماوات المفتوحة المقدم في تموز (يوليو- ١٩٥٥) ، وكذلك الاقتراحات الغربية المقدمة إلى اللجنة الفرعية لنزع السلاح في ٢ آب (أغسطس) ١٩٥٧ ، أعرب عن تأييده لمشروع القرار المقدم من الولايات المتحدة وللتعديل السويدي ، ومعارضته لمشروع القرار السوفياتي ♦

٢٨٥- وذكر ممثل الصين أنه لما كان الاتفاق على الوقاية من الهجوم المفاجيء هو أعظم خطوة انشائية منفردة يمكن اتخاذها في الوقت الحالي ، فمن الصعب تبني ما يستطيع مؤتمر الأقطاب انجازه ان لم تستطع الدول المعنية الاتفاق على هذه الخطوة الواحدة ♦ وقال ان فوائد هذه الخطوات ستعم جميع الدول ولن تقتصر على مجموعة واحدة منها ♦ وأنه يؤيد لذلك مشروع القرار المقدم من الولايات المتحدة ، ويعارض مشروع القرار السوفياتي ♦

٢٨٦- وذكر ممثل العراق أن مشروع القرار المقدم من الولايات المتحدة يتمشى مع الوعد الذي قطعتة الولايات المتحدة على نفسها ببذل قصارى جهودها لتخفيف التوتر الدولي ♦ وقال انه سيؤيده ، وأن موقفه من مشروع القرار السوفياتي الجديد مماثل لموقفه من المشروع الذي سحب في الجلسة السابقة ♦

٢٨٧- وأدلى الأمين العام ببيان أشار فيه إلى أنه قد أعرب في مناسبة سابقة (١) عن اعتقاده بأن من حقه ، بل من واجبه التدخل عندما يرى في ذلك دعماً لمقاصد

---

(١) انظر الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الحادية عشرة ، الجلسة ٧٥١ ، الفقرات من ١ إلى ٥ ♦

الأمم المتحدة ولمبادئ الميثاق \* وذكر أنه حين أعلن في مؤتمر صحفي عقد أخيراً ، أنه يرى ما يدعو إلى الترحيب بقرار الاتحاد السوفياتي ايقاف تجارب الأسلحة الذرية من جانب واحد ، لم يفعل ذلك الا على أساس تقدير ما لهذه المبادرة من تأثير محتمل في الجمود الذي وصلت اليه مباحثات نزع السلاح \* وقال انه يود الآن ، بالروح نفسها وعلى الأساس نفسه ، أن يرحب بمبادرة الولايات المتحدة بتقديمها اقتراحاً قد يقضي على الجمود بإدخال نظام محدود للتفتيش \* وأعرب عن ثقته في ألا يساء تفسير تدخله فيوصف بأنه انحياز إلى أحد الجانبين ، بل ينبغي أن يفهم على أنه تعبير عن مشاعر عميقة تخالج العالم بأسره ، ومن حقها أن تسمع أينما في المجلس ، خارج نطاق السياسات الحكومية \* وختم الأمين العام كلامه بالاعراب عن أمله في أن ترغب الحكومات الممثلة في المجلس في تجربة سلوك طريق الثقة ، كمنفذ من حالة التفكك والتدهور الحالية \*

٢٨٨- وفي الجلسة ٨١٦ المنعقدة في ٢ أيار (مايو) ١٩٥٨ ، ضمنت الولايات المتحدة مشروع قرارها (م أ/٣٩٩٥) التعديل السويدي (م أ/٣٩٩٨) ، مع تغيير أدخلته بموافقة الممثل السويدي يحل عبارة " مؤتمر للأقطاب " محل عبارة " مؤتمر الأقطاب " \*

٢٨٩- وأعرب ممثل المملكة المتحدة عن تأييده للنص المعدل لمشروع القرار المقدم من الولايات المتحدة ، وناشد الاتحاد السوفياتي أن يقبله \*

٢٩٠- وأعلن ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أن المناقشة التي دارت في المجلس لا تتضمن ما يدعو حكومته إلى تغيير موقفها \* فالفصل بين الاقتراح الخاص بالتفتيش وبين التدابير العملية لنزع السلاح ان هو الا تعبير جديد عن فكرة قديمة ، هي فكرة الرقابة دون نزع السلاح \* وقال ان التعديل السويدي لا يغير من اتصاف مشروع قرار الولايات المتحدة بطابع الدعاية \* وذكر أنه ليس من المستغرب أن يوافق أعضاء حلف شمال الأطلسي وغيرهم ممن يتلقون مساعدة الولايات المتحدة على مشروع القرار \* أما التأييد الذي أبداه الأمين العام فأعصى على الفهم ، وهو لا يساهم في دعم سلطته ، بل ان الأمر على عكس ذلك \*

٢٩١- وأنكر ممثل الولايات المتحدة وجود أي ادعاء من جانب حكومته بأن مشكلة نزع السلاح يمكن حلها بالاقتراع \* وقال ان المفاوضات لازمة ، وأن الولايات المتحدة حريصة على استئناف المباحثات في المشكلة ، اما في لجنة نزع السلاح ، أو كجزء من مباحثات تمهيدية لمؤتمر محتمل لرؤساء الحكومات \*

٢٩٢- وأثنى ممثل اليابان على الأمين العام لبيانه الذي يعبر كما ذكر الممثل عن مشاعر اليابان حكومة وشعبا في هذا الصدد \* وقال ان من واجب المجلس عامـة أن يعمل بقيادته الحازمة على القضاء على جمود الموقف فيما يتعلق بنزع السلاح ، لذلك فهو يناشد الأعضاء المعنيين ألا يستعملوا حق النقض (الفيتو) في هذه المسألة \* وذكر أنه سيقتضى بتأييد مشروع القرار المقدم من الولايات المتحدة بصيغته المعدلة \*

٢٩٣- وتحدث الرئيس ، بوصفه ممثل كندا ، فرحب أيضا بتضمين مشروع القرار المقدم من الولايات المتحدة التعديل السويدي \*

٢٩٤- ورفض ممثل باناما التلميح الوارد في ملاحظة ممثل الاتحاد السوفياتي ، ومؤداه أن الدول التي تتلقى المساعدة الأمريكية هي التي تؤيد مشروع القرار المقدم من الولايات المتحدة \* ورأى أن مشروع القرار السوفياتي يتصف بأنه من جانب واحد ، من حيث أنه يتضمن ادانة للولايات المتحدة ولأعضاء آخرين في المجلس ، بينما مشروع القرار المقدم من الولايات المتحدة مبني على مبدأ التعاون الدولي \*

٢٩٥- وفي الجلسة ٨١٧ المنعقدة في ٢ أيار (مايو) ١٩٥٨ ، اقترح المجلس على مشروع القرارين المعروضين عليه \*

القرار المتخذ : رفض مشروع القرار المقدم من الولايات المتحدة (م أ/٣٩٩٥) ان  
نال \* (١ أصوات مقابل صوت واحد (الاتحاد السوفياتي) \* وكان الرفض لصدور المعارضة  
عن أحد أعضاء المجلس الدائمين \*

القرار المتخذ : رفض مشروع القرار المقدم من الاتحاد السوفياتي (م أ/٣٩٩٧)  
بأغلبية ٩ أصوات مقابل صوت واحد (الاتحاد السوفياتي) وامتناع عضو واحد عن الاقتراع  
(السويدي) \*

## الفصل السادس

الرسالة المؤرخة في ٢٢ أيار ( مايو ) ١٩٥٨ والواردة من ممثل لبنان حول : « شكوى لبنان بشأن الحالة الناجمة عن تدخل الجمهورية العربية المتحدة في شؤون لبنان الداخلية والتي قد يؤدي استمرارها الى تهديد السلم والأمن الدوليين بالخطر »

- \* -

### الفرع الأول

#### نظر مجلس الأمن في المسألة

٢٩٦- طلب ممثل لبنان ، في رسالة مؤرخة في ٢٢ أيار ( مايو ) ١٩٥٨ ( م أ / ٤٠٠٧ ) ، أن تعقد جلسة مستعجلة للمجلس للنظر في المسألة التالية : « شكوى لبنان بشأن الحالة الناجمة عن تدخل الجمهورية العربية المتحدة في شؤون لبنان الداخلية والتي قد يؤدي استمرارها الى تهديد صيانة السلم والأمن الدوليين بالخطر » . وقد ذكرت الرسالة أن التدخل يشتمل على تسلل جماعات مسلحة من سوريا الى لبنان ، واشتراك رعايا الجمهورية العربية المتحدة في أعمال الارهاب والتمرد ضد السلطات الحاكمة في لبنان ، وتقديس أسلحة من سوريا الى أفراد الجماعات المتمردة في لبنان على السلطات الحاكمة ، وشحن حملة عنيفة عن طريق الصحافة والاذاعة في الجمهورية العربية المتحدة تدعو الى الاضرابات والمظاهرات وقلب السلطات الحاكمة في لبنان .

القرار المتخذ : قام المجلس في جلسته رقم ٨١٨ ( ٢٧ أيار ( مايو ) ١٩٥٨ ) بادراج

رسالة ممثل لبنان في جدول أعماله .

٢٩٧- وقد تكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بعد اعتماد جدول الأعمال فأعلن أن عدم اعتراض الوفد الذي يمثله على النظر في المسألة يجب أن لا يفسر بأن يكون بأي شكل من الأشكال اعترافا بصحة الشكوى أو بأنه يعني أن وفد بلاده يرى أن هناك ما يبرر عرض المسألة على المجلس .

٢٩٨- وجلس ممثلا لبنان والجمهورية العربية المتحدة الى طاولة المجلس بناءً على دعوة الرئيس ♦

٢٩٩- وتكلم ممثل العراق فأشار الى أن جامعة الدول العربية تنوى بحث الشكوى اللبنانية بتاريخ ٣١ أيار (مايو) ، ثم اقترح ان يرجي المجلس بحث المسألة حتى ٣ حزيران (يونيه) ♦

القرار المتخذ : بعد تبادل الآراء مدة قصيرة اعتمد المجلس اقتراح العراق دونما

اعتراض ♦

٣٠٠- وقد أرسل ممثل لبنان رسالة مؤرخة في ٢ حزيران (يونيه) ١٩٥٨ (م أ/ ٤٠١٨) ذكر فيها أنه بناءً على طلب من جامعة الدول العربية بأن يرجي المجلس النظر في المسألة فترة قصيرة فان حكومته تكون شاكرة لو اجتمع المجلس في ٥ حزيران (يونيه) ♦

القرار المتخذ : قرر المجلس في جلسته رقم ٨٢٢ (٥ حزيران (يونيه)) ارجاء النظر في المسألة يوماً آخر نظراً الى أن جامعة الدول العربية كانت تعقد آنئذ آخر اجتماع لها  
حول الموضوع ♦

٣٠١- وتكلم ممثل لبنان في الجلسة ٨٢٣ (المنعقدة في ٦ حزيران (يونيه)) فقال ان الجامعة العربية لم تتخذ قراراً بشأن الشكوى اللبنانية وان حكومته لذلك مضطرة الآن ، بمزيد الأسف ، الى الاصرار على بحث المسألة في المجلس ♦ وذكر أن التدخل موضوع شكواها يزداد شدة واتساعاً ♦

٣٠٢- واستطرد ممثل لبنان في كلامه فأعلن ان هناك تدخلاً واسعاً غير قانوني وغير مثار في شؤون لبنان تقوم به الجمهورية العربية المتحدة ، كما عدد سلسلة من الوقائع قال انها تثبت الوجود الفعلي لذلك التدخل ♦ وساق عدداً من الأمثلة ليبين أن العناصر الهدامة في لبنان تتلقى كميات كبيرة من الأسلحة من الجمهورية العربية المتحدة ♦ وذكر أن هناك عدة آلاف من الرجال المسلحين يقومون في الوقت الحاضر بالأعمال الهدامة في لبنان ، وأن معظمهم يعمل قرب الحدود السورية في الشمال وفي وادي البقاع في الجنوب ♦ ولاتشك حكومته على الاطلاق ، بناءً على الأدلة التي جمعتها ، في أن جميع الأسلحة التي يستعملها أولئك الرجال قد تلقوها من داخل سوريا ♦



٣٠٣- ثم عدد ممثل لبنان سلسلة من الوقائع بشأن تدريب بعض العناصر اللبنانية بأشراف الصباط السوريين في أراضي الجمهورية العربية المتحدة على الأعمال الهدامة ، وهي عناصر أعيدت بعد ذلك الى لبنان للعمل على قلب حكومته ♦ وتلا الممثل على المجلس قائمة أخرى من الوقائع قال انها تثبت أن مواطني الجمهورية العربية المتحدة المدنيين المقيمين في لبنان أو المارين فيه قد اشتركوا هناك في الأعمال الهدامة والارهابية ♦ وساق أمثلة أخرى ليعين أن العناصر الحكومية التابعة للجمهورية العربية المتحدة قد اشتركت أيضا في الأعمال الهدامة والارهابية وفي توجيه الثورة في لبنان ♦

٣٠٤- وذكر ، في ذلك الصدد ، أن بعض أفراد القوات المسلحة السورية والمصرية قد اشتركوا في مثل تلك الأعمال ، ووصف سلسلة من الحوادث ادعى انها تنطوى على غارات شنتها جماعات من رجال الجيش السوري على الأراضي اللبنانية ♦

٣٠٥- ورأى ممثل لبنان انه يتضح بجلاء من الأدلة المادية التي قدمها أن التدخل الواسع الذي وصفه يستهدف تقويض دعائم استقلال لبنان ، ويهدد بالتالي هذا الاستقلال ♦ ومما يؤيد صحة ذلك الرأي أيضا تلك الحملة الصحافية التي توجهها الجمهورية العربية المتحدة ضد لبنان ، وهي حملة عنيفة لم يسبق لها مثيل ♦ واستشهد الممثل بسلسلة مقتطفات من الصحف المصرية والسورية وأعلن أنه مضت على تلك الصحف أشهر عديدة وهي تشن حملة من التشهير بالحكومة اللبنانية والتحريض العلني للشعب اللبناني على الثورة ضد حكومته ، والمؤازرة الصريحة للأعمال الهدامة الجارية في لبنان ♦

٣٠٦- وأضاف أن اذاعة الجمهورية العربية المتحدة قامت بتوجيه حملة مماثلة ، ولاحظ بذلك الصدد ، أن الاذاعة تختلف عن الصحافة في أمرين : فان عدد الذين يستمعون الى الاذاعة في الشرق أكثر من عدد الذين يقرأون الصحف ، ومهما قيل عن الصحافة ، فليس هناك من يشك في أن الاذاعة في الجمهورية العربية المتحدة خاضعة لرقابة الحكومة ♦

٣٠٧- واختتم ممثل لبنان كلامه قائلا ان الغاية التي لا تنكر من وراء هذه الحملة هي قلب النظام القائم في لبنان والاستعاضة عنه بنظام آخر أكثر منه خضوعا لمشيئة الجمهورية العربية المتحدة ♦ والحق ان ذنب لبنان الوحيد في نظر الجمهورية العربية هو أنه بلد مستقل يسلك ازاء العالم العربي سياسة صداقة وتعاون ♦

٣٠٨- وعندما يهدد التدخل الخارجي استقلال بلد ما على هذه الصورة تنشأ ألياً حالة من الحالات التي تهم مجلس الأمن \* وليس في العالم منطقة أكثر حساسية من الشرق الأوسط ، وان تغيراً طفيفاً يطرأ على ميزان القوى الدقيق هناك قد يؤدي الى عواقب لا حصر لها \* والمسألة كما يشهد على ذلك القلق الشديد الذي أظهرته الدول الكبرى جميعاً ، تتعلق قبل كل شيء بصيانة السلم والأمن الدوليين \* وان الوفد الذي يمثله ليطلب إيقاف التدخل الواسع غير المثار ، والمحافظة على استقلال لبنان وتعزيبه ، وبالتالي ابعاد ما تنطوي عليه الحالة من خطر يهدد السلم والأمن الدوليين \* ولا يمكن لأحد أن يتهم لبنان ، الذي عمل دائماً في سبيل السلام ، بتبني أية نوايا ضد الآخرين \* ولبنان بين بلدان الشرق الأوسط هو البلد الوحيد الذي لا يرتبط بأي اتفاق ضمان رسمي مع غير دول المنطقة ، وهو يعتمد في المحل الأول على الأمم المتحدة لحفظ سلامته \* وعلى ذلك فان قضية حكومته انما هي اختبار للأمم المتحدة : فلو أجاز التدخل في شؤون أحد البلدان الصغرى ، كيف يمكن لأي بلد صغير آخر أن يأمين على نفسه بعد الآن ؟ لقد حاولت حكومته اجراء اتصالات مباشرة مع الجمهورية العربية المتحدة ، ولكن دون جدوى \* ولجأت الى جامعة الدول العربية ، ولكن لم يتخذ قراراً ، كما أن التدخل لم تخفف حدته ، بل انه في الحقيقة ازداد شدة \*

٣٠٩- وتكلم ممثل الجمهورية العربية المتحدة ، فأكد أسفه لاضطراره الى الكلام في مثل هذه المسألة الحساسة \* وقال انه يلاحظ أن المسألة المعروضة على المجلس لم تقدم الا بعد تفاقم خطورة الاضطرابات في لبنان \* وقد حاولت الحكومة اللبنانية ، في مواجهتها للحالة ، اضعاء الصبغة الدولية عليها كي تثبت أن سبب الاضطراب في لبنان هو التدخل الأجنبي لا موقعها من الشؤون الداخلية \*

\* ٣١- وأضاف قائلاً ان حكومته ترفض رفضاً باتاً فرية تدخل الجمهورية العربية المتحدة في شؤون لبنان الداخلية \*

٣١١- واستطرد قائلاً ان عرض الشكوى على جامعة الدول العربية لم يكن غير خدعة من لبنان يستهدف من وراءها اثبات أنه قد استنفد كل طرق الرجوع المحلية ، ويؤيد هذا ما وقع في اجتماع جامعة الدول العربية \* فقد قدمت من الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية - هي الاردن والسودان والعراق وليبيا والمملكة العربية السعودية واليمن - مشروع قرار ينص على أن مجلس الجامعة يقرر : (١) وضع حد بكل الوسائل

لكل ما من شأنه تعكير جو الأمن بين كافة الدول الأعضاء ، (٢) ومطالبة حكومة لبنان بسحب شكواها المرفوعة الى مجلس الأمن ، (٣) ومناشدة مختلف الفئات اللبنانية انهاء الاضطرابات وحل منازعاتها الداخلية بالوسائل السلمية والدستورية ، (٤) وارسال لجنة لتهدئة الحال وتنفيذ قراره • ومضى قائلاً ان حكومته قبلت ذلك القرار مدفوعة بروح التسوية ، ولكن الحكومة اللبنانية عارضته لسوء الحظ •

٣١٢ — وواصل ممثل الجمهورية العربية المتحدة كلامه قائلاً ان بيان ممثل لبنان يتضمن كثيراً من المغالطات ، ويستند الى بعض الوقائع والتقارير الفردية التي يتعذر على مجلس الأمن التحقق من صحتها •

٣١٣ — وتعزى الاضطرابات في المرتبة الأولى ، كما يقول زعماء المعارضة في لبنان ، الى رغبة الرئيس شمعون في تعديل الدستور بحيث يتسنى له ترشيح نفسه ثانية لرئاسة الجمهورية • وتدل الأخبار المنشورة في الصحف على أن المسألة ، حسب أولئك الزعماء مسألة سياسية لبنانية داخلية وليس ثمة مسألة تدخل من الجمهورية العربية المتحدة •

٣١٤ — واستطرد ممثل الجمهورية العربية المتحدة كلامه قائلاً ان مزاعم ممثل لبنان لا يدعمها أى دليل محسوس • فالحصول على السلاح ليس بالأمر العسير ، وتقدير مسؤولية حكومة ما في ذلك الشأن يجب أن يستند الى أدلة واضحة • ثم ان ما ادعته الحكومة اللبنانية من القاء القبض على بعض رجال الجيش السوري وغيرهم من مشيرى الشعب الغرباء يناقضه انعدام أى دليل على محاكمة أولئك السوريين • هذا وليسست حكومة الجمهورية العربية المتحدة ، بشهادة زعماء المعارضة ، هي التي تسلح اللبنانيين ، بل ان الحكومة اللبنانية هي التي توزع على أنصارها الأسلحة التي تنتقل من يد الى يد •

٣١٥ — أما حملة الصحافة والاذاعة المزعومة ، فلا يمكن أن يكون لها أى تأثير في حوادث لبنان حتى اذا صح وجودها ، فالاذاعة والصحافة لم تنشرا بوجه عام غير الأخبار المنشورة في الصحف اللبنانية •

٣١٦ — وقال انه كان في استطاع الجمهورية العربية المتحدة ، تقديم شكوى ضد لبنان ، ولكنها لم تفعل ذلك لانها ترى وجوب تسوية ذلك النوع من الخلاف بطرق أخرى • وذكر أن لبنان أقدم مؤخراً على اخراج الآلاف من مواطني الجمهورية العربية المتحدة

بالجملة دون بيان أى سبب ودون مراعاة أية ضمانات قانونية ♦ أما المواطنون اللبنانيون العد يدون الموجودون في الجمهورية العربية المتحدة ، فما زالوا من الجهة الثانية، يتمتعون بمعاملة حسنة ♦

٣١٧ - واختم ممثل الجمهورية العربية المتحدة كلامه بالاشارة الى تصريح الرئيس جمال عبد الناصر بتاريخ ١٦ أيار ( مايو ) ١٩٥٨ ، ومفاده أن حكومته تعضد وتحترم استقلال لبنان ولا تسمح بأى تدخل في شؤونه ♦

٣١٨ - وتكلم ممثل اليابان فأعرب عن قلقه العميق للحالة المقلقة القائمة في لبنان ، وقال ان ما يقلق وفده على الأخص هو نشوء نزاع على ذلك النطاق الواسع بين جمهوريتين شقيقتين ♦ واقترح أن يزود المجلس بمعلومات أكمل عن الاجتماعات التي عقدتها جامعة الدول العربية لبحث المسألة ♦

٣١٩ - وتكلم ممثل العراق فقال ان الوضع خطير ، وهو يمس البلدان العربيين الأخرى مثلما يمس لبنان ♦

٣٢٠ - وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، فأى ان الحالة ، كما بينها ممثل لبنان وأيدها عدد كبير من الوقائع الممكنة الاثبات ، مدعاة للقلق الشديد ، وهو قلق لم يبده البيان العام جدا الذى القاه ممثل الجمهورية العربية المتحدة ♦

٣٢١ - وتكلم ممثل الولايات المتحدة الأمريكية ، فقال ان الاتهامات اللبنانية خطيرة جدا وهي مدعاة للقلق الشديد ، وأضاف قائلا ان الولايات المتحدة تحت كل المعنيين على اتخاذ جميع التدابير اللازمة للمحافظة على احترام استقلال لبنان وسلامته ، ومنع أية أعمال أو تطورات لا تتفق وذلك الهدف ♦

٣٢٢ - وتكلم ممثل فرنسا ، فخص بالاشارة ذلك القلق الشديد الذى تشيره لدى حكومته الحالة الخطيرة التي وصفها ممثل لبنان ♦

٣٢٣ - وتكلم ممثل كولومبيا ، فأعرب عن قلق وفده للوقائع التي عرضها كل من ممثل لبنان وممثل الجمهورية العربية المتحدة ♦ ونبه الى أن المجلس أرجأ النظر في المسألة ثلاث مرات انتظارا لنتيجة اجتماع جامعة الدول العربية ، وانه من المهم لذلك أن يعلم اعلاما تاما بما تمخض عنه ذلك الاجتماع ♦

٣٢٤- وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال انه يرى أن ممثل لبنان لم يقدم أدلة مقنعة على التدخل المزعوم للجمهورية العربية المتحدة في شؤون لبنان الداخلية . ولو كانت الحالة التي تشكو منها الحكومة اللبنانية قائمة في الواقع منذ وقت طويل لكان في مستطاعها التقدم بشكواها قبل الآن . وأهم من هذا أنه لا يوجد ثمة ما يدل على أن الحكومة اللبنانية حاولت تسوية نزاعها المزعوم مع الجمهورية العربية المتحدة بالطرق الثنائية المعتادة . ويجدر بالذكر ، في هذا الشأن ، أن الشكوى قدمت الى جامعة الدول العربية والى مجلس الأمن في وقت واحد . وان عدم نجاح جامعة الدول العربية في الوصول الى قرار اجماعي لأن الحكومة اللبنانية لم تستنسب تأييد الاقتراح الاجماعي المقدم من كافة الدول الأخرى الأعضاء في الجامعة العربية ليجعلنا نتساءل عما اذا كانت تلك الحكومة قد تعرضت لضغط من بعض الأوساط التي ليس من مصلحتها تخفيف حدة التوتر في المنطقة . كذلك لاحظ ممثل الاتحاد السوفياتي أن البيان الذي أصدرته أحزاب المعارضة في لبنان بتاريخ ٢٢ أيار (مايو) يوضح أن في لبنان آراء تختلف كل الاختلاف عن الآراء التي عرضها الممثل اللبناني ، ووجهات نظر تقول ان الاتهامات الموجهة الى الجمهورية العربية المتحدة تهدف الى تبرير المطالبة بالتدخل الأجنبي وبانزال القوات الأجنبية ، والفروض ألا يكون هؤلاء من العرب . وان حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لترى أن تسوية المسائل المتعلقة بالحكومة اللبنانية هي حق مصون من حقوق الشعب اللبناني ، وليس لأية حكومة أخرى الحق في التدخل في أية مسألة كهذه . وكل محاولة ترمي الى استغلال الشؤون الداخلية في لبنان في سبيل ايقاع الضغط في الخارج أو في أى مكان آخر قد تعود بعواقب وخيمة بالنسبة الى استقلال لبنان وحده بل بالنسبة الى مصير السلام في الشرق الأدنى والأوسط . وأعرب ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية عن اقتناعه من أنه لا توجد دولة تجيز لنفسها التدخل في شؤون لبنان الداخلية بأية صورة من الصور .

٣٢٥- وتكلم ممثل العراق فأنكر أن يكون هنالك قرار اجماعي اتخذته الجامعة ورفضه لبنان . وقال ان حكومتي الأردن والعراق ، على الأقل ، لم تؤيدا مشروع قرار كهذا .

٣٢٦- وتكلم ممثل كندا فقال ان الوفد الذي يمثله أحاط علما بالبيان الخطير المفصل الذي قدم الى المجلس تأييدا للاتهامات اللبنانية . وقال انه يرحب بالتأكيدات التي قدمها ممثل الجمهورية العربية المتحدة بشأن موقف حكومته من استقلال لبنان .

٣٢٧- وتكلم ممثل باناما فقال ان من الواضح أن المجلس يبحث حالة خطيرة ، وأيد اقتراح حصول المجلس على مزيد من المعلومات بشأن مداولات جامعة الدول العربية ♦

٣٢٨- وتكلم رئيس المجلس بوصفه ممثل الصين ، فقال انه لا يود الخلو من أية استنتاجات حاسمة في تلك المرحلة ، ولكن يخيّل اليه أن الحالة في لبنان على جانب غير قليل من الخطورة ، وأنها قد تؤدي ، ان لم تتم تسويتها ، الى عواقب وخيمة ليس بالنسبة الى لبنان وحده بل بالنسبة الى الدول الأخرى في الشرق الأوسط وفي غيره ♦

٣٢٩- وتكلم ممثل لبنان فأيد تخطئة ممثل العراق للقول بسبق تقديم أى مشروع قرار اجماعي الى حكومة لبنان في اجتماع جامعة الدول العربية ، وأنكر انعقاد أى اجماع في ذلك الاجتماع ♦

٣٣٠- وتطرق ممثل لبنان الى بيان ممثل الجمهورية العربية المتحدة ، فلاحظ أنه يثبت وجود تدخل من جانب الجمهورية العربية المتحدة في شؤون لبنان نظرا الى أن الممثل المذكور أشار بالتفصيل الى مسائل تتعلق بحالة لبنان الداخلية ♦ وقال انه يبدو له أن الوقوف الى جانب المعارضة في بلد آخر غير جائز حسب الفقرة ٧ من المادة ٢ من الميثاق ♦ وكرر القول بأن حكومته بذلت الجهود للوصول الى اتفاق مع الجمهورية العربية المتحدة ، ولكن كل مساعيها اخفقت لسوء الحظ ♦

٣٣١- وفي جلسة المجلس رقم ٨٢٤ ( ١٠ حزيران ( يونيه ) ) قدم ممثل العراق صورة من موجز محاضر اجتماع جامعة الدول العربية في بنغازي حسبما دونتها أمانة الجامعة فضلا عن ملخص لوجهة نظر الحكومة العراقية المعروضة فيها ♦

٣٣٢- وقد استعرض ممثل الجمهورية العربية المتحدة الأدلة التي قدمها ممثل لبنان ، ورد على عدة أمثلة ذكرها هذا الممثل ♦ وأكد أن الوقائع المزعومة بعيدة عن الثبوت ، وليس ذلك فحسب ، بل انه لا يوجد أى دليل يثبت أية مسؤولية على عاتق الجمهورية العربية المتحدة ♦ وأشار الى أن من المعروف أن أبناء الجبال والقبائل مسلحون ، وأعرب لذلك عن دهشته الخاصة لما قيل من أن كافة القائمين بالنشاط الهدام في لبنان مزودون بأسلحة واردة من داخل الجمهورية العربية المتحدة ♦ ثم ان الحصول على الأسلحة ليس بالأمر العسير ♦

٣٣٣- ورد ممثل الجمهورية العربية المتحدة دعوى ممثل لبنان بشأن تدريب بعض العناصر اللبنانية على النشاط الهدام في أراضي الجمهورية العربية المتحدة \* كذلك ذكر أن الادعاءات المتعلقة باشتراك المواطنين المدنيين للجمهورية العربية المتحدة في الأعمال الهدامة والارهابية في لبنان - ومعظم الأمثلة المذكورة حالات فردية - ليس فيها ما قد يثبت مسؤولية الجمهورية العربية المتحدة بأي شكل من الأشكال \*

٣٣٤- وانتقل الممثل بعد ذلك الى استعراض بعض أخبار الصحف التي استشهد بها الممثل اللبناني ، فقال ان هذه كانت تتألف من مقالات صادرة من وكالات الأنباء اللبنانية أو الصحفيين اللبنانيين \* واستشهد بمقتطفات من الصحف اللبنانية فيها تهجم على حكومة الجمهورية العربية المتحدة \* وقال انه لا يزال يسمح في لبنان بكل نشاط يمكن تصوره في ميدان الدعاية ضد الجمهورية العربية المتحدة \* وأعلن أن من الواضح أن اذاعة الجمهورية العربية المتحدة تضطر أحيانا الى الرد على الاتهامات الموجهة ضدها \*

٣٣٥- ومضى ممثل الجمهورية العربية المتحدة في كلامه فقال لو كانت الحكومة اللبنانية متلهفة حقاً على ايجاد حل للتراع لكانت قبلت بالتأكيد قرار جامعة الدول العربية \* ولكنها بدت لسوء الحظ ، عازمة على عرض المسألة على مجلس الأمن بغية نشر الدعايات الكيدية ضد الجمهورية العربية المتحدة واستخدام المجلس لحل المصاعب الداخلية التي لاتهم غير اللبنانيين أنفسهم \*

٣٣٦- وواصل كلامه قائلاً ان نحو ١٣,٠٠٠ من مواطني الجمهورية العربية المتحدة المدنيين أبعدوا من لبنان دون تقديم أى ايضاح مقبول وذلك رغم تقديم احتجاجات عديدة \* يضاف الى ذلك أن حكومة لبنان عاملت أعضاء السلك الدبلوماسي للجمهورية العربية المتحدة بشكل مناف لقواعد القانون الدولي \* وقد كان لبنان منذ مدة مسرحاً للمؤثرات الموجهة ضد الجمهورية العربية المتحدة ، ولا سيما من الجماعة الارهابية المعروفة باسم القوميين السوريين ، وقد وزعت الحكومة اللبنانية الأسلحة على افرادها \* ورغم تلك الحقائق فقد حاولت حكومة الجمهورية العربية المتحدة حل المشكلة في نطاق جامعة الدول العربية ، ولكنها اصطدمت بمعارضة منظمة من جانب المسؤولين اللبنانيين \* وكرر قوله ان حكومته ما فتئت ترى أن لبنان المستقل يعد عنصراً من عناصر الاستقرار والسلم في ذلك الجزء من العالم \*

٣٣٧- وتكلم ممثل لبنان ، فقال ان الوضع اخذ بالتفاقم الشديد وان التسلسل وتدفق الأسلحة الى لبنان آخذان بالازدياد \* والتمس من المجلس مواصلة جلسته حتى ينتهي من المسألة \*

٣٣٨- وأكد الممثل اللبناني في معرض رده على بيان ممثل الجمهورية العربية المتحدة أن حكومته بذلت منتهى العناية في غزيلة الوقائع التي عرضتها على المجلس ، وأنه يستطيع تقديم كافة الوثائق المتعلقة بالمسألة ويثبت صحتها التامة \* وقال ان ممثل الجمهورية العربية المتحدة لم يتعرض ، على أكبر تقدير ، لغيرها يتراوح بين ١٥ و ٢٥ في المائة من الوقائع التي ذكرها لبنان ، ولا شك أنه لم يقل غير شيء قليل عن الوقائع المتبقية هذا اذا قال شيئا \* يضاف الى ذلك أن ممثل الجمهورية العربية المتحدة لم يثبت وجود أى خطأ فيها \*

٣٣٩- وانتقل ممثل لبنان الى مسألة الصحافة فأعلن أن أعظم الأمور مغزى في هذا الشأن اقتصار الصحف المصرية والسورية على تقديم المواد المؤججة والمشجعة للعصيان والنشاط المناهض للحكومة في لبنان \* وعلى النقيض من ذلك نجد أنه وان كانت هناك بعض الصحف في لبنان قد تنتقد مصر وسوريا ، فان هناك صحفا أخرى تدافع عن وجهة نظر مصر \* ولا يوجد ما يشابه ذلك في مصر ، كما أن التأكيدات الرسمية التي طلبتها الحكومة اللبنانية لم تنشر في الصحف المصرية على الاطلاق \* أما فيما يتعلق بالادعاء بأن اذاعة الجمهورية العربية المتحدة انما ترد على الاذاعة اللبنانية ، فليس ثمة مجال للمقارنة بين الاذاعتين ، والاذاعة اللبنانية تحاول أن تكون منصفة وموضوعية الى أقصى حد يستطيعه البشر \*

٣٤٠- ومضى ممثل لبنان في كلامه فقال ان وصف ممثل الجمهورية العربية المتحدة لما دار في اجتماع جامعة الدول العربية ينقصه الكمال والدقة \* فجامعة الدول العربية نفسها لم توافق على الوثيقة التي استشهد بها الممثل المذكور ، وما حدث في الواقع هو أن كثيرا من الوفود لم تعمل أكثر من أنها انتظرت رد فعل الحكومة اللبنانية على النص المقترح \* وقد عمد ثلاثة ممثلون على الأقل ، هم ممثلو الاردن والعراق وليبيا ، الى التنصل منه حال رفض لبنان له \* وأضاف أن مما يجدر ذكره كذلك عدم تأييد الجامعة للتعديل المقترح من الجمهورية العربية المتحدة ومفاده عدم وجود تدخل منها في شؤون لبنان \*



٣٤١- وذكر الممثل اللبناني أن لبنان قد أبدى دائما بوضوح استعداد له لسحب شكواه حال ايقاف التدخل الواسع في شؤون لبنان ♦

٣٤٢- وتطرق ممثل لبنان الى مسألة معاملة لبنان لمواطني الجمهورية العربية المتحدة ، فقال ان في استطاعة حكومته أن تقول الشيء الكثير عن معاملة المواطنين اللبنانيين في الجمهورية العربية المتحدة ، ولكنها لا تريد أن تفعل ذلك نظرا الى أن هذه المسألة خارجة عن موضوع الشكوى ♦ وقال انه مستعد لأن يبين بالتفصيل الأسباب التي دعت الى ابعاد ما قد لايزيد على ١٠٠٠ من مواطني الجمهورية العربية المتحدة من لبنان ، وأكد أن هناك ٥٠٠، ٥٠٠، ٥٠٠ سوري يعيشون في لبنان هائنين ♦ وقال ان صبر حكومته على ما يقوم به أعضاء السلك السياسي المصري من نشاط صريح في تأييد المعارضة كان صبرا يفوق المثالية ♦ وقال أخيرا ، انها تقريبا سذاجة قصوى أن يعتقد المرء بقيام لبنان بأي نشاط هدام في سوريا أو مصر ، وان كل ما يريده بلده هو أن يعيش في سلام مع جيرانه ♦

٣٤٣- وتكلم ممثل السويد فقال انه يرى أن لمجلس الأمن من الأسباب ما يدعو الى توجيه اهتمام جدي الى بيانات الطرفين والى مراقبة الحالة وتطوراتها المقبلة عن كثب ♦ ولا يخفي أن التدخل الأجنبي في لبنان قد يساعد على تفاقم الخصومات الداخلية فيه ويجعل الوصول الى تسويته أمرا عسيرا ♦ فاذا كان مثل هذا التدخل قد وقع فذلك أمر يدعو الى الأسف الشديد ، ويقتضي العلاج ببذل كافة الجهود ♦ وقد يكون هناك ، والظروف هذه ، ما يبرر نظر المجلس في اتخاذ بعض اجراءات التحقيق أو المراقبة بقصد ايضاح الموقف ♦ وقد يساعد مثل هذا التدبير على تخفيف حدة التوتر الناجم عن الحالة القائمة في لبنان ♦ وقدم ممثل السويد مشروع القرار الآتي (م أ/٤٠٢٢) :

#### ان مجلس الأمن ،

«وقد استمع الى اتهامات ممثل لبنان بشأن تدخل الجمهورية العربية المتحدة في شؤون لبنان الداخلية والى رد ممثل الجمهورية العربية المتحدة ،

«يقرر أن يوفد على وجه الاستعجال الى لبنان فريق مراقبة للتأكد من عدم حدوث تسلل غير مشروع للأشخاص أو امداد غير مشروع بالأسلحة أو غير ذلك من العتاد عبر الحدود اللبنانية ،

«ويُخول الأمين العام اتخاذ الخطوات اللازمة لذلك ،

«ويطلب الى فريق المراقبة اعلامه تباعا عن طريق الأمين العام بالتطورات المستمدة »»

٣٤٤- وقد تكلم ممثل الولايات المتحدة وممثل المملكة المتحدة فأعربا عن تأييدهما

للاقتراح ♦

٣٤٥- وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية فقال ان اقتراح السويد

اقتراح جدي ، يرمي الى المساعدة على تحسين الحالة القائمة في الشرق الأدنى ، ويقتضي لذلك مشاورة الوفود لحكوماتها ، وليس هناك ما يدعو الى البت فيه في تلك الليلة بالذات ♦

٣٤٦- واستطرد في كلامه فقال ان بيان الممثل اللبناني لم يقنعه بصحة الاتهام

الموجه ضد الجمهورية العربية المتحدة ♦ وقد عرض ممثل الدولة الأخيرة تحليلا مفصلا بين فيه أن الأدلة المقدمة اما لأساس لها أو أنها لاتحمل الجمهورية العربية المتحدة أية مسؤولية ♦ ومن الضروري ، لتكوين صورة صحيحة عن الحوادث الجارية في لبنان ، أن تؤخذ بعين الاعتبار البيانات التي أصدرها الممثلون البارزون للشعب اللبناني والتي يعربون فيها عن آراء مناقضة كل المناقضة للآراء التي عرضها الممثل اللبناني ♦ وعمد ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى الاستشهاد بعدد من مثل هذه البيانات ، وخلص الى أن ما وقع في لبنان هو أن شعب ذلك البلد ، لشدة سخطه على قرار حكومته قبول مبدأ دلس- ايزنهاور وعلى ما استتبعه من زيادة اعتماد حكومتها على الاحتكارات التابعة للولايات المتحدة ، قد أطلق حركة شعبية واسعة النطاق تأييدا منه للدستور والاستقلال القومي ومناوأة منه للاستعمار ♦ وقد نجمت الحوادث الداخلية الجارية في لبنان في الوقت الحاضر عن سخط الجماهير ، وهي تمثل الكفاح المنظم للشعب اللبناني في سبيل حقوقه الدستورية ♦ ولايجوز أى تدخل في شؤون لبنان الداخلية حتى اذا قام بهذا التدخل مجلس الأمن ♦ بل ان من واجب مجلس الأمن أن يقاوم كل محاولات التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول العربية ♦ وهناك دلائل كثيرة تشير الى أن عددا من الدول الغربية تريد التذرع بالحوادث الجارية في لبنان للتدخل في شؤونه الداخلية وزيادة الضغط على الدول العربية ♦ والدوائر الرسمية في الولايات المتحدة وفي المملكة المتحدة تتحدث علانية عن امكان التدخل ، كما أن هاتين الدولتين قد اتخذتا الاستعدادات العسكرية في شرقي البحر الأبيض المتوسط ♦

٣٤٧- ومضى قائلا ان مقادير كبيرة من الأسلحة أرسلت الى لبنان واستخدمت ضد الشعب اللبناني \* ولاشك أن جميع هذه العمليات العسكرية ذات طابع استفزازي ، وهي تشكل استعدادا مباشرا للتدخل المسلح ضد ذلك الشعب \* ويمكن تفسير موقف الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بخطوط أنابيب الزيت في لبنان وبالأهمية العظيمة التي يعلقها البلدان المذكوران على الموقع الاستراتيجي للبنان \*

٣٤٨- وواصل ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية كلامه قائلا ان أولئك الذين يعدون العدة للتدخل المسلح قد أفردوا دورا مهما فيه لكتلة بغداد العدوانية \* وقد حاولت السلطات الغربية تبرير أعمالها بزعمها الكاذب أن الجمهورية العربية المتحدة هي التي أوجت بالحركة الشعبية في لبنان ، وهو اتهام يدحضه كل من حكومة الجمهورية العربية المتحدة وزعماء المعارضة في لبنان بصورة قاطعة \* ومن الأمور الواضحة ، بل وأكثر من الواضحة ، أن غاية حكومة لبنان من الرجوع الى جامعة الدول العربية كانت خداع الشعوب العربية ، وان تلك الحكومة لم تكن جادة في رغبتها في الوصول الى تسوية للمسألة عن طريق المفاوضات المباشرة مع الجمهورية العربية المتحدة أو بمساعدة دولة عربية صديقة \* ولكن مثل هذه المناورات لم تعد تنطلي على الرأي العام العالمي أو الشعوب العربية \* أما حكومة الاتحاد السوفياتي فموقفها هو أن كل المحاولات الرامية الى اتخاذ الوضع الداخلي في لبنان ذريعة للتدخل الخارجي تشكل وضعاً خطيراً قد تنجم عنه عواقب وخيمة ، ليس بالنسبة الى مستقبل لبنان فحسب بل وبالنسبة الى قضية السلام في الشرق الأدنى والأوسط \* وعلى المجلس أن يرفض شكوى حكومة لبنان بوصفها شكوى لا تقوم على أساس وليس لها مبرر \*

٣٤٩- وتكلم ممثل العراق، فأكد النوايا الطيبة والمشاعر الودية التي يكنها العراق حكومة وشعبا لكل أشقائه العرب \* وقال ان المشاكل المثارة في الشكوى اللبنانية تمس الشرق الأوسط بأسره ، بل العالم الحر أجمع \* ولو سمح لاعمال الهدم والتدخل في شؤون لبنان الداخلية بالاستمرار والنجاح لما أمكن لأى بلد في الشرق الأوسط أن يشعر بالأمن والسلامة \* ولبنان بلد محب للسلام لم يؤذ أى بلد آخر \* وقد تمتنع بالسلام حتى ظهور «الناصرية» في العالم العربي \* وقد تأثرت البلدان العربية الأخرى أيضا بدرجات متفاوتة \* ومضى ممثل العراق في كلامه قائلا ان الناصرية هي الخطة التي دبرها الرئيس جمال عبد الناصر للسيطرة على العالم العربي أو ، على الأقل ، لتحويل الدول العربية الى توايع تدور في فلك مصر عن طريق التحريض على

**الثورات ،** مستخدماً بذلك الطريقة الشيوعية في الهدم من الداخل ♦ وعلى كل دولة عربية أن تختار بين أمرين : إما اطاعة سياسة عبد الناصر ومشيعته أو التعرض للهجمات العنيفة والنشاط الهدام ♦ وقد واجه كل من العراق والاردن المشكلة وأصر على المحافظة على استقلالهما ♦ فالعراق الذي توخى حفظ سلامته بالانضمام الى حلف بغداد الدفاعي عملاً بالمادتين ٥١ و ٥٢ من الميثاق ، ظل عرضة لهجمات اذاعة القاهرة، بنفس الطريقة التي تعرض بها لبنان لهجمات مماثلة ولاعمال الهدم عندما قبل مبدأ ايزنهاور ♦ وبعبارة أخرى ليس لأى بلد عربي حرية التعاون مع الغرب دون موافقة الرئيس جمال عبد الناصر ♦ وقال ان «الحياة الايجابية» وهو بمثابة الزاوية لسياسة جمال عبد الناصر الخارجية ، يعني في الواقع معاداة الغرب والتماس المساعدة من الاتحاد السوفياتي ♦ ولو أن العرب اختاروا غير ذلك وعملوا بحرية فانهم يوصمون بانهم عملاء الاستعمار ♦ ان الاضطرابات في لبنان مشكلة دولية في جوهرها تتجلى فيها محاولات اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية للحصول على موطئ قدم في الشرق الأوسط بالعمل عن طريق الجمهورية العربية المتحدة ♦ وأعلن ممثل العراق ، في ذلك الصدد ، بأن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية يؤيد حلم عبد الناصر بالسيطرة على العالم العربي ، وغايته من هذا التأييد تمهيد الطريق لسيطرة الاتحاد السوفياتي عليه ♦ ويقوم الرئيس عبد الناصر في لبنان بتطبيق الأساليب الهدامة التي تستخدمها الشيوعية الدولية ، ألا وهي اثاره التدمير من الأوضاع السائدة واستغلاله وتقويض سلطة الدولة بخلق الفوضى ، وتغذية الثورة بالسلاح والرجال ♦ ولم يخل العالم العربي يوماً من أسباب الخيبة والنذمر بما فيه لبنان ♦ ويواجه العرب الحاجة الى تغيير سريع في الميدان السياسي والاقتصادي والاجتماعي ♦ كذلك شعر العالم العربي بالخيبة نتيجة لمأساة فلسطين وحوادث الجزائر ♦ كما أن العرب الذين يتوقون الى الوحدة ، ويجدون أنفسهم مفصولين عن بعضهم البعض بحدود ليست من عملهم ♦ وقد عمت كل الدعايات الروسية والمصرية - السورية كثيراً على استغلال وضع الأمور هذا ، ولكنهم لم تعمل شيئاً في سبيل ايجاد نظام حكم سياسي ديمقراطي ♦ والجماهير في العالم العربي لم تخبر بالحقائق الكاملة عن الشيوعية والناصرية ، وهذا هو السبب الذي جعلها تذهب ضحية للاستغلال ♦

♦ ٣٥ - وواصل كلامه بقوله ان تجارب العراق تؤيد بيانات الممثل اللبناني كـ التأييد ♦ فازاعة القاهرة لاتنقطع عن تحريض الشعب العراقي على الثورة على حكومتها

وتصم أعضاءها بالخيانة • ولم تجد النداءات التي وجهت الى الرئيس جمال عبد الناصر لاييقاف مثل تلك الازاعات وذلك رغم الوعود المبذولة بوقفها • ويبدو أن هناك قسوة خارجية تعارنى انهاء مثل تلك الهجمات •

٣٥١ — وعدم ممثل العراق بعد ذلك الى وصف وسائل أخرى للهدم قال انها تستخدم في جميع أنحاء العالم العربي ولاسيما في لبنان • وقال ان الوضع يمثل مرحلة من مراحل التغلغل السوفياتي في العالم العربي ، لأن القومية العربية الحققة تستنكر كلا من الغايات والوسائل المتبعة • وقال ان حكومته تأمل أن يقوم مجلس الأمن ، وقد رأى أن جامعة الدول العربية لم تحقق تسوية مرضية للخلاف ، باتخاذ التدابير الملائمة لحماية لبنان وغيره من البلدان العربية ، بما فيها العراق ، من الشيوعية ومن الناصرية • ويجب المبادرة حالا الى ايقاف العدوان والتدخل الرامي الى تقويض الحكومات الشرعية •

٣٥٢ — وانتقل ممثل العراق الى الرد على بيانات ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال ان الذين يخرقون دستور لبنان هم الخارجون عليه لا الحكومة التي تعمل وفقا لأحكامه • وقال انه مقتنع بأنه لو لم يعرض لبنان القضية على مجلس الأمن وجامعة الدول العربية في وقت واحد لما وافقت الجمهورية العربية المتحدة على اجتماع جامعة الدول العربية •

٣٥٣ — وتكلم ممثل فرنسا ، فقال انه يوافق على أن للشعب اللبناني وحده تقرير السياسة التي يود اتباعها • ولكن من يمثل الشعب في البلدان الديمقراطية ، ان لم يكن يمثله برلمان منتخب وحكومة تتمتع بثقة ذلك الشعب ؟ وأضاف قائلا ان محاولة التشكيك في شرعية حكومة جاءت عن طريق التمثيل الشعبي هو في حد ذاته محاولة لتقويض سيادة البلد وخرق ميثاق الأمم المتحدة •

٣٥٤ — وقال ان الوقائع المفصلة التي ذكرها ممثل لبنان توضح أن سلطات الجمهورية العربية المتحدة ، حتى ولو لم تتحمل أية مسؤولية أخرى ، فانها كانت مقصرة تقصيرا كبيرا في واجباتها فيما يتعلق بمراقبة حدودها والنشاط الذي يقوم به داخل أراضيها أو من داخل أراضيها المتمردون الثوار المتنازعون مع الحكومة الشرعية في لبنان • وتطرق ممثل فرنسا الى التأكيدات التي تفيد أن الجمهورية العربية المتحدة تحترم استقلال لبنان وسيادته ، فلاحظ أن ما يشكوه لبنان هو التدخل في شؤونه الداخلية • وهناك أساليب

لتعريض استقلال دولة ما للخطر أبوع من أسلوب شن هجوم جبهي \* ويكفي لذلك تأمين الأعوان في داخل البلد وتزويدهم بوسائل الاستيلاء على مقاليد السلطة \* وإذا ما نجحت المحاولة فلاشك أن الزعماء الجدد لن يرفضوا مطلباً لمن ساعدوهم وفي ذلك القضاء على الاستقلال الحقيقي للبلد موضوع البحث \*

٣٥٥- وإذا كانت هناك دولة يحق لها أن تتوقع التفهم والصدقة من الآخرين ، فتلك الدولة هي ولاشك لبنان \* فقد قدم شعب هذا البلد للعالم مثالا نادرا لمجتمع ظل حتى وقت قريب تنتظمه رغم الاختلافات الدينية وحدة متينة راسخة منسجمة خالية من التعصب \* وان القضاء على هذا التوازن الرائع لن يكون مدعاة للأسف فحسب بل ومجلية للخطر على الدول الأخرى التي تجد نفسها في وضع مماثل \* والجريئة الوحيدة التي اقترفتها الحكومة اللبنانية هي رغبتها في أن تقرر بنفسها ، وفقا لأغلبية برلمانها ، السياسة التي تنوى اتباعها والبقاء على اخلاصها لصدقاتها التقليدية \* وهي لاتواجه اليوم ثورة تغذى من الخارج الا لأنها رفضت السير في سياستها الخارجية وفقا لسياسة بلد آخر \* وان في ذلك نقضا لمبادئ الميثاق ، كما أنه لعبة خطيرة تهدد السلم والأمن في الشرق الأوسط بأسره \* وانه لمن واجب مجلس الأمن أن يتخذ التدابير العاجلة تفاديا لتفاقم الحالة \* وخلص ممثل فرنسا الى أنه يؤيد لذلك مشروع القرار السويدي \*

٣٥٦- وتكلم ممثل الولايات المتحدة فقال ان من الواضح أنه وقع تدخل خارجي في شؤون لبنان الداخلية غايته اشارة المنازعات الأهلية وعرقلة جهود السلطات الشرعية في سبيل اعادة النظام والهدوء ، وأن ذلك التدخل أتى من أراضي الجمهورية العربية المتحدة وتم بفضل الوسائل التي تملكها \* وقال ان حكومته ترغب في اقامة علاقات طيبة مع كافة الدول الموجودة في الشرق الأوسط ، وهي تأسف لنشوء ظروف تعوق تكويين مثل هذه العلاقات \* وليس بوسع مجلس الأمن أن يتجاهل الحالة الخطيرة التي تواجهه وهي حالة تنداوى على مسائل أساسية تتعلق بمسؤوليات المنظمة ومسؤوليات أعضائها ، ويتصل بوجه خاص بمبدأ عدم التدخل الوارد في الفقرة ٤ من المادة ٢ من الميثاق \* وعلى الأمم المتحدة أن تكون متيقظة بصورة خاصة لحماية أمن الدول الصغيرة وسلامتها من تدخل الدول التي تفوقها موارد وقوة \* وقد استفادت مصر نفسها بهذا الصدد عام ١٩٥٦ \* والولايات المتحدة ان تضع نصب عينيها نفس مبادئ الميثاق التي بني عليها عمل الأمم المتحدة عام ١٩٥٦ ، عازمة بشدة على مواصلة تأييدها لاستقلال لبنان وسلامته \*

٣٥٧- ويحق للبنان أن يفخر بوجود معارضة سياسية لديه ، ولكن وجود مثل

هذه المعارضة لا يبرر على الإطلاق أية مهاجمة تشن على الحكومة القائمة من الخارج .  
وقد أثبت لبنان مقدرته على حكم نفسه وفقا للتقاليد الحرة الحديثة ، ولا شك أنه سيمضي في هذا السبيل ان لم يستغل الآخرون الاختلافات العادية في الآراء خدمة لأغراضهم الخاصة .

٣٥٨- وقال انه يفترض ، بناء على البيانات التي أدلى بها ممثل الجمهورية العربية المتحدة ، أن حكومة ذلك البلد ستتخذ كافة التدابير الممكنة الكفيلة بمنع النشاط المتمركز في اقليم البلد أو الخدمات والمرافق المتاحة فيه من عرقلة الجهود الرامية الى دعم سلطة الحكومة اللبنانية الشرعية وقرار القانون والنظام . وأعرب عن أمله في أن يساعد المجلس على انتهاء تدخل الجمهورية العربية المتحدة في لبنان .

٣٥٩- وتكلم ممثل المملكة المتحدة فقال ان معلومات وفده تؤيد ادعاءات الممثل اللبناني وأن حكومته لم تتأثر بمحاولات ممثل الجمهورية العربية المتحدة لانكار تلك الاتهامات أو التقليل من أهميتها . ولاحظ أن ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لا يعلم كما يبدو بوجود حكومة لبنان . فقد استشهد الممثل المذكور بتصريحات الناطقين بلسان المعارضة ليثبت أن الشكوى غير ذات موضوع . وهذا ينطوي على تحيز لجهة واحدة نظرا الى أن هناك بلدا لا توجد فيها معارضة كي يمكن الاستشهاد بأقوالها . يضاف الى ذلك أن الأمم المتحدة جمعية حكومات ، وقد رفعت الشكوى الى المجلس باسم الحكومة اللبنانية ونيابة عنها . ومما يبعث على القلق العميق أن ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية يؤيد ، على ما يبدو ، تحريضا خارجيا لمعارضة دستورية على الاستغناء عن الدارق الدستورية بأعمال العنف الموجهة ضد سواد الناس والسلطات الحاكمة وتنفيذ هذه الأعمال بأسلحة آتية من الخارج .

٣٦٠- وواصل ممثل المملكة المتحدة كلامه . فذكر ان ممثل الجمهورية العربية المتحدة لم يحاول انكار حملة التحريض والتشهير التي تشنها اذاعة الجمهورية العربية المتحدة ، بل قال ان المجلس غير مختص بالنظر في مسألة الحملات الاذاعية لانها ليس من شأنها تعريض السلم والأمن الدوليين للخطر . ولا يجوز أن ينتظر من المجلس قبول هذا الموقف . فالدعايات الاذاعية تنطوي على درجة خاصة من القوة والخطورة فهي الظروف السائدة في الشرق الأوسط . وليس ذلك فحسب ، بل ان الجمعية العامة

قد دعت الدول الأعضاء ، في قرارها رقم ٢٩٠ (دورة ٤) المتخذ في ١ كانون الأول ١٩٤٦ بشأن «مقومات السلم» ، الى الامتناع عن أية تهديدات أو أعمال ، مباشرة أو غير مباشرة ، ترمي الى الاخلال بحرية أية دولة من الدول أو استقلالها أو سلامتها أو الى اثاره المنازعات الأهلية وتحطيم ارادة الشعب فيها . واستشهد ممثل المملكة المتحدة كذلك بقرار الجمعية العامة رقم ١١٠ (دورة ٢) المتخذ في ٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ ، والمقترح من ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

٣٦١- وقال ان الصورة الكلية المتكونة صورة قاتمة ، وأن التأكيد بأن الجمهورية العربية المتحدة لم تزود الثوار في لبنان بأية أسلحة يصعب قوله على علته . وممن الأمور التي تثير قلقا خاصا أن يقال ان لبنان مخطيء في عرض شكواه على مجلس الأمن . وإذا كان ممثل الجمهورية العربية يقصد أنه كان يجب تسوية المسألة في جامعة الدول العربية ، فالرد على ذلك هو أن لبنان قد بذل كل جهد للوصول الى حل في اجتماع الجامعة . أم ترى أن الممثل المذكور يقصد في الحقيقة أن الحكومة اللبنانية مخطئة لأنها لم تشأ أن تفعل ما طلبت الجمهورية العربية المتحدة اليها فعله ؟ وأعرب ممثل المملكة المتحدة عن أمله في أن يعتمد المجلس مشروع القرار السويدي بالسرعة الممكنة ، بوصفه تدبيرا عمليا مباشرا يرمي الى اقرار الحالة وتخفيف الخطر المحدق بالسلم والأمن .

٣٦٢- وتكلم ممثل اليابان في جلسة المجلس رقم ٨٢٥ ( ١١ حزيران (يونيه) ) ، فأكد تأييد حكومته لمبدأ الميثاق القاضيين باحترام الاستقلال السياسي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية . وقال ان على مجلس الأمن أن يبذل أقصى جهوده في سبيل ايجاد حل للمشكلة . وأخاف انه يأمل في بقاء المسألة ضمن اطار الأمم المتحدة وفي متابعة البحث عن تسوية سلمية . وأكد أن مشروع القرار السويدي هو احدى الطرق الواقعية لمعالجة المشكلة ، وأعرب عن نية وفده في تأييده .

٣٦٣- وتكلم ممثل باناما ، فقال ان مشروع القرار السويدي ، يتضمن حسب تفسيره له ، انشاء لجنة مراقبة تقوم بالتأكد من عدم حصول تسلل مسلحين أو تسرب عتاد عبر الحدود اللبنانية . ولن يكون للفريق المقترح سلطة التحقيق في الحوادث الماضية ، كما انه سيكون مشابها في خصائصها للجنة مراقبة الهدنة (١) . وقال انه سيؤيد

(١) راجع قرار الجمعية العامة رقم ٣٧٧ ألف (دورة ٥) المتخذ في ٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٠ .



مشروع القرار السويدي على هذا الأساس ♦

٣٦٤- وتكلم ممثل كولومبيا فصرح أنه سيؤيد مشروع القرار السويدي ♦

٣٦٥- وتكلم ممثل كندا فقال إن الهدف الرئيسي لمشروع القرار السويدي إنما هو إيجاد أداة تابعة للأمم المتحدة لمعالجة تسلسل غير مشروع للأشخاص وامتداد بالأسلحة يسهمان لسوء الحظ ، في حالة الاضطراب القائمة في لبنان ، ويقومان دليلا واضحا على وقوع تدخل صادر من خارج ذلك البلد ♦ وأعرب عن أمله في اتخاذ التدابير المقترحة في مشروع القرار السويدي بصورة سريعة فعالة ، وفي أن تساعد هذه التدابير على منع انتشار الاضطرابات في لبنان ، وهو أمر قد ينطوي على أخطار لا تقتصر على ذلك البلد وحده بل تطلال المنطقة بمجموعها ♦

٣٦٦- ومن الواضح أن استجابة المجلس لنداء لبنان بطلب المساعدة يصعب أن يكون لها أثر دون تعاون الطرفين إلى الحد الأقصى ♦ وأعرب في ذلك الصدد عن أمله في أن يكون للتأكيدات التي قدمها ممثل الجمهورية العربية المتحدة نتائجها العملية في العلاقات بين الحكومتين ♦ وقال إن الوفد الكندي يعتقد أن الجمهورية العربية المتحدة يمكنها أن تؤيد أقوالها بالبرهان العملي وذلك باتخاذها خطوة منفردة من جانبها ♦ وأن سرعة تسوية المسألة بالطرق السلمية من مصلحة جميع الجهات المعنية ♦

٣٦٧- وتكلم الرئيس بوصفه ممثل الصين فقال إن الممثل اللبناني قد دلل على أن المصاعب الداخلية التي يواجهها لبنان ما كانت لتصبح بمثل هذه الخطورة لولا التدخل الخارجي ♦ ومشروع القرار السويدي هو أقل ما يمكن أن يعمل مجلس الأمن في سبيل الاضطلاع بمسؤوليته الأولى عن صيانة السلام والأمن في العالم ♦

٣٦٨- وتكلم ممثل الجمهورية العربية المتحدة فأبدى أسفه لاتخاذ كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة موقفا محددًا من المسألة وأعرب عن أمله في ألا يؤثر الفسيفساء الأحكام التي يصدرها أو الموقف الذي يتخذه فريق المراقبة المقترح ♦ وأبدى اغتباطه لأن أغلب أعضاء المجلس لم يستبقوا الحكم في المسألة ♦

٣٦٩- وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية فذكر أن مثلي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة قد اتخذوا موقفا متميزا بصورة سافرة ، إذ أنهما تجاهلا كسل التجاهل البيانات الرسمية التي أصدرتها حكومة الجمهورية العربية المتحدة والأدلة

التي قدمها ممثلها ، وهي تصريحات وأدلة لاتترك شكاً في مدى انعدام أساس شكوى الحكومة اللبنانية \* ولاحظ أن حكومة الولايات المتحدة قد قررت ، في الوقت نفسه الذي يبحث المجلس فيه الاقتراح السويدي ، أن ترسل الى لبنان شحنة جديدة من الطائرات النفاثة لاستخدامها في محاربة الشعب اللبناني \*

٣٧٠- ثم انتقل ممثل الاتحاد السوفياتي الى الرد على ممثل العراق ، فأكد أن حكومته قد دأبت على تأييد أمانى الشعب العربي في الوحدة بقوة ، واستشهد بالصحف اللبنانية ليبين أن الزعماء اللبنانيين قد فندوا القول بأن الحوادث الجارية في لبنان وقعت بوحى من الشيوعيين \* وقال ان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ليست لديه أية مطامح استعمارية وهو لا يملك ولا ينشد امتيازات نفط ولا قواعد عسكرية للأغراض العدوانية في الشرق الأوسط \*

٣٧١- وتكلم ممثل لبنان فقال ان اللبنانيين ليسعدهم أن يتيحوا لوجهة نظر الاتحاد السوفياتي والحركة الشيوعية الدولية مجال الاعراب عن ذاتها في لبنان \* وعلى النقيض من ذلك ، يستحيل الاستشهاد بأية صحيفة في موسكو لاتعبر عن وجهة النظر الرسمية لحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية \* ولكن ليس من الموضوعية في شيء الاستشهاد بأراء جهة واحدة دون غيرها \*

٣٧٢- وقال انه يفترض أن المسألة ستبقى معروضة على المجلس بصرف النظر عما ستنتهي اليه الجلسة الحاضرة \* وبعد أن استعرض المسائل التي أثارها أزمة بلده ، قال انها ستظهر للأمم الصغيرة ما اذا كان يمكنها الاعتماد على حد أدنى من حماية الأمم المتحدة كما أنها ستتيح معرفة ما اذا كانت الأمم المتحدة قادرة على معالجة العدوان غير المباشر والتدخل \*

القرار المتخذ : اعتمد مشروع القرار السويدي (م أ/٢٢٠٤) بأغلبية عشرة أصوات وامتناع عضو واحد عن الاقتراع (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (١) \*

(١) صدر النص المعتمد في شكل الوثيقة م أ/٢٣/٤ \*

٣٧٣- وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية فأوضح أن امتناعه عن الاقتراع يجب ألا يفسر بأن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية قد غير موقفه من أن الشكوى اللبنانية غير مبنية على أساس \* ولاحظ أن المجلس باتخاذ القرار لم يعرب عن أية آراء في الاتهامات اللبنانية \* وذكر الممثل أنه أخذ بعين الاعتبار ، في امتناعه عن الاقتراع على مشروع القرار السويدي ، أن كلا من ممثل الجمهورية العربية المتحدة والممثل اللبناني لم يعترض عليه \*

٣٧٤- وتكلم الأمين العام رداً على سؤال وجهه ممثل الولايات المتحدة ، فأعلم أعضاء المجلس بتمام اتخاذ الخطوات التحضيرية اللازمة ، وأعرب عن أمله في أن يتسنى إرسال وصول أحد إلى لبنان خلال أربع وعشرين ساعة \* وأوضح أنه قد يتعذر وصول فريق المراقبة عينه إلى لبنان في غضون تلك الفترة ، إذ يجب تأليفه من رجال يتمتعون بكفاءة عالية وخبرة ممتازة وينتمون إلى مختلف أنحاء العالم ، بيد أنه يمكن أخذ الذين سيكونون في خدمة الفريق الرئيسي من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة ، ويمكن لعدد منهم الوصول إلى لبنان في اليوم التالي \*

٣٧٥- وقد أعلن رئيس المجلس أن المسألة ستبقى معروضة على المجلس \*

### الفرع الثاني

#### التقرير المؤقت للأمين العام

٣٧٦- وفي ١٦ حزيران (يونيه) ١٩٥٨ ، قدم الأمين العام إلى مجلس الأمن ، كندبير مؤقت ، تقريراً (م أ/٤٠٢٩) عن الخطوات التي اتخذها ، بمقتضى السلطة التي خولت له ، في سبيل تنفيذ قرار مجلس الأمن المتخذ في ١١ حزيران (يونيه) (م أ/٤٠٢٣) \* وذكر في تقريره أنه تم تعيين الأعضاء الثلاثة لفريق المراقبة ، وهم : السيد غالوبلازا من الاكوادور ، والسيد راجشوار دايال من الهند ، وأمير اللواء أود بول من النرويج \* وبين أن فريق المراقبة سيتولى تشكيل ذاته ووضع إجراءاته \* واستعرض الأعمال التي اضطلع بها حتى ذلك التاريخ المراقبون العسكريون للأمم المتحدة ، الذين وصلت أول مفرزة منهم إلى بيروت في ١٢ حزيران (يونيه) \*

### الفرع الثالث

#### التقرير الأول لفريق الأمم المتحدة للمراقبة في لبنان

٣٧٧- وفي ٣ تموز (يوليه) ١٩٥٨ ، رفع فريق الأمم المتحدة للمراقبة في لبنان تقريره الأول (م أ/٤٠٤٠ والتصويب ١ والاضافة ١) الى مجلس الأمن عن طريق الأمين العام . وجاء في التقرير أن فريق المراقبة قد اكتمل تشكيله في بيروت في ١٩ حزيران (يونيه) . وأن الأمين العام دعا الفريق في ذلك التاريخ الى عقد اجتماعه الأول . وأن التقرير مقسم الى ثلاثة أقسام تتناول ، على التوالي ، مشاكل المراقبة والأساليب التي تتبعها الفريق واعمال المراقبة التي قام بها . وقد أشار في القسم الأول الى انه لم يبق من الحدود البرية المتاخمة لسوريا والبالغ مجموع طولها ٣٢٤ كيلومترا غير ١٨ كيلومترا تحت سيطرة القوات الحكومية ، وأن المناطق التي تهم فريق المراقبة في الدرجة الأولى هي المناطق التي يصعب جدا الوصول اليها سواء من حيث طبوغرافيتها أم من حيث التنقل فيها بحرية وأمان . وجاء في القسم المتعلق بالأساليب المتبعة في المراقبة أنه انشئت شبكة من مراكز المراقبة الدائمة في المواقع الاستراتيجية . ويجرى تسيير دوريات عديدة منتظمة ما بين الفجر والغسق في كافة الطرق التي يتيسر سلوكها ولاسيما في مناطق الحدود وفي المناطق المتاخمة للقطاعات الموجودة في يد قوات المعارضة . كذلك حصل على طائرات الهليكوبتر والطائرات الخفيفة ، وستقوم هذه بدوريات منتظمة وكذلك بمهام خاصة . وأشار أيضا في هذا القسم الى الصعوبات التي اعترضت الاقتراب من حدود لبنان الشرقية والشمالية ومعظمها تسيطر عليه قوات المعارضة . وذكر في القسم الأخير ، الذي يتناول أعمال المراقبة التي قام بها الفريق ، أن الدوريات أبلغت عن حدوث تحركات كبيرة لرجال مسلحين داخل البلد وعن وجود احتشادات في أماكن مختلفة . ولم يمكن التثبت من مصدر الأسلحة التي شاهدتها المراقبون أو مما اذا كان أي من الرجال المسلحين الذين شوهدوا قد تسلل من الخارج ، ولكن لاشك أن الأغلبية العظمى من الأخيرين هي ، على أية حال ، من اللبنانيين . وتضمن هذا القسم أيضا عرضا لبعض الصعوبات التي واجهتها فرق المراقبة في التغلغل الى الأراضي التي تسيطر عليها المعارضة ، وجاء فيه أنه يبدو ، في كل الحالات الوارد ذكرها ، أن فرق المراقبة مرت بأماكن حساسة من مناطق تدعى المصادر الحكومية أنها مسالمة لعمليات الامداد والتسلل .

٣٧٨- وأرسل ممثل لبنان رسالة مؤرخة في ٨ تموز (يوليه) ١٩٥٨ (م أ/٤٣٠٤٣) طلب فيها الى الأمين العام تصميم تعليقات الحكومة اللبنانية على التقرير الأول لفريق المراقبة (م أ/٤٠٤٠) \* وقد جاء في هذه التعليقات أن النتائج الايجابية التي خلص اليها في ذلك التقرير غير قاطعة أو مضللة أو عديمة الأساس \* وواضح أن فريق المراقبة لم يحاول التثبت من مصدر الأسلحة التي شاهدها \* والفريق لم يستطع أن يراقب \* غير عدد قليل جدا من الرجال الذين يقاتلون ضد حكومة لبنان ومن الواضح أنه لم يحقق فيما اذا كان كل واحد منهم قد تسلل أو لم يتسلل من الخارج ، فـلا مجال بالتالي لاستخلاص شيء من التقرير يتعلق بالبلاد التي جاء منها الرجال الذين يقاتلون ضد الحكومة في لبنان \* ولاشك في أن قادة الثورة قد اتخذوا ما يلزم من الحيطة كيلا يساعد فريق المراقبة أي متسللين \*

٣٧٩- وذكرت الحكومة اللبنانية في تعليقاتها أن من الواضح أن فريق المراقبة لم يستطع حتى الآن القيام بالمهمة الموكولة اليه ، وذلك استنادا الى بياناته التي أصدرها بشأن مصاعب النفاذ الى الأراضي التي تسيطر عليها المعارضة واعترافه بأن المناطق التي تهمة في الدرجة الأولى هي المناطق التي يصعب جدا الوصول اليها \* ويبـدو للحكومة اللبنانية أن التفسير الذي أعطي قرار مجلس الأمن المتخذ في ١١ حزيران (يونيه) (م أ/٢٣٠٤٠) لم يكن وافيا بالغرض ولم يعد يناسب الوضع الذي أبرزه تقرير الفريق \* وذكرت أن الجزء الحاسم حقا من قرار مجلس الأمن هو هذه العبارة : "وللتأكد من عدم حدوث تسلل غير مشروع للأشخاص أو امداد غير مشروع بالأسلحة أو غير ذلك من المعتاد عبر الحدود اللبنانية" ، ولا بد من استنتاج أن قرار مجلس الأمن لم ينفذ فـي الحقيقة \*

٣٨٠- وذكرت الحكومة اللبنانية في تعليقاتها أن تقرير الفريق اعترف بشكل امـا مباشر أو غير مباشر بوجود تسلل غير مشروع للرجال وتهريب للأسلحة \* وكان بين مـا استشهدت الحكومة اللبنانية به ، في معرض تبين أساس ذلك الاستنتاج ، أسـالـيب العرقلة التي قال الفريق أن الثوار استخدموها لمنعهم من الوصول الى الأماكن الحساسة ، والاشارة الواردة في المرفق بـاء من تقرير الفريق الى مشاهدته جماعة من الجنود السوريين بالملابس العسكرية في منطقة واقعة في الأراضي اللبنانية ، والنيران التي كانت تطلقها مدافع هاون من نوع لا تستخدمه الا الجيوش النظامية والافتراض بأن تلك النيران كانت تطلق من الأراضي السورية ، وكمية الأسلحة الموجودة في حوزة الثوار وأنواعها \*

٣٨١- وذكرت الحكومة اللبنانية أن المعلومات الواردة في التقرير تثبت تماماً صحة الاتهام الموجه من الحكومة اللبنانية ، ومفاده ، أن تسلل الرجال غير المشروع وتهريب الأسلحة أمر واقع . ولذلك فإن مسؤولية مجلس الأمن إزاء شكوى الحكومة اللبنانية باقية على حالها ولم تخف .

### الفرع الرابع

#### استئناف مجلس الأمن النظر في المسألة

٣٨٢- عقد مجلس الأمن جلسته رقم ٨٢٧ في ١٠ تموز (يوليه) ، وكانت جلسة طارئة دُعيت إلى الانعقاد بناءً على طلب ممثل الولايات المتحدة . وقد جرت في تلك الجلسة بعض المناقشة حول مسألة قام ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بناءً على رخصة الكلام الاستثنائي باثارتها بشأن تفويض ممثل العراق . وقد أعلن ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أن مقعد العراق في مجلس الأمن لا يمكن أن يحتله إلا ممثل تعيينه الحكومة الشرعية ، أي حكومة الثورة في العراق .

٣٨٣- وتكلم ممثل الولايات المتحدة فقال إن سلامة الاقليم اللبناني تتعرض بازدياد لتهديد العصيان الذي يتلقى التشجيع والمعونة من الخارج . وإن المؤامرات الموجهة ضد المملكة الأردنية الهاشمية علامة أخرى على خطورة عدم الاستقرار الذي تتصف به العلاقات بين أمم الشرق الأوسط . وها إن الحكومة العراقية الشرعية قد يطيح بها انقلاب على جانب غير عادي من العنف والقسوة .

٣٨٤- وقال الممثل إن رئيس الجمهورية اللبنانية عمد إزاء هذه الظروف جميعاً وبتفويض اجماعي من الحكومة اللبنانية ، إلى طلب مساعدة الحكومات الصديقة لحفظ سلامة لبنان واستقلاله . وقد أجابته حكومة الولايات المتحدة إلى ذلك الطلب ، وهي تود إخطار المجلس بذلك رسمياً . وليست قوات الولايات المتحدة في لبنان للاشتباك في أية أعمال عدائية ، ولكن لمجرد مساعدة الحكومة اللبنانية ، بناءً على طلبها ، في جهودها المبذولة لاقترار الحالة الناشئة عن التهديدات الخارجية ، وذلك حتى الوقت الذي تستطيع الأمم المتحدة فيه اتخاذ الخطوات اللازمة لحماية استقلال لبنان وسلامته كيانه السياسي . كذلك يمكن لهذه القوات كفالة الأمن لبضعة الآلاف من الأمريكيين المقيمين في ذلك البلد . ولن تخرج مساعدة الولايات المتحدة عن هذا النطاق أو تحيد عن هذا الهدف .

٣٨٥- والولايات المتحدة أول من يعترف بأن ارسال قواتها الى لبنان ليست الطريقة المثلى لحل المشاكل الحاضرة ، وستسحب تلك القوات حالما تستطیع الأمم المتحدة استلام زمام الأمور ♦ كما أن الولايات المتحدة تنتوى التشاور عاجلا مع الأمين العام ومع الوفود الأخرى في موضوع قرار لتحقيق تلك الأهداف ♦ ولكن وجود قسوات الولايات المتحدة في لبنان سيكون ، حتى ذلك الوقت ، مساهمة بناءة في سبيل تحقيق الأهداف التي رمى اليها مجلس الأمن عندما اتخذ قرار ١١ حزيران ( يونيه ) ١٩٥٨ ♦

٣٨٦- واستعرض ممثل الولايات المتحدة الحالة في مراحلها الأخيرة للوضع فلاحظ أن فريق الأمم المتحدة للمراقبة قد تمكن حتى ذلك الوقت من احراز نجاح محدود ♦ وقال ان وفد الولايات المتحدة ليأمل أن يتابع الفريق أعماله بكل ما يمكن من فعالية ونشاط ♦ وذكر أن التعليقات تصدر الى قوات الولايات المتحدة للتعاون مع الفريق واقامة الاتصال معه فور الوصول ♦ ولاحظ أن الفريق ساعد على تخفيف التدخل الآتي من وراء الحدود ♦

٣٨٧- واستطرد ممثل الولايات المتحدة كلامه فبين أن تسرب الأسلحة وتسلسل الرجال الى لبنان من الجمهورية العربية المتحدة بقصد قلب الحكومة الشرعية في لبنان قد ازدادت خطورته فجأة باندلاع نيران الثورة في العراق ♦ ولا بد لمن يراقب مجرى الحوادث في لبنان والعراق من الاستنتاج أن في الشرق الأوسط قوى تعمل جاهدة لاحلال القوة أو التهديد باستعمال القوة محل القانون دون أن تقيم وزنا للسيادة والاستقلال القوميين ♦

٣٨٨- وقال اننا أمام حالة تدخل عناصر خارجية في ثورة داخلية ضد سلطات الحكومة الشرعية في لبنان ♦ وطلب حكومة لبنان الى دولة أخرى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بأن تخف لمساعدتها ، يتفق في هذه الحالة كل الاتفاق مع أحكام الميثاق وأغراضه ♦

٣٨٩- وعلينا أن ندرك أن الأمم المتحدة اذا كانت تريد النجاح في مساعيها لصيانة السلام والأمن الدوليين ، فلا بد لها من تأييد جهود الحكومة الشرعية المنتخبة بصورة ديمقراطية في سبيل حماية نفسها من العدوان الخارجي ، حتى اذا كان ذلك العدوان غير مباشر ♦ ولو ترددت الأمم المتحدة تجاه هذا الأمر فانها ستفتح الأبواب للعدوان المباشر وغير المباشر على مصاريعها في جميع أنحاء العالم ♦ والحق أن الأمم

المتحدة قد واجهت مثل تلك المشاكل سابقا ، واجهتها بنجاح في حالة العصيان الذي رعاه السوفييات في اليونان سنة ١٩٤٦ ، وبغير نجاح في حالة الانقلاب الشيوعي في تشيكوسلوفاكيا سنة ١٩٤٨ . وقد حاولت الأمم المتحدة توفير وسائل معالجة مشكلات هذه التطورات العدوانية في المستقبل بقرار الجمعية العامة رقم ٢٩٠ (دورة ٤) المتخذ في ١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٩ في موضوع "مقومات السلم" وبقرار الجمعية العامة رقم ٣٨٠ (دورة ٥) المتخذ في ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٠ في موضوع "السلم عن طريق العمل" . والجمعية العامة ، بتقريرها في ثاني ذينك القرارين ، أن أي عدوان يتخذ صورة التحريض على الحرب الأهلية خدمة لمصلحة دولة أجنبية يعتبر من أخطر الجرائم المقترفة ضد السلام والأمن في جميع أنحاء العالم ، إنما كانت تقصد بجلاء مثل الحالة التي تواجه المجلس الآن تماما . وقد أدى تساهل الدول الأعضاء في عصبية الأمم مع العدوان المباشر وغير المباشر الى تعزيز قوى العدوان مما جعل الحرب العالمية الثانية أمرا لا بد منه . والولايات المتحدة عازمة على منع التاريخ من أن يعيد نفسه .

٣٩٠ - وتكلم الأمين العام فقال انه يرى نفسه ، أمام استئناف مجلس الأمن النظر في شكوى لبنان ملزما بأن يشرح للمجلس التدابير التي اتخذها بناء على تفويض المجلس له في قراره المتخذ في ١١ حزيران (يونيه) (م أ/٢٣٠٤) . وقال ان اشارة ممثل الولايات المتحدة الى جهود الأمم المتحدة في لبنان هي سبب آخر يدعوه الى تقديم هذا الشرح .

٣٩١ - وأوضح الأمين العام أن مجلس الأمن ذكر في ذلك القرار هدفه في أن يكفل "التأكد من عدم حدوث تسلل غير مشروع للأشخاص أو امداد غير مشروع بالأسلحة أو غير ذلك من العتاد عبر الحدود اللبنانية" . وقال ان الأمين العام قد اتخذ ما اتخذته من تدابير بشأن قضية لبنان وقد وضع نصب عينية ذلك الهدف وحده . وقد استخدمت الأداة المنشأة في القرار لهذا الغرض كما أنه اعتمد على السلطة التي اعترف للأمين العام بها بمقتضى الميثاق . وقال انه لم يكن لاعماله علاقة بالتطورات التي يجلب أن تعتبر من شؤون لبنان الداخلية ، كما أنه لم يهتم في تنفيذ القرار أو في التدابير التي اتخذها بموجب الميثاق بنواح دولية للمشكلة تتجاوز نطاق النواحي المشار اليها في القرار .

٣٩٢ - ولم يقتصر مجلس الأمن عندما قرر ارسال "فريق للمراقبة" الى لبنان على تحديد طابع العملية بل انه حدد نطاقها ايضا بربطه المراقبة بتحريب الأسلحة



وبالتسلسل غير المشروع وبطلبه الى الفريق اعلام المجلس تباعا بما يصل اليه من نتائج \* وعلى ذلك فان المجلس قد عين حدود السلطة المفوضة الى الأمين العام في تلك الحالة ، ولذلك فان الأمين العام اعتبر نفسه حرا في اتخاذ كافة الخطوات اللازمة لتنظيم عملية على أقصى جانب ممكن من الفعالية لمنع مثل هذا التهريب أو التسلسل مع المحافظة على طابع المراقبة الأساسي فيها \*

٣٩٣- وأضاف الأمين العام أن تفسيره ذاك للقرار كما عرضه على أعضاء مجلس الأمن وعلى ممثل لبنان قبل اتخاذ أي تدبير من التدابير حاز على موافقتهم التامة وموافقة ممثل لبنان أيضا \* وقال انه كان من الطبيعي له بعد ذلك أن يعتمد اعتمادا كلياً على آراء خبراء الأمم المتحدة العسكريين والسياسيين والدبلوماسيين الموجودين في المنطقة ، وهم يتمتعون بكفاءة عالية \*

٣٩٤- وواصل الأمين العام كلامه فقال انه بذل جهده ، طبعاً ، كي يجعل عملية المراقبة على أقصى درجة ممكنة من الفعالية \* وكرر في ذلك الصدد قوله ان الفريق يضم العدد الذي طلبه من المراقبين وهو سيزود بالعدد الذي قد يطلبه منهم في المستقبل \* ولكنه أضاف أنه وجد ، من جهة أخرى ، أن من الصعب تزويد الفريق بالمراقبين قبل أن يعتبر الفريق نفسه على استعداد لاستيعابهم واسناد أعمال جارية مفيدة اليهم \* وأخيراً أعلم الأمين العام المجلس أنه اتخذت الترتيبات اللازمة التي تكفل للمراقبين حرية التنقل التامة وامكانية الوصول وذلك في كافة مناطق الحدود الشمالية في لبنان الواقعة الى شمال طرابلس ، كما أنه تم الوصول الى اتفاق على انشاء مراكز مراقبة في المنطقة \* أما في منطقة شمال البقاع فقد جدد الفريق صباح ذلك اليوم بشأنها طلباته السابقة للحصول على حرية تامة في الدخول اليها \*

٣٩٥- وتكلم ممثل لبنان ، فاستعرض تاريخ المسألة وكرر تعليقات حكومته على تقرير فريق المراقبة ، ثم أوضح أن حكومته تقدر الجهود التي بذلها الأمين العام والفريق \* وقال ان حكومته تلاحظ بارتياح توسيع الفريق وأوجه نشاطه ، وهي ستقوم بكل ما تستطيعه لمواصلة التعاون التام معه \*

٣٩٦- وذكر ان الحالة في لبنان قد استمرت تدورها منذ تقديم تعليقات حكومته \* فقد أخذت قوافل المسلحين وشحنات الأسلحة بدخول لبنان من سوريا ، والاستعدادات قائمة على قدم وساق للقيام بهجوم كبير ضد الحكومة بغية قلبها \*

٣٩٧- وهناك ما يبعث على الاعتقاد بأن الفريق سيبلغ المجلس عن بعض أعمال التسلسل هذه \* وقد اشتد الخطر الذي يهدد استقلال لبنان وسلامته واقترب وقوعه بعد الانقلاب الذي وقع في العراق \*

٣٩٨- وقال ان حكومته تسأل مجلس الأمن بالتالي المبادرة عاجلا الى اتخاذ تدابير أنجع من التدابير المتخذة من قبل يمكن أن تؤدي الى تحقيق الغاية التي استهدفها المجلس أصلا : وهي منع أي عتاد أو مسلحين من دخول لبنان من الخارج \*

٣٩٩- وقد قررت حكومة لبنان ، ريثما يتم تحقيق التدابير التي تطلب الى المجلس اتخاذها ، اعمال المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة ، وهي المادة التي تعترف بحق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي ، كما أنها طلبت الى البلدان الصديقة تقديم المساعدة المباشرة اليها \*

٤٠٠- وستكون تلك المساعدة مؤقتة ، وسيستمر تقديمها حتى نفاذ التدابير المطلوب من مجلس الأمن \* ان سيكون على قوات الحكومات الصديقة التي أرسلت عساكرها الى لبنان الجلاء عن أراضيها دون تأخير فور نفاذ ذلك التدبير أو اتخاذه \*

٤٠١- وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، فقال ان استجابة حكومة الولايات المتحدة الى طلب المساعدة الذي تقدمت به حكومة لبنان حفظا لسلامة لبنان واستقلاله يتفق على وجه التأكيد كل الاتفاق مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده وقواعد القانون الدولي المستقرة \*

٤٠٢- وقال ان رأى حكومة المملكة المتحدة كان دائما أن الجمهورية العربية المتحدة كانت تتدخل في شؤون لبنان ، كما أن المعلومات الموجودة لدى الوفد الذي يمثلته تفيد أن التدخل مستمر رغم جهود فريق المراقبة \*

٤٠٣- واستطرد قائلا ان حكومته كانت ولا تزال تؤيد كل التأييد الجهود التي أقدمت الأمم المتحدة على القيام بها بموجب قرار ١١ حزيران (يونيه) \* وهي تعترف بما ساهم ويساهم به الأمين العام في هذا الميدان وتعرب عن تقديرها العميق لذلك \*

٤٠٤- وأضاف ان حكومته كانت ترى منذ وقت طويل أن عالما يسوده الاستقرار والسلام يقتضي من الدول أن تزيل من سياساتها القومية مختلف أساليب الهدم والعدوان

غير المباشر ، تلك الأساليب التي تكرر اللجوء اليها ، للأسف الشديد ، في السنوات الأخيرة • وهي تعتقد اعتقاداً راسخاً أن من واجب الأمم المتحدة أن تكشف الاتجاهات الخداعة الشديدة الخطر التي عقدت العلاقات الدولية ذلك التعقيد الخطير وأن تشجبها وأن تعمل قدر استطاعتها على إيقافها •

٤٠٥ — وان المملكة المتحدة لتؤيد كل التأييد التصريح الذي أعلنه ممثل الولايات المتحدة •

٤٠٦ — وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية فأعلن أن رئيس فريق المراقبة قد ذكر أن الفريق لم يجد دليلاً على حصول تسلل واسع من جانب الجمهورية العربية المتحدة ولا تدخل منها في شؤون لبنان الداخلية ، وأضاف أنه يعتبر الحوادث في ذلك البلد حرباً أهلية • وقد أكد الأمين العام ، في بيانات عديدة ، أن الحوادث التي وقعت في لبنان من شؤون الشعب اللبناني الداخلية • وإذا ما أريد معرفة سبب طلب الولايات المتحدة أن يعقد المجلس جلسة مستعجلة فيجب البحث عنه فيما وقع في الشرق الأوسط في الأيام الماضية • فمن المعلوم أن بعض الدول الغربية تحاول استغلال الحوادث في لبنان للقيام بتدخل عسكري ضد الشعب اللبناني • وهكذا فقد تكلمت الأوسط المسكة بمقاليد الأمور في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة صراحة عن استعداد حكومتي البلدين لارسال قواتهما المسلحة الى لبنان ، متذرعتين في ذلك بأية حجة • ان الوقائع تثبت أن لبنان كان ولا يزال مهدداً ، ولكن التهديد غير صادر عن التدخل المزعوم للجمهورية العربية المتحدة بل عن التدخل العسكري المباشر الذي تقوم به الولايات المتحدة وشريكاتها من الدول الغربية التي تريد ابقاء حكومة شمعون في الحكم • وقد أملت الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى في أن تستغل فريق الأمم المتحدة لتبرير نواياها التدخلية • ولكن خاب أملها ، إذ اتخذ فريق المراقبة موقفاً موضوعياً وحكم على الحوادث الجارية في لبنان بأنها من شؤون الشعب اللبناني الداخلية •

٤٠٧ — ومضى ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في كلامه فقال ان شعوب العالم العربي ، كما يشهد بيان أصدرته حكومة العراق الجديدة ، تلك الشعوب السائرة في طريق التحرر القومي ، تريد التمسك باستقلالها القومي • ولا شك أن ذلك لا يتفق ومصالح الدول الاستعمارية التي تريد تقييد سياسات البلدان الشرقية ، سياسياً واقتصادياً • وبدل رد فعل الدوائر الحكومية في الولايات المتحدة على حوادث العراق

أن وجود الكتل العدوانية في الشرق الأوسط ، ووجود حلف بغداد على الأخص ، مهدد بالخطر . وهذه الحوادث تهدد أيضا السيطرة الاقتصادية للبلدان الغربية ، وهي سيطرة لم ينازعها فيها منازع من قبل ، كما أن الحساسية الشديدة لهذه البلدان أملت لها مصالح احتكارات النفط .

٤٠٨ - واستطرد ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بقوله ان الولايات المتحدة قررت أن تتدخل بالقوات المسلحة في شؤون البلدان العربية علنا وتـدوس بأقدامها تلك الشعوب التي هبت للدفاع عن حريتها ليس في لبنان وحده بل في غيره من البلدان العربية أيضا . وبما أن حكام لبنان الحاضرين ألعيب سياسية بيـد الولايات المتحدة ، وبما أن طلبهم للمساعدة موحى به من وزارة الخارجية الأمريكية ، فلا يجوز اتخاذ ذلك الطلب ذريعة لتوجيه عمل عدواني مسلح ضد شعوب العالم العربي . هذا وان ذلك العمل خرق شديد لميثاق الأمم المتحدة الذي حظر استخدام القوة وسيلة للسياسة الخارجية .

٤٠٩ - وأشار الى أن مجلس الأمن سبق له اتخاذ التدابير بشأن لبنان ، وهو قد اتخذ قرارا يتيح تسوية الوضع داخل البلد . وقد أظهر تقرير فريق المراقبة أنه لم يبق أحد بمهاجمة لبنان ، بل وليس هناك حتى تهديد بشن هجوم مسلح عليه ، اللهم الا من القائمين بالتدخل المسلح . وقال الممثل ان حل مشاكل لبنان والعراق هو من اختصاص شعوب تلك البلدان وحدها ، وان أى تدخل مسلح تقوم به الدول الغربية مفعم بأخطار العواقب ، ان أنه ينطوى على التهديد بتدهور شديد في الوضع الدولي وقد يقذف بالعالم في حرب جديدة . وستقع المسؤولية الكاملة عن مثل تلك العواقب على منظمي ذلك التدخل المسلح والمشاركين فيه ، وقبل كل شيء ، على حكومة الولايات المتحدة . وان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لا يسعه السكوت عن التدخل الأجنبي في بلدان تقع في منطقة متاخمة لحدوده . وان من واجب كل دولة تبدي الاهتمام بالسلام أن تعمل جهدها لانهاء العدوان الموجه ضد شعوب تلك المنطقة . وقد تقدم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بمشروع القرار التالي (م/٤٧/٤٠٩) :

” ان مجلس الأمن ،

” وقد استمع الى اعلان ممثل الولايات المتحدة بشأن ارسال القوات المسلحة التابعة للولايات المتحدة الى داخل حدود لبنان ،

وان يدرك أن مثل هذه الأعمال تشكل تدخلا جسيما في الشؤون الداخلية لشعوب البلدان العربية ، وهي بالتالي مخالفة لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ولاسيما تلك الواردة في الفقرة ٧ من مادته الثانية ، التي تحظر التدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لأية دولة ،

» وان يرى أن أعمال الولايات المتحدة الأمريكية تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين ،

» تدعو حكومة الولايات المتحدة الأمريكية الى ايقاف التدخل المسلح في الشؤون الداخلية للدول العربية وسحب جيوشها من اقليم لبنان حالا» ♦

٤١٠ - وتكلم ممثل فرنسا في جلسة المجلس رقم ٨٢٨ المنعقدة في ١٥ تموز (يوليه) فأعرب عن تقدير الوفد الذي يمثله للأعمال التي قام بها المراقبون الذين أرسلوا الى لبنان بموجب قرار ١١ حزيران (يونيه) ♦ واستدرك أنه يتبين من تقرير فريق المراقبة أن الفريق لم يتمكن من القيام بمهمته على الوجه الكامل ، ولاسيما لأنه لم يستطع أن يراقب أكثر من عشر الحدود اللبنانية السورية ♦ وقد عمدت حكومة لبنان ، ازاء هذه الظروف واثرا أحداث العراق الى مناشدة بقية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مؤازرتها ♦ وان قرار حكومة الولايات المتحدة بالاستجابة فورا الى هذا النداء تبرره أحكام المادة ٥١ من الميثاق ♦ وقال ان الوفد الذي يمثله يلاحظ ما قدمه ممثل الولايات المتحدة من معلومات بشأن الروح التي تنوى حكومة الولايات المتحدة العمل بها على تنفيذ تدبيرها ، والظروف التي تنوى تنفيذ ذلك التدبير فيها ♦ وتأمل حكومته أن يكفي القرار المذكور لخلق الظروف اللازمة للتخفيف من حدة التوتر واعادة النظام العام والشرعية الدستورية الى نصابهما ♦ وذكر أن حكومته ستواصل دراسة الطلب اللبناني بكل اهتمام ، وهي تحتفظ بحقها في أن تتخذ ، ضمن نطاق الميثاق ، كل التدابير التي قد يتبين لزومها لضمان مصالحها في بلد تربطها به صداقة تقليدية ♦

٤١١ - وتكلم ممثل كندا ، فقال انه لايجد مبررا لعدم اعتبار التدبير الذي أعلمت الولايات المتحدة المجلس به تدبرا مكثلا للمهمة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة ♦ وأضاف ان بلده واثق من أن الولايات المتحدة لاتسعى وراء المصالح الذاتية في الشرق الأوسط ، بل انها تريد مساعدة شعوب تلك المنطقة على أن تحيا حياة يسودها المزيد من الديمقراطية والرخاء ♦ ولاحظ أيضا أن الولايات المتحدة ليست مستعدة فحسب لسحب

قواتها متى تسنى للأمم المتحدة الاضطلاع بالمهمة التي أرسلت تلك القوات من أجلها، بل انها راغبة في سحبها رغبة شديدة \* واذا ما أمكن لتدخل الولايات المتحدة، بناءً على طلب حكومة لبنان الشرعية، أن يتيح السيطرة على زمام الموقف وإيقاف الاضطرابات العنيفة القائمة وتمكين المجلس من مساعدة الشعب اللبناني على إيجاد حلول سياسية لاعسكوية لمشاكله، فسيكون في ذلك خدمة لأغراض المجلس \* والأمر متروك للمجلس لاختتم هذه الفرصة الجديدة \*

٤١٢- وتكلم ممثل الصين فقال ان الوفد الذي يمثله لا يزال واثقاً من أن فريق الأمم المتحدة للمراقبة سيبدل جهوده بكل همّة وعلى أكفأ الوجوه، للتقليل من التدخل الآتي من وراء الحدود \* وصرح أن التدبير الذي اتخذته الولايات المتحدة يتفق اتفاقاً كاملاً مع مبادئ ومقاصد الأمم المتحدة، ولا شك في أنه سيخدم قضية السلام والحرية \* وذكر أن الوفد الذي يمثله يؤيد ذلك التدبير من صميم القلب \*

٤١٣- وتكلم ممثل الجمهورية العربية المتحدة، فقال انه يبدو أن ليس هناك ما يدعو الى عقد جلسة مستعجلة للمجلس أو، بوجه خاص، الى انزال القوات الأمريكية في لبنان \* فقد تحسنت الحالة في ذلك البلد تحسناً كبيراً، إذ أن قوات كل من الحكومة والثوار قد أوقفت فعلاً أعمالها العدائية، في حين أن المفاوضات جارية بين اللبنانيين أنفسهم ابتغاء الوصول الى حل سياسي \* وتظهر جميع الأدلة على أن مسألة لبنان مسألة داخلية لا تهم غير اللبنانيين \* ولا يمكن، لسوء الحظ، للتدخل المسلح من جانب حكومة الولايات المتحدة بناءً على طلب الرئيس شمعون، أن يؤدي الا الى تفاقم الحالة في ذلك الجزء من العالم \*

٤١٤- وأضاف قائلاً انه حتى المادة ٥١ من الميثاق لا تسمح بهذا التدخل \* بل وأهم من ذلك ان المسألة قد عرضت على مجلس الأمن واتخذ المجلس بشأنها قراراً يقوم الأمين العام بتنفيذه \* وبينما يجري تنفيذ ذلك القرار، نجد احدى الدول الأعضاء في مجلس الأمن التي كانت قد اقترعت بتأييده، تقرر القيام بتدخل منفرد \* وتجددت في هذا الصدد الاتهامات العديدة الأساس الموجهة الى حكومته، رغم أن فريق المراقبة نفسه نعت المشكلة بانها مشكلة داخلية تخص الشعب اللبناني \*

٤١٥- ومضى ممثل الجمهورية العربية المتحدة في كلامه فقال ان هذه السابقة تتطوى على خطر عظيم \* وذكر أن شعوب الشرق الأوسط، مثلها في ذلك مثل شعوب

آسيا وأفريقيا ، تضطلع بمسؤولياتها ، وأنها تعرف أن لها الحق في الاستقلال والحرية دون ضغط أو تدخل من جانب الدول الكبرى . وبين أن تجاهل هذه العوامل في العلاقات الدولية بين الدول الكبرى وبلدان ذلك الجزء من العالم يجعل من الصعب إحلال السلم والأمن فيه .

٤١٦- ومن الواضح أن ثورة العراق قد دفعت الولايات المتحدة إلى اتخاذ ذلك القرار الخطير ، ولكن تلك الثورة ، ولاريب في أنها مسألة داخلية عراقية ، لا يمكن أن تتخذ ذريعة للتدخل بأية حال من الأحوال .

٤١٧- واختتم ممثل الجمهورية العربية المتحدة كلامه بتأسفه للاتهامات العديدة الأساس التي وجهها إلى حكومته ممثل الولايات المتحدة . وهي بلد تود الجمهورية العربية المتحدة إقامة علاقات طيبة معه . وقرر أن على الولايات المتحدة أن تتحمل المسؤولية الكاملة عما تتخذه من تدابير وأن حكومة الجمهورية العربية المتحدة ترجو، من ناحيتها ، أن يبقى لبنان متمتعا بالاستقلال والرخاء .

٤١٨- وتكلم ممثل لبنان ، فقال ان بيان فريق المراقبة الذي استشهد به ممثل الجمهورية العربية المتحدة بسط ، في الحقيقة ، الظروف التي ستسود متى تمكن المراقبون من وضع حد للتسلل . وعلى ذلك فهو يؤيد وجود التسلل .

٤١٩- وتكلم الأمين العام فقال انه لم يدل قط بأى بيان عام يفيد أن مشكلة لبنان ، مسألة داخلية تخص الشعب اللبناني ، وقد يكون تفسير الصحف لبيان تختلف روحه عن ذلك كل الاختلاف هو الذى ضلل ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية للمسوفياتية .

٤٢٠- وبعد انتهاء الجلسة السالفة الذكر تقدم ممثل الولايات المتحدة بمشروع القرار الآتي ( م أ / ٤٠٥٠ ) والتصويب ( ١ ) :

” ان مجلس الأمن ،

” ان يشير الى قراره المتخذ في ١١ حزيران ( يونيه ) ١٩٥٨ ، والقاضي بإنشاء فريق للمراقبة مهمته ” التأكد من عدم حدوث تسلل غير مشروع للأشخاص أو امداد غير مشروع للأسلحة أو غير ذلك من العتاد عبر الحدود اللبنانية ” ،

«وإن يشي على جهود الأمين العام ويلاحظ مع الارتياح ما حققه فريق الأمم المتحدة للمراقبة في لبنان من تقدم حتى هذا التاريخ،

«وإن يشير إلى أن الجمعية العامة دعت الدول في قرارها رقم ٢٩٠ (دورة ٤) المتخذ في ١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٦ بشأن «مقومات السلم» إلى «الامتناع عن أي تهديدات أو أعمال، مباشرة وغير مباشرة، ترمي إلى المساس بحرية أية دولة أو باستقلالها أو سلامتها أو إلى إثارة المنازعات الأهلية وتحطيم ارادة الشعب في أية دولة — الدول،

«وإن يشير إلى أن الجمعية العامة، في قرارها رقم ٣٨٠ (دورة ٥) المتخذ في ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٠، بشأن «السلم عن طريق العمل» قد شجبت تدخل أية دولة من الدول في الشؤون الداخلية لدولة أخرى بقصد تغيير الحكومة الشرعية القائمة بالتهديد باستخدام القوة أو باستخدامها» وأكدت رسمياً من جديد أنه «مهما كانت الأسلحة المستخدمة، فإن أي عدوان، يرتكب سواء علناً أو باشارة المنازعات الأهلية خدمة لمصلحة دولة أجنبية أو بغير ذلك يعد أخطر جريمة — جميع الجرائم المخلة بالسلم والأمن في جميع أنحاء العالم» ،

«وإن يلاحظ بيان ممثل لبنان الذي يفيد أن التسلل مستمر وأن سلامة لبنان الإقليمية واستقلاله مهددان، ونداء الحكومة اللبنانية بطلب المساعدة العسكرية من الأمم المتحدة ومن بعض الدول الأعضاء فيها ،

«وإن يلاحظ بيان ممثل الولايات المتحدة الأمريكية بشأن قيام الولايات المتحدة بتقديم المساعدة إلى حكومة لبناء بناء على طلبها لمساعدتها على صيانة سلامة لبنان واستقلاله السياسي ♦

«وإن يلاحظ كذلك بيان ممثل الولايات المتحدة الذي يفيد أن قوات الولايات المتحدة ستبقى في لبنان» إلى أن يتسنى للأمم المتحدة نفسها الاضطلاع بالمسؤولية اللازمة لتأمين استمرار استقلال لبنان، ولن تبقى إلى ما بعد ذلك، أو حتى ينقطع الخطر بأية طريقة أخرى ،

« — يطلب المبادرة حالا إلى إيقاف كل تسلل غير مشروع للأشخاص أو اموال غير مشروع بالأسلحة أو غير ذلك من العتاد عبر الحدود اللبنانية ، فضلا عن إيقاف



الهجمات الموجهة من الاذاعة وغيرها من وسائل الاعلام التي تشرف عليها الحكومة ، ضد حكومة لبنان لاثارة الاضطرابات ،

٢- ويدعو فريق الأمم المتحدة للمراقبة في لبنان الى مواصلة أعماله والتوسع فيها عملاً بقرار مجلس الأمن المتخذ في ١١ حزيران (يونيه) ١٩٥٨ ،

٣- ويطلب الى الأمين العام أن يبادر حالا الى استشارة حكومة لبنان وغيرها من حكومات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، حسب اللزوم ، لاتخاذ ما يلزم من الترتيبات الاضافية ، بما فيها المتعلقة بالمساهمة بالقوات وكيفية استخدامها ، لحماية سلامة لبنان الإقليمية واستقلاله والتأكد من عدم حدوث تسلل غير مشروع للأشخاص أو امداد غير مشروع بالأسلحة أو غير ذلك من العتاد عبر الحدود اللبنانية ،

٤- ويناشد كافة الحكومات المعنية التعاون التام في تنفيذ هذا القرار ،

٥- ويطلب الى الأمين العام موافاة مجلس الأمن بتقرير عن ذلك عند اللزوم ♦

## الباب الثاني

المسائل الأخرى التي نظر فيها مجلس الأمن

## الفصل السابع

### قبول الأعضاء الجدد

- ٥ -

## الفرع الأول

### طلب اتحاد الملايو

٤٢١- أرسل رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في اتحاد الملايو برقية مؤرخة في ٣١ آب (أغسطس) ١٩٥٧ (م أ/٣٨٧٢) الى الأمين العام قدم فيها طلبا من الاتحاد بقبوله في عضوية الأمم المتحدة . وقد تم في الوقت نفسه بيانا بقبول التزامات الميثاق . وأرسل ممثلا استراليا والمملكة المتحدة الى رئيس مجلس الأمن رسالة مؤرخة في ١ أيلول (سبتمبر) (م أ/٣٨٧٤) طلبا فيها عقد جلسة عاجلة لمجلس الأمن للتوصية بقبول اتحاد الملايو . وفي ٣ أيلول (سبتمبر) قدم هذا الممثلان ذاتهما مشروع القرار المشترك التالي (م أ/٣٨٧٦) :

«ان مجلس الأمن ،

«وقد درس طلب اتحاد الملايو بشأن قبولها في عضوية الأمم المتحدة ،

«يوصي الجمعية العامة بقبول اتحاد الملايو في عضوية الأمم المتحدة » .

٤٢٢- ونظرا لمجلس الأمن في المسألة في جلسته رقم ٧٨٦ ( ٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٧) . وأدلى جميع أعضاء مجلس الأمن ببيانات رحبوا فيها بطلب اتحاد الملايو ، الذي رأوا أنه يتمتع بجميع مؤهلات العضوية ، وأيدوا مشروع القرار المشترك .

القرار المتخذ : اعتمد مشروع القرار المشترك (م أ/٣٨٧٦) بالاجماع .

## الفرع الثاني

النظر في الاقتراحات المتعلقة بطلبات جمهورية كوريا ،  
وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ، وفييتنام ،  
وجمهورية فييتنام الديمقراطية ، وجمهورية منغوليا  
الشعبية

٤٢٣- بعث الأمين العام الى مجلس الأمن في ٤ آذار (مارس) ١٩٥٧ ، كما جاء  
في التقرير السنوي المرفوع من مجلس الأمن الى الجمعية العامة (١) ، بنص (م/أ/٣٨٠٣)  
قرارى الجمعية العامة رقم ١٠١٧ ألف وباء ( الدورة ١١ ) المتعلقين بطلبي جمهورية  
كوريا وفييتنام \* وأرسل وزير خارجية جمهورية منغوليا الشعبية بوقية الى رئيس مجلس  
الأمن في ١ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٧ (م/أ/٣٨٧٣) كور فيها تقديم طلب حكومته بشأن  
عضوية الأمم المتحدة ، وابداء استعدادها للاضطلاع والوفاء بجميع التزامات الميثاق \*

٤٢٤- وقد م مثل الاتحاد السوفياتي في ٣ أيلول (سبتمبر) نص (م/أ/٣٨٧٧)  
مشروع القرار التالي :

«ان مجلس الأمن ،

«وقد درس طلب جمهورية منغوليا الشعبية بشأن قبولها في عضوية الأمم المتحدة ،

«بمضي الجمعية العامة بقبول جمهورية منغوليا الشعبية في عضوية الأمم المتحدة»  
المتحدة» \*

٤٢٥- وبعث ممثل الولايات المتحدة الى رئيس مجلس الأمن في ٤ أيلول (سبتمبر)  
بوسالتين (م/أ/٣٨٨٠ و م/أ/٣٨٨١) أشار فيهما الى قرارى الجمعية العامة رقم  
١٠١٧ ألف وباء ( الدورة ١١ ) ، وطلب عقد جلسة عاجلة للمجلس للنظر في طلبي جمهورية  
كوريا وفييتنام \*

---

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية عشرة ، الملحق رقم ٢ (ج/ع/٣٦٤٨)  
الفقرات ٥٧٦-٥٩٧ \*

٤٢٦- وفي ٦ أيلول (سبتمبر) قدمت استراليا والصين وفرنسا والفلبين وكوبا وكولومبيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة مشروع القرار المشترك التالي (م/أ/٣٨٨٤) :

« ان مجلس الأمن ،

« وقد درس طلب جمهورية كوريا بشأن قبولها في عضوية الأمم المتحدة ،

« يوصّي الجمعية العامة بقبول جمهورية كوريا في عضوية الأمم المتحدة » ♦

٤٢٧- وفي اليوم نفسه قدمت الدول ذاتها مشروع القرار المشترك (م/أ/٣٨٨٥) :

« ان مجلس الأمن ،

« وقد درس طلب فييتنام بشأن قبولها في عضوية الأمم المتحدة ،

« يوصّي الجمعية العامة بقبول فييتنام في عضوية الأمم المتحدة » ♦

٤٢٨- وقدم ممثل الاتحاد السوفياتي في ٩ أيلول (سبتمبر) تعديلا (م/أ/٣٨٨٧) على مشروع القرار المشترك المتعلق بطلب جمهورية كوريا (م/أ/٣٨٨٤) ينص على أن مجلس الأمن يوصي بقبول جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا في عضوية الأمم المتحدة في آن واحد ♦

٤٢٩- وفي الجلسة ٧٨٩ المنعقدة بتاريخ ٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٧ ، اعتمد المجلس جدول الأعمال أدرج فيه قرار الجمعية العامة رقم ١٠١٧ ألف وباء (الدورة ١١) ، ورسالتى الولايات المتحدة المتصلة بهذا الموضوع ، بوصفهما البندين الفرعيين (أ) و (ب) ، كما أدرج البرقية الواردة من جمهورية منغوليا الشعبية ، ورسالة الاتحاد السوفياتي المتصلة بهذا الموضوع ، بوصفها البند الفرعي (ج) ♦ ووافق المجلس على النظر في البنود بهذا الترتيب ، وعلى أن يكون لأى عضو ، في الوقت ذاته ، حق الكلام في واحد أو أكثر من البنود الفرعية في آن واحد ♦

٤٣٠- وأعلن ممثل الولايات المتحدة أنه لا توجد دولة أحق بعضوية الأمم المتحدة من جمهورية كوريا ♦ وقال ان الأمم المتحدة قد اعترفت بجمهورية كوريا بوصفها الحكومة الشرعية الوحيدة في كوريا ، وهو اعتراف وقعته بمداد من الدم ♦ وقال ان الجمعية العامة

قد اقترعت مرارا مؤيدة لقبول كوريا ، غير أن هذه الأمة الاسيوية العظيمة قد حرمت من أبسط حقوقها بفعل قوة أجنبية لاتعترف بحق الأمم والشعوب في أن تعيش حياتهم— كما تريد ♦

٤٣١- وأكد ممثل المملكة المتحدة اهتمام المجلس وعموم الأمم المتحدة بشؤون كوريا اهتماما خاصا ، وقال ان بقاء ذلك البلد منقسما ، وهي حقيقة مؤسفة ، لايسبرر اباء الحق الطبيعي المشروع في العضوية على جمهورية كوريا ، التي تعترف بها حكومته بوصفها الحكومة الشرعية الوحيدة لكوريا ، والتي تتمتع بكافة مؤهلات العضوية ♦

٤٣٢- وأكد ممثل الصين الروابط بين بلاد ، وبين كوريا ، ونظرة العطف التي تتبع بها الشعب الصيني كفاح كوريا في سبيل استقلالها ، وقال ان من الواضح أن جمهورية كوريا متمتعة بمؤهلات العضوية ، وأعرب عن أمله في أن تصدر أخيرا توصية بقبولها ♦

٤٣٣- وقال ممثل الفلبين ان الطريقة التي نجح بها الكوريون في صد قوى العدوان وأعادوا بها تعمير بلادهم تستحق اعتراف الأمم المتحدة ♦ وقال ان على مجلس الأمن أن يمنح جمهورية كوريا ما تستحقه من تأييد ، وذلك بالاقتراع بقبولها ، مادامت تتمتع بجميع مؤهلات العضوية ♦

٤٣٤- وأعاد ممثل فرنسا الاعراب عن تأييد حكومته طلب جمهورية كوريا ، مؤكدا أن جمهورية كوريا جديرة برعاية مجلس الأمن الخاصة ، إذ أن الأمم المتحدة قد اضطرت الى التدخل للدفاع عن وجود كوريا ضد العدوان الخارجي ♦

٤٣٥- ورأى ممثل كولومبيا أن جمهورية كوريا مستوفية لشروط العضوية المنصوص عليها في الميثاق ، وأن الوقت قد حان لتمكين شعب كوريا من التمتع بامتيازات عضوية الأمم المتحدة ♦

٤٣٦- وأعرب ممثل استراليا عن أمله في أن يصدر المجلس توصية ايجابية بشأن قبول جمهورية كوريا ، مؤكدا أهمية المبدأ القائل بوجود عدم حرمان شعب أية دولة مستوفية للشروط الواردة في الميثاق من مزايا ومسؤوليات العضوية في الأمم المتحدة ، وذلك اذا رغب هذا الشعب في الاضطلاع بهذه المسؤوليات ♦ وقال ان طلب جمهورية كوريا ظل قيد البحث مدة طويلة ، ومن المعروف جيدا ان حق الفيتو (الرفضي) السوفياتي في المجلس هو الذي يعرقله ♦

٤٣٧- وقال ممثل الاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ان مسألة قبول كوريا - وفيتنام في الأمم المتحدة لاتزال معقدة نتيجة لاستمرار تجزئة كل من هذين البلدين \* وقال انه عندما اتخذت الجمعية العامة في ٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٥ ، قرارها رقم ١٩١٨ (الدورة ١٠) الذي أشارت فيه الى مشكلة توحيد مثل هاتين الدولتين ، أكد أن أول واجب للأمم المتحدة حيال هذه الدول هو المساعدة على توحيدها \* أما اقتراح قبول جنوب كوريا وحدها فهو حل متحيز لانتيجة له الا تدور العلاقات القائمة بين شطري كوريا \* أما قبول جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا في آن واحد ، فهو حل موضوعي غير متحيز ، يظهر ضرورة توحيد كوريا بالطرق السلمية ، ويوجد الأوضـاع اللازمة للاتصال والتعاون بين شطري البلاد في سبيل التوحيد \*

٤٣٨- ومضى الممثل السوفياتي قائلا ان الوقائع تناقض المزاعم القائلة ان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لم تتبع سياسة خارجية سلمية ، فالواقع هو أنها سعت مـراراً الى التوحيد بالوسائل السلمية ، غير أن اقتراحاتها كانت دائماً تلقى اعتراضات من سلطات كوريا الجنوبية والولايات المتحدة \*

٤٣٩- وتحدث ممثل الاتحاد السوفياتي عن مسألة قبول فيتنام ، فأشار الى أن الاتفاق الدولي الذي تم التوصل اليه في مؤتمر جنيف عام ١٩٥٤ قد نص على اجراء انتخابات عامة في فيتنام سنة ١٩٥٦ لتوحيد البلاد \* وقال ان أطراف ذلك الاتفاق أعضاء دائمون في مجلس الأمن ، وقد تعهدوا بتأييد قبول فيتنام موحدة في عضوية الأمم المتحدة ، لاقبول أجزاء منها \* وقال ان تنفيذ اتفاق جنيف ، ولاسيما الأحكام الخاصة بالانتخابات ، قد لقي من سلطات الفيتنام الجنوبية معارضة قوية شجعتها الولايات المتحدة بكافة الوسائل \* وذكر أن مناقشة قبول فيتنام ، ولاسيما في الصورة المقترحة في مشروع القرار المشترك ، لن تكون لها من نتيجة سوى تشجيع السلطات في فيتنام الجنوبية على الاستمرار في عرقلة تنفيذ الاتفاق \* وقال ان الوفد السوفياتي يقترح ، لذلك ، ارجاء النظر في مسألة قبول فيتنام الى ما بعد توحيد تلك البلاد \*

٤٤٠- وانتقل الممثل السوفياتي الى الكلام عن طلب جمهورية منغوليا الشعبية ، فأعلن أن تلك الدولة لاتزال ضحية سياسة التمييز التي تتعارض مع قرار الجمعية العامة رقم ١٩١٨ (الدورة ١٠) \* ولقد أصبح تنفيذ قرار الجمعية العامة مستحيلاً بسبب أصوات عدد من البلدان في مجلس الأمن ، ولاسيما بسبب التجاء ممثل شيانج كاي شيك الى

الفيتو (الرفض) \* وقال ان مما يزيد من غرابة موقف هذه البلدان أن الكثير منها قد سبق لها أن أيدت قبول جمهورية منغوليا الشعبية \* وليس ثمة أى شك في أن جمهورية منغوليا الشعبية مستوفية تماما لجميع شروط الميثاق ، ولها كل الحق في أن تصبح عضوا في الأمم المتحدة \*

٤٤١- وأنكر ممثل الولايات المتحدة ما قيل من أن الولايات المتحدة تشجع جمهورية كوريا على المشاريع العدوانية ، وأعلن أنه لو سمح الاتحاد السوفياتي باجراء انتخابات حرة فلن تكون هنالك مشكلة تجزؤ كوريا وفيتنام \*

٤٤٢- وقال ممثل السويد ان حكومته قد ترددت من قبل في تأييد طلبات العضوية التي تتقدم بها دول لم تستكمل بعد كل مقوماتها ، بمعنى انها لم تصبح بعد ذات حدود نهائية معترف بها من الدول الأخرى \* وقال ان الاعتبار الذي دفع حكومته الى تأييد عضوية جمهورية كوريا ، هو الفائدة التي تعود من قبول جمهورية كوريا التزامات العضوية ، ولا سيما نص الميثاق المتعلق بالتسوية السلمية للمنازعات الدولية \*

٤٤٣- وأشار ممثل العراق الى أن وفده قد أكد مرارا ضرورة جعل الأمم المتحدة منظمة عالمية ، وأيد تكرار الرأي القائل ان السلام والعدالة لا يتحققان على الوجه الفعّال الا بتعاون جميع الأمم ، ثم قال انه ينتوى ، في ضوء المعايير المتعلقة بهذا الموضوع ، ونظرا الى الرغبة التي أعربت عنها الجمعية العامة، أن يؤيد قبول جمهورية كوريا \*

٤٤٤- وفي الجلسة ٧٩٠ المنعقدة في ٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٧ ، تحدث رئيس المجلس بوصفه ممثل كوريا ، فقال انه لا توجد دولة أحق بالعضوية من جمهورية كوريا \* فهي مستوفية لجميع الشروط التي نصت عليها المادة الرابعة \* وقال ان خضوع جزء من اقليمها لسيطرة دولة أجنبية ينبغي ألا يكون عقبة في طريق قبولها ، ان هذا الاحتلال مناقض لقرار أصدرته الأمم المتحدة \* وذكر ان الخطوة الأولى في سبيل إعادة توحيد كوريا يجب أن تكون قبول جمهورية كوريا في عضوية المنظمة \*

القرارات المتخذة : رفض التعديل السوفياتي (م/٣٨٨٧) على مشروع القرار المشترك (م/٣٨٨٤) بأغلبية ٩ أصوات مقابل صوت واحد (الاتحاد السوفياتي) وامتناع عضو واحد عن الاقتراع (السويد) \* ورفض مشروع القرار المشترك (م/٣٨٨٤) اذ نال \* (٩ أصوات مقابل صوت واحد (الاتحاد السوفياتي) \* وكان الرفض لصدور المعارضة عن أحد أعضاء مجلس الأمن الدائمين \*



٤٤٥- وأشار ممثل فرنسا الى الروابط التاريخية التي تربط بلاده بفيتنام ، فقال ان فرنسا قد اعترفت رسميا ، في عام ١٩٥٤ ، بأن فيتنام مثل كمبوديا ولاوس ، دولة مستقلة ذات سيادة لها كل الخصائص التي يضيفها القانون الدولي على مثل هـــــ الدولة . وقرر أن فيتنام مستوفية لجميع الشروط المنصوص عليها في المادة الرابعة ، وأن وفده يأمل لذلك أن يوصي المجلس بقبولها في الأمم المتحدة .

٤٤٦- وقال ممثل الولايات المتحدة ان فيتنام قد مرت بجزء كبير من التجربة الأليمة التي مرت بها جمهورية كوريا . وان شعبها لا يطلب الا حق تنظيم شؤونهم مستقلا عن السيطرة الأجنبية ، والتمتع بفوائد الأمن الجماعي والعون المتبادل التي تكفلها عضوية الأمم المتحدة . وقال ان هذا الشعب قد أثبت حبه للسلام وقدرته على الوفاء بالتزامات الميثاق . لذلك فوفده على ثقة من أن حقوقه في عضوية الأمم المتحدة لن تنكروا طويلا .

٤٤٧- وقال ممثل المملكة المتحدة ان حكومته متمسكة بالاتفاقات التي عقدت أثناء مؤتمر جنيف في عام ١٩٥٤ . ولكن من المؤسف أنه لم يتسن حتى الآن تنفيذ ما اتفق عليه في ذلك الحين من تدابير لتوحيد فيتنام . غير أن المملكة المتحدة ترى أن طلب العضوية المقدم من فيتنام مشروع تماما ، وأن فيتنام ستحتل مكانة رفيعة بين الدول الجديدة العديدة التي قبلت في السنتين الماضيتين .

٤٤٨- وأشار ممثل الصين الى الروابط الوثيقة بين بلاده وبين فيتنام ، قائلا ان قبول فيتنام في عضوية المنظمة سيكون مساهمة قيمة من الأمم المتحدة في خدمة قضية الحرية في العالم .

٤٤٩- وقال ممثل استراليا ان فيتنام ، مثل كوريا ، قد ظلت تنتظر العضوية عددا من السنين ، ولكن حق الرفض ( الفيتو ) السوفياتي في مجلس الأمن قد حال دون قبولها . وقال ان فيتنام مستوفية لشروط الميثاق ، ويجب قبولها دون مزيد من التأخير . وذكر أن حكومته قد أعجبت كثيرا بالجهود التي بذلتها فيتنام حكوما وشعبا في سبيل النهوض بالدولة وتقويتها في وجه صعوبات كبيرة ، منها تدفق قرابة مليون لاجئي فار من النير الشيوعي وتوطيئهم في فيتنام .

٤٥٠- وأعلن ممثل الفيليبين ان فيتنام تتمتع بكافة مؤهلات العضوية . وقال ان الأمم المتحدة ستحرز كسبا عظيما بقبول أمة انتزعت الاعجاب بجهودها المتفانية في

محاربة عقيدة أجنبية عنها ، وفي الاحتفاظ بأسلوبها الديمقراطي في الحياة رغم القوة العاتية الكفيلة بالقضاء عليه ♦

٤٥١— وأشار ممثل كولومبيا الى تأييد وفده لمبدأ عالمية المنظمة ثم أعرب عن أمل في أن تتحقق في هذه المناسبة أو في المستقبل القريب ، رغبة شعب فييتنام في الانتماء الى الأمم المتحدة ، شأنه شأن سائر الشعوب الحرة ♦

٤٥٢— وقال ممثل السويد ان وفده سيقترح بتأييد مشروع القرار المشترك لنفـس الأسباب التي أبداهـا في صدد طلب جمهورية كوريا ♦

٤٥٣— وقال ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ان الاتحاد السوفياتي يبذل كل جهوده لتنفيذ قرارات مؤتمر جنيف في عام ١٩٥٤ ، أما الولايات المتحدة فعلى أكتافها تقع مسؤولية عدم اجراء الانتخابات الحرة وتوحيد فييتنام في عام ١٩٥٦ ♦ واقترح أن يرجيئ المجلس اتخاذ قرار حول مسألة عضوية فييتنام الى أن يوحد ذلك البلد ♦

٤٥٤— ولاحظ ممثل الولايات المتحدة أن من أسباب رفض حكومة فييتنام اجراء انتخابات عامة في البلاد بأسرها ، وهي الانتخابات التي نصت على عقد ها اتفاقات جنيف ، خشيتها ألا تكون الانتخابات التي تجرى في الشمال حرة ♦

٤٥٥— وتحدث الرئيس ، بوصفه ممثل كوبا ، فأشار الى أن وفده قد دأب على تأييد طلب فييتنام ، التي كافح أهلها ببطولة ضد غزاة يحملون في خدمة دولة أجنبية ♦

القرارات المتخذة : رفض اقتراح الاتحاد السوفياتي ارجاء اتخاذ قرار حول طلب فييتنام الى ما بعد توحيد تلك البلاد ، بأغلبية ١ أصوات مقابل صوت واحد (الاتحاد السوفياتي) ♦ ورفض مشروع القرار المشترك (م أ/ ٣٨٨٥) ان نال ١ أصوات مقابل صوت واحد (الاتحاد السوفياتي) وكان الرفض لصدور المعارضة عن أحد أعضاء مجلـس الأمن الدائمين ♦

٤٥٦— وكرر ممثل الصين اعتراض وفده بلاده على قبول جمهورية منغوليا الشعبية ♦ وقال ان نظام الحكم في تلك المنطقة ليس ديمقراطيا ولا منغوليا ♦ وذكر أن جمهوريـة منغوليا الشعبية المزعومة انما هي مستعمرة سوفياتية ♦

٤٥٧— وقال ممثل الولايات المتحدة ان حكومته لاتعتقد أن منغوليا الخارجية—  
أهل للعضوية ، أو أنها مستقلة أو دولة ، لذلك فهي تعارض في قبولها ♦

٤٥٨— وقال ممثل المملكة المتحدة انه سيتمنع عن الاقتراع على مشروع القرار السوفياتي  
لأن وفده ليس مقتنعا بأن منغوليا الخارجية تتمتع بالاستقلال وحرية العمل اللازمين لتنفيذ  
التزامات الميثاق ♦ وقال انه رغم أن وفده قد آثر أن يفسر الشك لمصلحة منغوليا—  
الخارجية في ١٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٥ ، عندما اقترح مؤيدا قبولها ( الجلسة  
٧٠٤ ) ، فان الشكوك التي ساورته آنئذ بشأن مؤهلات عدة دول قد ثبت أنها صحيحة  
كل الصحة في حالة المجر ، مما جعله أقل ميلا الى الوثوق من تأكيدات الاتحاد—  
السوفياتي بشأن مدى الاستقلال الذي تتمتع به منغوليا الخارجية ♦

٤٥٩— وقال ممثل الفيليبين انه سيقترح ضد مشروع القرار السوفياتي لأن وفده  
غير مؤمن باستيفاء جمهورية منغوليا الشعبية المزعومة لشروط العضوية ♦

٤٦٠— وقال ممثل استراليا ان منغوليا الخارجية مازالت تحمل كما يبدو الكثير من  
مظاهر المنطقة التابعة الخاضعة للسيطرة السوفياتية في عدد كبير من شؤونها الداخلية ،  
وأنها تبدو خاضعة تماما للسيطرة السوفياتية في شؤونها الخارجية ♦ وقال ان وفده  
سيتمنع عن الاقتراع نظرا الى شكوكه هذه ♦

٤٦١— وقال ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ان من الواضح أن موقف  
الولايات المتحدة من طلب جمهورية منغوليا الشعبية يرجع الى أن النظام السياسي فيها  
لا يروق لحكومة الولايات المتحدة ♦ غير أن تلك مسألة تقريرها من شأن الشعب المنغولي  
ذاته ♦

٤٦٢— وقال ممثل السويد ان وفده سيسلك الطريق الذي سلكه في المناسبات  
السابقة ، وسيبني موقفه على مبدأ عالمية المنظمة ، ولذلك سيقترح مؤيدا مشروع القرار  
السوفياتي ♦

٤٦٣— وتحدث الرئيس بوصفه ممثل كوبا فقال انه سيقترح ضد مشروع القرار السوفياتي ♦  
وذكر أن جمهورية منغوليا الشعبية المزعومة ليست جمهورية ذات وجود قانوني ، ولا دولة ذات  
سيادة حقة ♦ فضلا عن ذلك فان عددا كبيرا من سكانها قد اشتركوا في العدوان على  
كوريا ، وهو عمل طالما شجبته الأمم المتحدة ♦

القرار المتخذ : رفض مشروع القرار السوفياتي بأغلبية ٥ أصوات مقابل صوتين  
( السويد والاتحاد السوفياتي ) وامتناع ٤ أعضاء عن الاقتراع ( استراليا ، العراق ، فرنسا ،  
المملكة المتحدة ) ♦

### الفصل الثامن

#### التوصية الخاصة بتعيين الأمين العام للأمم المتحدة

٤٦٤- كان شهر نيسان (ابريل) ١٩٥٨ موعداً انتهاء السنوات الخمس المحددة لولاية السيد داغ همرشولد منصب الأمين العام للأمم المتحدة ، وقد بدأت هذه الولاية في ١٠ نيسان (ابريل) ١٩٥٣ ♦ وتنص المادة ٩٧ من الميثاق على أن الجمعية العامة تعين الأمين العام بناءً على توصية مجلس الأمن ♦

٤٦٥- وفي الجلسة ٧٩٢ ، التي عقدت بوصفها جلسة سرية في ٢٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٧ ، بحث مجلس الأمن مسألة هذه التوصية ، وقرر بالاجماع توصية الجمعية العامة في دورتها الثانية عشرة بتعيين السيد داغ همرشولد أميناً عاماً للأمم المتحدة لمدة خمس سنوات أخرى ♦ وفي اليوم نفسه أبلغ رئيس المجلس الى رئيس الجمعية العامة توصية المجلس (م/٣٦٨٢) ♦

### الفصل التاسع

#### انتخاب خمسة أعضاء في محكمة العدل الدولية

٤٦٦- أبلغ الأمين العام في ٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٧ الى مجلس الأمن والجمعية العامة قائمة (م/٣٨٧٩) بمرشحي الهيئات القومية للانتخابات المقرر اجراءها خلال الدورة الثانية عشرة للجمعية لملء المناصب الخمسة التي كانت ستشغر في ٥ شباط (فبراير) ١٩٥٨ لانتهاء ولاية خمسة أعضاء في محكمة العدل الدولية ♦

٤٦٧- وفي الجلستين ٧٩٣ و ٧٩٤ المنعقدتين في ١ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٥٧ أجرى المجلس الانتخاب بطريقة الاقتراع السري على المرشحين الواردة اسماؤهم في القائمة

(مأ/ ٣٨٧٩ والاضافات ١-٣) ♦ وقد أسفر الاقتراع الأول عن احراز المرشحين الخمسة الآتين الأغلبية المطلقة اللازمة من الأصوات : السيد عبد الحميد بدوى ( مصر ) ٨ أصوات ، السيد ولنجتون كو ( الصين ) ٨ أصوات ، السيد غايتانوموريللي ( ايطاليا ) ♦ ١ أصوات ، والسيد بيرسي سبندر ( استراليا ) ♦ ١ أصوات ، والسيد بوهدان فينيارسكي ( بولندا ) ٦ أصوات ♦ وقام رئيس المجلس باعلان رئيس الجمعية العامة بنتيجة الاقتراع ، ثم أعلم المجلس فيما بعد بأنه نظرا الى أن السيد بدوى والسيد كو والسيد بيرسي سبندر والسيد فينيارسكي قد حصلوا أيضا على أغلبية مطلقة من الأصوات في الجمعية العامة ، فقد أعلن انتخابهم ♦ وأجرى المجلس لملء المنصب الخامس اقتراعا ثانيا أدى الى عدم حصول أى مرشح على الأغلبية المطلقة المطلوبة ♦ وفي الاقتراع الثالث نال السيد جان سبيرو بولوس ( اليونان ) ٦ أصوات ، وأعلن انتخابه بعد أن نال أيضا الأغلبية المطلقة المطلوبة من الأصوات في الجمعية العامة ♦

الباب الثالث  
لجنة أركان الحـرب

## الفصل العاشر

### أعمال لجنة أركان الحرب

٤٦٨ — واصلت لجنة أركان الحرب عملها خلال الفترة المستعرضة في ظل نظامها الداخلي المؤقت، وعقدت ستا وعشرين جلسة، دون أن تسجل أى تقدم جديد في المسائل الأساسية ♦

#### الباب الرابع

المسائل التي عرضت على مجلس الأمن ورفـض  
ادراجها في جدول الأعمال



## الفصل الحادي عشر

الرسالة المؤرخة في ٣ آب (أغسطس) والموجهة الى رئيس مجلس الأمن من ممثلي الأردن وتونس والسودان وسورية والعراق ولبنان وليبيا ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية واليمن، بشأن الحالة في عمان

٤٦٩- في ١٣ آب (أغسطس) ١٩٥٧ طلب ممثلو الأردن وتونس والسودان وسورية والعراق ولبنان وليبيا ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية واليمن الى رئيس مجلس الأمن (م أ/ ٣٨٦٥ والاضافة ١) عقد جلسة عاجلة للنظر في "العدوان المسلح الذي ترتكبه المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ضد استقلال أمانة عمان وسيادتها وسلامة اقليمها" ♦

٤٧٠- وجاء في رسالة ممثلي الدول العربية الاحدى عشر أن شعب عمان أصبح ضحية عدوان مسلح من حكومة المملكة المتحدة ، وأن العدوان قد اتخذ مؤخرا شكلا الحرب الشاملة ♦ وأن حكومة المملكة المتحدة تستهدف القضاء على سيادة عمان ، وهو بلد ظل يتمتع طويلا باستقلال أعادت تأكيده معاهدة سيب التي عقدت بين مسقط وعمان ، بتوسط حكومة المملكة المتحدة ♦

٤٧١- وأرسل سلطان مسقط وعمان بوقية مؤرخة في ١٧ آب (أغسطس) ١٩٥٧ (م أ/ ٣٨٦٦) احتجاج فيها على عمل الدول العربية الاحدى عشرة ، وذكر أن المسائل التي أشارت اليها في رسالتها تدخل في سلطانه الداخلي وحده ، وليست من شأن الأمم المتحدة ♦

٤٧٢- وفي الجلسة ٧٨٣ المنعقدة في ٢٠ آب (أغسطس) ١٩٥٧ أدرجت رسالة الدول العربية الاحدى عشرة في جدول الأعمال المؤقت لمجلس الأمن ♦

٤٧٣- وصرح ممثل العراق ، في المناقشة التي دارت بشأن اعتماد جدول الأعمال ، بأن احدى عشرة دولة عربية من الدول الأعضاء قد طلبت بالاستناد الى المادة الخامسة والثلاثين من الميثاق ، نظار مجلس الأمن في المسألة على وجه الاستعجال ، اذ رأت أن عمل المملكة المتحدة في عمان يهدد صيانة السلم والأمن الدوليين في الشرق الأوسط بالخطر ، فضلا عن أنه يخلق سابقة في العلاقات بين الدول الكبيرة والصغيرة تتعارض مع كامل مفهوم السيادة ، بوصفها أساس النظام العالمي ♦

٤٧٤- وقال ممثل العراق ان عمان قد تمتعت طويلا بمركز مستقل ، وأن التدخل العسكري البريطاني ، بالتعاون مع قوات سلطنة مسقط ، يشكل خرقا للميثاق • وذكر أن الأنباء الصحفية في الأسابيع القليلة الأخيرة تدل على أنه قد دارت ضد عمان عمليات عسكرية واسعة النطاق • ومن الواضح أن قوات أجنبية قد تدخلت بقصد إخضاع شعب عمان واحتلال بلاده • لذلك يعتقد الوفد العراقي أن من واجب المجلس ادراج المسألة في جدول أعماله وفقا للمادتين الرابعة والثلاثين والخامسة والثلاثين من الميثاق • أما القول ان المرحلة العسكرية من مسألة عمان قد انتهت فهو محاولة لإخفاء مخالفة التدخل العسكري البريطاني للميثاق • وقال انه يكون من المؤسف لو انتهت اجتماع مجلس الأمن في موقف خطير مثل الموقف المعروض عليه دون أن تتخذ التدابير اللازمة لحماية حقوق شعب عمان •

٤٧٥- وأعترض ممثل المملكة المتحدة على ادراج البند في جدول الأعمال ، ووصف الشكوى بأنها تفتقر الى الاتساق والترابط والصحة • وقال ان من الواضح أن الحرص هو الذي دعا الشاكين الى عدم الاستناد الى الفصل السابع من الميثاق ، وهو الفصل المتعلق بالعدوان ، وجعلهم يحيلون المسألة بناء على المادة الخامسة والثلاثين ، بوصفها نزاعاً أو حالة • وقال ان الشكوى تستند الى افتراض وجود دولة عمانية مستقلة • ولكن الواقع أن عمان ليست دولة ذات سيادة ، وإنما هي إحدى المناطق الخاضعة لحكم سلطان مسقط وعمان • وقد احتج السلطان بأن المسألة تدخل في صميم سلطانه الداخلي • ولقد قامت القوات البريطانية بعملها العسكري بناء على طلب السلطان ، وذلك لمساعدته على إعادة النظام الى نصابه في وجه ثورة تلقى التشجيع والتأييد من الخارج •

٤٧٦- ومضى ممثل المملكة المتحدة قائلاً انه قد اعترف في عدة معاهدات دولية بسيادة السلطان على المناطق الساحلية في مسقط وعلى منطقة عمان الجبلية • وليست اتفاق سييب المعقود عام ١٩٢٥ معاهدة دولية بين دولتين منفصلتين ، وإنما هو اتفاق عقد بين السلطان من جهة ، وبين عدد من زعماء القبائل في عمان من جهة أخرى ، وذلك بعد اخماد بعض القلاقل الداخلية • وقد سمح الاتفاق لبعض قبائل عمان بقدر من الاستقلال الذاتي المحلي ، ولكنه لم يعترف أبداً بأن عمان دولة مستقلة • وقد ظلمت العلاقات طيبة لمدة أربع وثلاثين سنة بعد عقد ذلك الاتفاق ، ثم ساءت عام ١٩٥٤ ، عندما

تخدي غالب بن علي ، خلف الامام محمد ، سلطة السلطان ونادي بنفسه حاكما مستقلا • ولم تلق تلك الثورة الا تأييدا قليلا من شعب عمان ، واستطاع السلطان تأكيد سلطته دون عناء • وأدى ذلك الى استقالة الامام غالب من منصبه عام ١٩٥٥ ، وأعربت القبائل عن ولائها للسلطان • غير أن غالب بن علي شن في الآونة الأخيرة ثورة جديدة —ع أخيه الطموح طالب • وقد كانا في هذه المرة أحسن استعدادا منهما عام ١٩٥٤ — ١٩٥٥ ، وتلقيا من خارج البلاد تأييدا أوفى مما تلقوه في ذلك العام • وفي هذه الظروف وجد السلطان لزاما عليه أن يطلب من حكومة المملكة المتحدة مساعدة عسكرية وجوية • واستجابت حكومة المملكة المتحدة لهذا الطلب ، وقامت بعملها الذي أيدت به الحكومة الشرعية لمسقط وعمان ، لخدمة الاستقرار في تلك المنطقة حيث تقوم القوى الهدامة بنشاط معلوم • ولولم تخمد القلاقل في عمان ، لكان لذلك عواقب تتجاوز كثيرا سلطنة مسقط وعمان • وانتهى ممثل المملكة المتحدة الى أن التهم الموجهة الى حكومته لاتستند الى أى أساس ، وأعرب عن ثقته من أن المجلس سيرفض المضي في بحث هذه المسألة •

٤٧٧- ولاحظ ممثل الفيليبين أن الاتهام بالعدوان مسألة ينبغي أن تثير الاهتمام • وفضلا عن ذلك فمما يؤيد جدية الاتهام ، حدوث تدخل عسكري ، وقيام إحدى عشرة دولة من الدول الأعضاء بتقديم الشكوى • وقال انه لامناص لمجلس الأمن ، بموجب المادة التاسعة والثلاثين من الميثاق ، من النظر في البند ، لكي يقرر ، على الأقل ، ان كان قد ارتكب عمل عدواني أم لا • أما فيما يتعلق بمسألة اختصاص المجلس ، فان الوفد الفيليبيني يعتقد أن الفقرة ٧ من المادة الثانية من الميثاق تسمح للأمم المتحدة صراحة بالتدخل واتخاذ تدابير قمعية حيث يوجد تهديد للسلم أو اخلال بالسلم أو عمل عدواني ، حتى في المسائل التي تدخل أساسا في السلطان الداخلي لأية دولة • ولاشك فـي أن المملكة المتحدة مستعدة لدحض تهمة العدوان وقادرة على ذلك • وقال ان بيان ممثل المملكة المتحدة قد أظهر الاتجاه الذي ستسير فيه المملكة المتحدة في عرض حججها ، وهو اتجاه مقنع تماما • غير أن المدعى العام السابق للمملكة المتحدة قد أعلن في صدد المسألة الهنغارية أن تدخل دولة أجنبية في قمع ثورة هو أمر غير مقبول ، حتى لو حدث بناء على طلب الحكومة المعنية ، أو تنفيذ المعاهدة •

٤٧٨- ولاحظ ممثل الفيليبين انه قد أثبتت مسائل قانونية معقدة ، ولا سيما فيما يتعلق بمركز معاهدة سيب • فالأساس القانوني لادعاء سلطان مسقط السيادة على عمان

ليس واضحاً كل الوضوح • وينبغي أن توضح هذه النقطة وغيرها من النقاط مثار الخلاف لكي يتمكن المجلس من التصرف بعدل ونزاهة • لذلك فإن الوفد الفيليبيني ، مع احتفاظه بموقفه فيما يتعلق بموضوع المسألة ، سيقترح بتأييد إدراج البند في جدول الأعمال •

٤٧٩- ولاحظ ممثل كوبا أن وفده قد دأب في الماضي على معارضة التدخل الأجنبي المسلح ، وحبذ مناقشة الأمم المتحدة لهذه المسائل ، غير أن الحالة المعروضة حالياً على المجلس هي مشكلة داخلية وليست نزاعاً دولياً يدخل في نطاق اختصاص مجلس الأمن • وقال انه ينتزع من دراسة معاهدة سييب أن عمان قد منحت قدراً من الاستقلال الذاتي مع خضوعها لسيادة السلطان ، وأن امام عمان لم يوقع هذه المعاهدة بوصفه حاكماً مستقلاً ذات سيادة ، بل بوصفه ممثلاً لعمان التي منحت قدراً أكبر من الاستقلال الذاتي • وقال ان سلطان مسقط وعمان قد عارض في برقيته الى المجلس أى تدخل من جانب الأمم المتحدة • وقال ممثل كوبا انه لما كان البند المقترح خارجاً عن اختصاص المجلس ، فسوف يعارضى الوفد الكوبي إدراجه في جدول أعمال المجلس •

٤٨ • وذكر ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أن ممثل المملكة المتحدة قد حاول انكار الطابع العدواني لتدخل حكومته في الشؤون الداخلية لشعب عمان ، وحاول تبرير عمله العسكري بالاشارة الى الروابط التقليدية القديمة التي تجمع بين المملكة المتحدة وسلطان مسقط • ولكن ليس من روابط استعمارية تصلح مبرراً للتدخل البريطاني المسلح في عمان • وقال ان الوفد السوفياتي يتفق تماماً مع الدول العربية الاحدى عشرة التي وصفت التدخل البريطاني في رسالتها بأنه «عدوان مسلح» • وذكر أن جميع المعلومات المتوفرة تدل بوضوح على أن القوات البريطانية قامت بعمليات عسكرية واسعة النطاق استخدمت فيها أسلحة من أحدث طراز • كذلك أوضحت مختلف التقارير الصحفية أن الدافع الوحيد الى الأعمال العدوانية التي ترتكبها المملكة المتحدة هو مصالح شركات البترول البريطانية والأنجلو أمريكية ، وأن المعونة الودية المزعومة المقدمة الى سلطان مسقط ترمي في الواقع الى الاستحواذ على كميات البترول الموجودة في أراضي الشعوب العربية • ولما كان العمل العسكري البريطاني يشكل خرقاً للمبادئ الأساسية للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة ، فإن الوفد السوفياتي سيؤيد طلب الدول العربية الاحدى عشرة القائل بأن من واجب المجلس أن ينظر في حوادث عمان ، وأن يتخذ التدابير اللازمة لوضع حد لعدوان المملكة المتحدة •

٤٨١- وفي الجلسة ٧٨٤ المنعقدة في ٢٠ آب (أغسطس) ١٩٥٧ قال ممثل الولايات المتحدة ان وفده قد استمع بانتباه الى مختلف البيانات التي أدلي بها في المجلس ، ولكنه يرى أن هذه البيانات وغيرها من المعلومات المتوفرة لا تكفي لتبرير تعهد حكومته بتأييد أو معارضة ادراج الشكوى في جدول الأعمال . لذلك سوف تمتنع الولايات المتحدة عن الاقتراع .

٤٨٢- وواصل ممثل الولايات المتحدة كلامه قائلاً ان الولايات المتحدة لا تقر مع ذلك بصحة تفسير الحالة الواردة في رسالة الدول العربية الاحدى عشرة ، وهو نفسـ في استباق للحكم في موضوع المسألة . وفي الوقت نفسه تأمل الولايات المتحدة أن يغتنم جميع الأطراف المعنيين فرصة الهدوء النسبي السائد في المنطقة لتسوية أية مطالبـ مشروعـ بطريقة سلمية .

٤٨٣- وذكر ممثل السويد أن وفده بينما لا يرى ما يدعو الى منازعة المملكة المتحدة في موقفها القائل انه لم يقع على عمان عدوان غير مشروع ، يجد من العسير عليه مع ذلك مشاطرة الرأي القائل ان المسألة تدخل كلية في نطاق ولاية السلطان الداخلية . وقال ان الحالة المعروضة على المجلس ليست مجرد قمع لثورة داخلية ، وانما هي مسألة تدخل دولة ثالثة . وفضلاً عن ذلك فان طبيعة مسألة العلاقة بين السلطنة والامامة تبلغ من التعقيد حداً يبرر اعطاء الأطراف فرصة ايضاح موقفهم . لذلك سيقترح الوفد السويدي بتأييد ادراج البند .

٤٨٤- وقال ممثل الصين ان معارضة المملكة المتحدة في ادراج البند ، كما يفهمها وفده ، تتركز على البرقية التي طلب فيها سلطان مسقط وعمان الى الأمم المتحدة ألا تتدخل في الشؤون الداخلية لسلطنته . غير أن مركز السلطان من المسألة بأسرها غير واضح . ومسألة اختصاص مجلس الأمن تتوقف على ايضاح هذه النقطة . وهناك نقاط أخرى ليست واضحة كل الوضوح مثالها : الطبيعة الحقيقية للامامة كمؤسسة ، وفيما اذا كان الامام يتمتع بالسيادة الكاملة على ممتلكاته ، وفيما اذا كان شعب عمان ذاتية متميزة باعتبار العرق والدين واللغة . لهذه الأسباب يرى الوفد الصيني أن أي قرار يتخذه المجلس حول مسألة ادراج البند في جدول الأعمال سيكون سابقاً لأوانه ، واذا عرضت هذه المسألة على الاقتراع فلن يشترك الوفد الصيني في التصويت .

٤٨٥- وذكر ممثل استراليا أن وفده يعارض ادراج البند في جدول الأعمال . فلم يكن ثمة تهديد للسلام العالمي . وليست امانة عمان دولة مستقلة ، في حين أن المعاهدات

الدولية ظلت تعترف باستقلال السلطان خلال فترة غير قصيرة من الزمان \* وقال ان مما له دلالة اغفال ممثلي الدول العربية ذكر السلطان في رسالتهم \* ولو أن هناك أى عدوان في عمان ، فمن الغريب ألا توجه الدول العربية أية تهمة الى السلطان ، وأن تكتفي باتهام المملكة المتحدة \* وان اغفال ذكر السلطان ليدل بوضوح على أن الهدف الحقيقي لمقدمي البند الحالي هو احراج المملكة المتحدة \*

٤٨٦- ولاحظ ممثل فرنسا أن الوقائع الحقيقية المتعلقة بالبند المعروض على المجلس هي أن سلطان مسقط وعمان ، الذي عبر حذره بطريقة غير مشروعة ثائر معين يتلقى معونة عسكرية خارجية ، قد اتخذ تدابير ضد ذلك الثائر \* وقد طلب السلطان مساعدة المملكة المتحدة ، وهي حليفته ، لتوازن المساعدة التي ظل ذلك الثائر يتلقاها \* وقد هزم الثوار ، وولوا الأديبار \* ولكن بعض الدول الأعضاء شاءت أن تقلب الحقائق بطريقة غريبة ، فأطلقت على عمل المملكة المتحدة هذا اسم العدوان المسلح \* وقال ان فرنسا تأسف كل الأسف في هذا الصدد لأى تستر بالميثاق يعتمد اليه الغير لبث دعايته أو إثارة القلاقل ، خرقة للفقرة ٧ من المادة الثانية من الميثاق \* ولهذه الأسباب سيعارض الوفد الفرنسي في ادراج البند الحالي في جدول الأعمال \*

٤٨٧- وقال ممثل العراق ان الدول الغربية ، باستنادها الى المادة الخامسة والثلاثين من الميثاق ، لم تفعل شيئا سوى أنها طلبت الى المجلس النظر في مسألة عمان ، بينما احتفظت بموقفها فيما يتعلق بنوع التدبير الذى قد يتخذه المجلس ، وبما اذا كان ينبغي أن يقرر هذا التدبير بموجب الفصل السادس أم الفصل السابع \* وذكر أيضا أن وصف ممثل المملكة المتحدة للسلطان بأنه "سلطان مسقط وعمان" هو تسمية غير دقيقة ، إذ أن سلطنة مسقط متميزة تماما عن سلطنة عمان ، التي كانت دائما تتمتع بمركز مستقل \* وبعد أن ذكر ممثل العراق عدة نقاط تؤيد موقفه ، قال ان امام عمان لا يمكن ، لاعتبارات دينية وتقليدية ، أن يكون تابعا لأى شخص آخر \* وان معاهدة سييب معاهدة صلح أعقبت محاصرة شعب عمان لقوات السلطان في مدينة مسقط ، وقد اعترفت هذه المعاهدة بمركز مستقل لعمان \* وقد قررت معاهدة سييب مجموعتين من الالتزامات تقيد كلا من مسقط وعمان \* وهذه الالتزامات تفترض وجود اقليمين منفصلين ، وحكومتين مستقلتين ونظامين قانونيين متميزين \* وليس في معاهدة سييب أية نصوص قانونية تؤيد دعوى سيادة مسقط على عمان \*

٤٨٨- ومضى ممثل العراق قائلاً ان تدخل المملكة المتحدة المسلح في عمان ليس له أساس قانوني ولا أخلاقي ♦ فالمملكة المتحدة ، كما اعترف وزير خارجيتها في مجلـس العموم ، لاترتبط بمعاهدة تلزمها بأن تهب لمساعدة السلطان ♦ ومن المؤكد أن استخدام المملكة المتحدة قواتها المسلحة في نزاع بين دولتين لايستند الى أى مبرر من ميثاق الأمم المتحدة أو من القانون الدولي ♦ وختم ممثل العراق كلامه بتريد طلب وفده ادراج مسألة عمان في جدول الأعمال ، ان أنه يعتقد أن مناقشة هذه المسألة ستظهر للعالم أن أية حوادث تقع في أية دولة ، مهما صغرت هذه الدولة ، لها تأثيرها العظيم في السلام والأمن الدوليين ♦

٤٨٩- وذكر ممثل المملكة المتحدة في رده أن أحدا لم يتقدم بحجج جديدة لدحض النقاط الثلاث التي سبق أن تقدم بها وفده ، ألا وهي : أولاً ، ان عمان ليست دولة مستقلة ، وثانياً ان منطقة عمان جزء من ممتلكات سلطان مسقط وعمان ، وان أسرة السلطان كانت لها السيادة على عمان طوال القرنين الماضيين ، وان تلك السيادة قد اعترف بها دولياً في عدد من المعاهدات ، منها معاهدة وقعت بين الهند وبين سلطنة مسقط وعمان في ١٥ آذار (مارس) ١٩٥٣ ♦ وثالثاً ان حكومة المملكة المتحدة قامت بعملها العسكري بناء على طلب الحكومة المحلية ، لابتدرة منها وأن عملها كان مجرد استجابة لطلب السلطان مساعدته على قمع ثورة ناشبة في اقليمه بتحريض وتأييد من الخارج ♦

القرار المتخذ : رضى اعتماد جدول الأعمال المؤقت ♦ ان نال ٤ أصوات مقابل ٥ أصوات ( استراليا وفرنسا وكوبا وكولومبيا والمملكة المتحدة ) وامتناع عضو واحد عن الاقتراع (الولايات المتحدة) ♦ ولم يشترك عضو واحد ( الصين ) في الاقتراع ♦

٤٩٠- وأرسل ممثلو الأردن وتونس والسودان وسورية والعراق ولبنان وليبيا ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية واليمن رسالة مؤرخة في ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٧ (م أ/ ٣٩١٥) ذكروا فيها أنه على الرغم مما أعرب عنه المجلس في جلسته رقم ٧٨٤ المنعقدة في ٢٨ آب (أغسطس) ١٩٥٧ من أمل في أن تذلل المصاعب القائمة في عمان بالمفاوضات السلمية ، فقد واصلت حكومة المملكة المتحدة أعمال القمع المسلح التي أدت الى خسائر فادحة في الأرواح والأموال ♦ وأضاف الممثلون ان حكوماتهم تنظر بقلق عظيم الى استمرار هذا العدوان ، وترى أن الموقف في عمان قد يؤدي الى احتكاك دولي ♦

#### الباب الخامس

المسائل التي لفت نظر المجلس اليها ولم يناقشها



## الفصل الثاني عشر

### تقريران عن اقليم جزر المحيط الهادى الاستراتيجي المشمول بالوصاية

- ٤٩١- أحيل الى مجلس الأمن في ١٧ تموز (يوليه) ١٩٥٧ تقرير مجلس الوصاية الى مجلس الأمن بشأن جزر المحيط الهادى الاستراتيجي المشمول بالوصاية، عن الفترة الواقعة بين ١٠ آب (أغسطس) ١٩٥٦ و ١٢ تموز (يوليه) ١٩٥٧ (م/أ/٣٨٥٢) \*.
- ٤٩٢- وأحال الأمين العام الى مجلس الأمن في ١٨ حزيران (يونيه) ١٩٥٨ التقرير (م/أ/٤٠٣١) الوارد من ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، بشأن ادارة هذا الاقليم المشمول بالوصاية، وذلك عن الفترة الواقعة بين ١ تموز (يوليه) ١٩٥٦ و ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٥٧ \*.

## الفصل الثالث عشر

### تقريراً لجنة نزع السلاح

- ٤٩٣- أرسل رئيس لجنة نزع السلاح الى الأمين العام رسالة مؤرخة في ٣٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٧ (م/أ/٣٨٩٣) طلب اليه فيها أن يحيل الى مجلس الأمن التقريرين الرابع والخامس للجنة الفرعية التابعة للجنة نزع السلاح (لن س/١١٢ و لن س/١١٣)، مصحوباً بالمحاضر الحرفية لجلسات اللجنة المتعلقة بالموضوع وما اتصل بها من الوثائق \*.

## الفصل الرابع عشر

### رسائل من منظمة الدول الأمريكية

- ٤٩٤- أحال رئيس مجلس منظمة الدول الأمريكية في ٢٧ أيار (مايو) ١٩٥٧ الى الأمين العام، لاعلام مجلس الأمن وفقاً للمادة ٥٤ من الميثاق، تقريراً (م/أ/٣٨٥٦) رفعتة الى مجلس المنظمة لجنة التحقيق التي انشأها هذا المجلس بموجب قراره المتخذ في ٢ أيار (مايو) ١٩٥٧ (١)، لتقوم بتحقيق عياني في وقائع وسوابق النزاع القائم بين هندوراس

---

(١) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الجلسة الثانية عشرة، الملحق رقم ٢ (ج/ع/٣٦٤٨)

ونيكاراغوا ♦ وكان من بين ما تناوله التقرير نشاط اللجنة في الوصول الى وقف إطلاق النار ، وذكر في ختامه أن النزاع بين هندوراس ونيكاراغوا يثير مسألة صحة قرار تحكيم أصدره ملك اسبانيا في ٢٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٠٦ حول مسألة الحدود بين البلدين ♦ كذلك أحيل قراران وافق عليهما مجلس المنظمة في ١٧ و ٢٤ أيار (مايو) ١٩٥٧ ، ينصان على انتهاء أعمال لجنة التحقيق وإنشاء لجنة خاصة للتعاون مع حكومتي هندوراس ونيكاراغوا في تنفيذ توصيات مجلس المنظمة بتسوية الخلاف بالوسائل السلمية ووفقا للمعاهدة الأمريكية للتسوية السلمية (ميثاق بوغوتا) التي صدق عليها البلدان ♦

٤٩٥ - وأحال رئيس مجلس منظمة الدول الأمريكية الى الأمين العام في رسالتين أخريين مؤرختين في ٨ و ٢٣ تموز (يوليه) ١٩٥٧ (م أ/٣٨٥٧ / التنقيح ١ و م أ/ ٣٨٥٩) ، لاعلام مجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية ، نصي اتفاقيتين وقعتهما حكومتا هندوراس ونيكاراغوا بشأن نزاعهما ♦ وقد تضمن الاتفاق الأول الذي أدرج في قرارات اتخذها مجلس المنظمة في ٥ تموز (يوليه) ، موافقة البلدين على أن يرفعا الى محكمة العدل الدولية خلافاتهما فيما يتعلق بقرار التحكيم الذي أصدره ملك اسبانيا في ٢٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٠٦ ، أما الاتفاق الثاني ، الموقع في ٢١ تموز (يوليه) ١٩٥٧ ، فقد نص على اجراءات رفع المسألة الى المحكمة ♦

### الفصل الخامس عشر

#### الرسائل الواردة من مصر بشأن قناة السويس

٤٩٦ - كان وزير خارجية مصر قد أحال الى الأمين العام في ٢٤ نيسان (ابريل) ٥٧ وثيقة عنوانها " بيان عن قناة السويس وترتيبات ادارتها " <sup>(١)</sup> ، وذلك اثر نظر مجلس الأمن في البند التالي " الموقف الناجم عن العمل المنفرد الذي أقدمت عليه الحكومة المصرية ، بانهاائها نظام الادارة الدولية لقناة السويس ، الذي أقرته وأكملته اتفاقية قناة السويس المعقودة عام ١٨٨٨ " <sup>(٢)</sup> ♦ وأحال وزير الخارجية في ١٨ تموز (يوليه) ١٩٥٧ ، عملا بالفقرة ٩ (ب) من ذلك البيان ، واعمالا لها ، بيانا (م أ/٣٨١٨ / الاضافة ١) باسم الحكومة المصرية قبلت فيه على الفور ، وعلى أساس متبادل ودون اتفاق خاص ، ولاية

(١) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية عشرة ، الملحق رقم ٢ (م أ/٣٦٤٨) ، الفقرة ١١٦ ♦

(٢) المرجع نفسه ، الفقرات ١ - ١٥٨ ♦

محكمة العدل الدولية في جميع المنازعات القانونية التي قد تنشأ بموجب هذه الفقرة ،  
التي كان من بين نصوصها ما يأتي : " تحال الاختلافات الناشئة بين أطراف الاتفاقية  
المذكورة ( اتفاقية ١٨٨٨ ) بشأن تفسير نصوصها أو تطبيقها ، الى محكمة العدل الدولية ،  
ما لم تحل بطريقة أخرى " ♦

٤٩٧- وفي رسالة مؤرخة في ٢٠ أيار ( مايو ) ١٩٥٨ ( م أ / ٤٠١٤ ) أحال وزير  
خارجية الجمهورية العربية المتحدة الى الأمين العام ، مع الإشارة الى الفقرة ٨ من  
البيان عن قناة السويس وترتيبات ادارتها ، نص اتفاق المبادئ المتعلقة بتعويض حملة  
أسهم قناة السويس الذي وقعه في ٢٩ نيسان ( ابريل ) ممثلو الجمهورية العربية  
( بوصفها خليفة لجمهورية مصر ) وممثلو حملة أسهم الشركة العالمية لقناة السويس ♦ وقد  
نص اتفاق المبادئ على تسوية تامة ونهائية للتعويضات المستحقة لحملة أسهم الشركة ،  
وذلك كنتيجة لقانون التأمين المصري الصادر في عام ١٩٥٦ ، وطلب الفريقان الى البنك  
الدولي للإنشاء والتعمير ، الذي تفاوضا على اتفاق المبادئ بمساعييه الحميدة ، أن يواصل  
هذه المساعي حتى عقد وتوثيق اتفاق نهائي ينفذ أحكام الاتفاق الأول ، وأن يكون  
وكيلا ماليا يقبض ويسدد المبالغ المنصوص عليها في تلك التسوية ♦ وانتهز وزير خارجية  
الجمهورية العربية المتحدة هذه الفرصة لينوه ، بغبطة وامتنان ، بالتعاون الذي أبداه  
الأمين العام والبنك الدولي ♦

## الفصل السادس عشر

### الرسائل المتعلقة بخليج العقبة

٤٩٨- تلقى مجلس الأمن في أيار ( مايو ) وحزيران ( يونيه ) ١٩٥٧ ، رسائل من  
ممثلي اسرائيل والمملكة العربية السعودية بشأن بعض الحوادث في خليج العقبة (١) ♦

٤٩٩- وأرسل ممثل المملكة العربية السعودية رسالة مؤرخة في ٦ تشرين الثاني  
( نوفمبر ) ١٩٥٧ ( م أ / ٣٩٠٥ ) ادعى فيها أن احدى الطائرات الحربية الاسرائيلية  
قد حلفت في ٢٨ تشرين الأول ( اكتوبر ) على ارتفاع منخفض جدا فوق مواقع عسكريّة

---

(١) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية عشرة ، الملحق رقم ٢ ( م أ / ٣٦٤٨ )  
الفصل الخامس عشر ♦

سعودية ، وحاولت الهبوط قبل أن ترغم على الانسحاب \* وأنكر ممثل اسرائيل هذه التهمة في رسالة مؤرخة في ٨ تشرين الثاني (نوفمبر) (م/٣٠٠٦) \*

٥٠٥ - وأرسل ممثل المملكة العربية السعودية رسالة مؤرخة في ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) (م/٣٩١٨) ادعى فيها ان احدى الطائرات الحربية الاسرائيلية قد حلقـت ثانية في ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) على ارتفاع منخفض جداً فوق الاقليم السعودي والمواقع العسكرية السعودية \* وأنكر ممثل اسرائيل هذه الدعوى في رسالة مؤرخة في ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) (م/٣١١١) \*

### الفصل السابع عشر

#### الرسائل المتعلقة بجزيرة قبرص

٥٠١ - وجهه ممثل اليونان الى رئيس مجلس الأمن رسالة مؤرخة في ١٣ حزيران (يونيه) (م/٤٠٢٥) لفت نظر المجلس فيها الى الحالة الخطيرة التي ولدتها الحوادث الأخيرة في قبرص ، وهي حالة لها آثار دولية تعرض السلام والأمن للخطر في شرقي البحر الأبيض المتوسط \* ومضت الرسالة قائلة ان اعتداءات الأقلية التركية في قبرص على أرواح سكانها اليونانيين وشرفهم ومالهم يشكل عدواناً متعمداً مبيتاً ، وأن اندلاع العنف والبنفخاء فجأة هو من اصطناع الحكومة التركية ومأجوريها خدمة للأغراض السياسية القومية التركية \* ونظرا الى عدم امكان تحقيق التقسيم بالوسائل المشروعة فقد قررت الحكومة التركية فرضه قسراً في قبرص وعلى المعيد الدولي على السواء \* وعلى ذلك فقد أطلق العنان للعنف في قبرص ، وهدد كبار المسؤولين في الحكومة التركية ، بتدخل القوات العسكرية التركية تدخلا مباشرا \* واستطرد ممثل اليونان معرباً عن أسفه لعدم استطاعة السلطات البريطانية في قبرص منع الاعتداءات أو حماية إيرانيين الجزيرة رغم ان أحكام الميثاق توجب على الادارة البريطانية السهر على أرواح ومصائر سكان اقليم لا يتمتع بالحكم الذاتي \* وعلى هذا فان الحالة خطيرة للغاية ، وتستحق أن يوجه مجلس الأمن اليها أكبر الاهتمام \* وقد أجال ممثل اليونان مع رسالته مذكرة توجز أربع عشرة شكوى محددة تتعلق ببعض الحوادث والبيانات \*

٥٠٢ - وأرسل ممثل تركيا رسالة مؤرخة أيضا في ١٣ حزيران (يونيه) (م/٤٠٢٦) أجال فيها الى الأمين العام معلومات تتعلق بالحوادث الأخيرة في قبرص \* وقد أعلن

فيها أن مشكلة قبرص نشأت عام ١٩٥١ بطلب اليونان ضم تلك الجزيرة اليها \* وذكر  
أن اليونان عرضت المسألة على الجمعية العامة وفي الوقت نفسه لجأ السكان اليونانيون  
في قبرص الى الأساليب الارهابية كي يكفلوا ضم الجزيرة الى اليونان مغفلين الحقـــــوق  
والمصالح التاريخية المشروعة التي لتركيا في الجزيرة ، ومتجاهلين وجود سكان قبرص الأتراك \*  
وبين أن هذه الجماعة تعتبر أن من حقها أن تقرر مصيرها بنفسها ، وهي تود أن تعيش  
في ظل حماية تركيا بتقسيم الجزيرة \* واستشهد على دعواه أنه مضى وقت طويل على  
السكان الأتراك في قبرص وهم يعيشون في ظروف لاتطاق وأنهم تعرضوا في الأيام الأخيرة  
لمصاعب جديدة ، بعدد من أعمال العنف التي وقعت منذ ٣ حزيران ( يونيه ) ١٩٥٨ ،  
نجمت عنها خسائر في أرواح المقيمين الأتراك وأضرار بممتلكاتهم \*

٥٠٣- ووجه ممثل تركيا رسالة مؤرخة في ١٦ حزيران ( يونيه ) ( م / أ / ٤٠٢٨ ) رد فيها  
على النقاط المشارية في الرسالة المؤرخة في ١٣ حزيران ( يونيه ) والواردة من ممثل اليونان  
( م / أ / ٤٠٢٥ ) ، فذكر أن هذه الرسالة تعتبر محاولة من جانب الحكومة اليونانية لــــبــــث  
المعلومات الخاطئة والاتهامات الباطلة ضد الحكومة التركية وضد المقيمين الأتراك فــــي  
قبرص ، وما هي الا حلقة من سلسلة أعمال قامت بها اليونان مؤخرا لتمويه معطيات المسألة  
القبرصية وزيادة تفاقم الحالة المتوترة السائدة في الجزيرة \* كذلك أحال ممثل تركيا  
مذكرة تتضمن ردا مفصلا على الاتهامات المحددة الأربع عشرة الواردة في المذكرة المحالة  
من الممثل اليوناني \*

٥٠٤- ووجه ممثل اليونان رسالة مؤرخة في ١٩ حزيران ( يونيه ) ( م / أ / ٤٠٣٣ ) ضمنها  
تعليقات على الرسالة المؤرخة في ١٦ حزيران ( يونيه ) والواردة من ممثل تركيا ، ودافع  
فيها عن صحة الاتهامات الواردة في شكواه الأصلية بتاريخ ١٣ حزيران ( يونيه ) \* وذكر أن  
اليونان تعتبر مشكلة قبرص قضية من قضايا الحرية وتقرير المصير ، وهي في أساسها مشكلة  
تتعلق بالأمم المتحدة \* وعلى ذلك فان اليونان عازمة على التزام أى قرار تتخذه الأمم  
المتحدة \* وأوضح أن الموقف يتطلب روح المصالحة والتوفيق ، واليونان ما فتئت مستعدة  
للاستجابة الى أية خطوة صادقة ببناءة \* واستدرك أن طلب تركيا أن يكون التقسيم شرطا  
مسبقا لتحقيق أية تسوية هو أقرب ما يكون الى الأمر \* وقد أحال أيضا مذكرة تحتوى على  
بيانات تكميلية تؤيد دعواه أن المسؤولين الأتراك قد هددوا بالتدخل المباشر ، وتحتوى  
كذلك معلومات تتعلق بمظاهرات جرت في استنبول \*

٥٠٥- وذكر ممثل تركيا في رسالة مؤرخة في ٢٤ حزيران (يونيه) (م/أ/٣٥٠٤) أن رسالة الوفد اليوناني المؤرخة في ١٦ حزيران (م/أ/٢٦٠٤) لم تأت بجديد \* ولذلك فهو يحتفظ برأيه السابق وهو أن بعثة اليونان الدائمة لدى الأمم المتحدة حاولت استخدام هيئة عليا من هيئات الأمم المتحدة لبث المعلومات الخاطئة والاتهامات الباطلة لتغطية المسؤولية الكبيرة الواقعة على عاتق الحكومة اليونانية لتسببها في نشوء الحالة القائمة في قبرص ولعملها على استمرارها وتفاقم خطورتها مؤخرا \*

### الفصل الثامن عشر

#### الرسالة المتعلقة بالحالة القائمة جنوبي شبه الجزيرة العربية

٥٠٦- وجه ممثل اليمن الى رئيس مجلس الأمن رسالة مؤرخة في ٢٧ شباط (فبراير) ١٩٥٨ (م/أ/٣٩٦٩) أنهى اليه فيها سلسلة من الانتهاكات لحرمة الاقليم اليمني ارتكبتها قوات المملكة المتحدة في الفترة الواقعة بين ٢١ كانون الثاني (يناير) و ٢٠ شباط (فبراير) ١٩٥٨ \* وذكرت الرسالة أن تلك الانتهاكات من مظاهر حملة عدوانية منظمة متواصلة موجهة ضد السلامة الاقليمية لليمن \* وأضافت الرسالة أن تلك الأعمال العدوانية اذا لم تتوقف ستضطر حكومة اليمن الى عرض المسألة على مجلس الأمن \*

٥٠٧- وقد أحال ممثل المملكة المتحدة في رسالة مؤرخة في ٦ آذار (مارس) (م/أ/٣٩٧٧) مذكرة بشأن تحقيق في الاتهامات التي وجهتها اليمن \* وقد عدت هذه المذكرة أيضا سلسلة من انتهاكات الحدود بين اليمن وعدن ادعي أن القوات اليمنية ارتكبتها منذ ٢١ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٨ \* وأنكر ممثل المملكة المتحدة اتهامات العدو ان التي وجهتها اليمن ، وذكر أن التحقيق أثبت أن الحوادث المزعومة اما أنها لم تقع أو كان منشؤها هجمات القوات اليمنية نفسها \* وفيما يتعلق بمشكلة الحدود ما بين اليمن وعدن ، أشار ممثل المملكة المتحدة الى أن الحكومتين اتفقتا في ٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٥١ على انشاء لجنتين مشتركيتين لتعيين الحدود في المناطق المتنازع عليها \* بيد أن اليمن لم توافق ، لسوء الحظ ، على اقتراحات المملكة المتحدة المقدمة في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٧ لانشاء لجان توفيق مشتركة ، على امتداد الحدود ، مهمتها تسوية تلك المنازعات \* يضاف الى ذلك أن اليمن قد أعلنت مرارا مطالعها في ضم اقليم محمية عدن

اليها وعمدت أخيرا الى تعزيز نشاطها الهدام بين قبائل عدن \*

٥٠٨- وأرسل ممثل المملكة المتحدة رسالة مؤرخة في ١٧ نيسان (ابريل) (م/أ/٣٩٨٩) ذكر فيها أن القوات اليمنية شنت هجوماً آخرين على محمية عدن وأن القوات البريطانية قد اتخذت تدابير الدفاع الشرعي وفقاً للمادة ٥١ من الميثاق \*

٥٠٩- وأرسل ممثل اليمن رسالة مؤرخة في ٢ أيار (مايو) (م/أ/٤٠٠١)، أنكر فيها الاتهامات الواردة في رسالتي المملكة المتحدة المؤرختين في ٦ آذار (مارس) و ١٧ نيسان (ابريل) وذكر أن تلك الاتهامات ترمي الى تحويل الرأي العام عن أعمال العدوان التي يقترفها البريطانيون وقمعهم للحركات التحررية فيما يدعى بالمحميات البريطانية \* وادعت الرسالة أن الطائرات البريطانية قد هاجمت القرى الموجودة داخل اليمن وأوقعت الخسائر بالأرواح والأضرار بالمتعلقات \* وأضافت الرسالة أن العمل العدواني الأذى الى القلق هو احتلال سلطنة لحج حوالي ١٩ نيسان (ابريل) على يد ٤٠٠٠ من الجنود البريطانيين الذين قد احتشدوا عند الحدود المؤقتة بين اليمن وتلك السلطنة \* وذكر أن مثل هذه الاعمال تشكل خطراً كبيراً على السلام وأن حكومة اليمن ترحب بإنشاء لجنة محايدة لمعاينة التخريب الذي أحدثته القوات البريطانية داخل الأراضي اليمنية \*

٥١٠- وأرسل ممثل المملكة المتحدة رسالة مؤرخة في ٧ أيار (مايو) (م/أ/٤٠٠٤) جاء فيها أن القوات اليمنية عمدت الى إطلاق النار، من الأماكن التي تعمل فيها بصورة غير مشروعة داخل عدن ومن اليمن، على القوات والطائرات البريطانية \* وقد قامت القوات البريطانية باتخاذ تدابير الدفاع الشرعي اللازمة لاختراق تلك النيران \*

٥١١- وأرسل ممثل المملكة المتحدة رسالة أخرى (م/أ/٤٠٤٤) مؤرخة في ٩ تموز (يوليه) ١٩٥٨، ذكر فيها أنه في الثامن من تموز (يوليه) أطلقت النيران عبر الحدود من اليمن على فصيلة من المجندين العدنيين، وقامت بإطلاقها المدافع الرشاشة الثقيلة المتمركزة بالقرب من بلدة الحريب \* وقد اتخذت القوات الجوية البريطانية تدابير الدفاع الشرعي اللازمة لاختراق تلك المدافع \* وقد أصيبت طائرة بريطانية، أثناء القتال الذي دار بعد ذلك، وسقطت في الأراضي اليمنية بينما دمر مدفع يماني واحد مضاد للطائرات \*

## الفصل التاسع عشر

### هيئة للتحقيق والتوفيق

٥١٢- عمم الأمين العام في ٣٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٧ على أعضاء مجلس الأمن قائمة معدلة (م أ/٣٩٢٩) بالأشخاص الذين عينتهم الدول الأعضاء عملاً بقرار الجمعية العامة رقم ٢٦٨ دال (الدورة ٣) المتخذ في ٢٨ نيسان (أبريل) ١٩٤٦ للعمل مدة خمس سنوات أعضاء في هيئة التحقيق والتوفيق \*

## الفصل العشرون

### رسالة بشأن الجمهورية العربية المتحدة

٥١٣- في ٧ آذار (مارس) ١٩٥٨ قام الأمين العام بموافقة رئيس مجلس الأمن بنص مذكرتين واردتين من وزير خارجية الجمهورية العربية المتحدة (م أ/٣٩٧٦) \* وقد أشعر وزير الخارجية في المذكرة الأولى المؤرخة في ٢٤ شباط (فبراير) ١٩٥٨ الأمين العام بأن استفتاء أجرى في مصر وسوريا بتاريخ ٢١ شباط (فبراير) ١٩٥٨ قد انتهى بتأسيس الجمهورية العربية المتحدة وعاصمتها القاهرة، وبانتخاب الرئيس جمال عبد الناصر رئيساً للجمهورية الجديدة \* وقد طالب في المذكرة الثانية المؤرخة في ١ آذار (مارس) ١٩٥٨ الى الأمين العام أن يبلغ مضمون المذكرة السابقة الى الدول الأعضاء والى الهيئات الرئيسية في الأمم المتحدة وهيئاتها الفرعية المناسبة \* وقد أعلنت حكومة الجمهورية العربية المتحدة في المذكرة نفسها أن المتحدة هي من الآن فصاعداً دولة واحدة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ملزمة بأحكام الميثاق، وأن كافة المعاهدات والاتفاقات التي عقدتها مصر أو سوريا مع البلدان الأخرى ستظل نافذة داخل الحدود الإقليمية المحددة عند عقدها ووفقاً لمبادئ القانون الدولي \*



تذييلات

— ♦ —

التذييل الأول

الممثلون والممثلون المساعدون والممثلون المناوبون  
والممثلون بالوكالة المعتمدون لدى مجلس الأمن

نورد فيما يلي أسماء الممثلين والممثلين المساعدين والممثلين المناوبين والممثلين  
بالوكالة المعتمدين لدى مجلس الأمن خلال الفترة المستعرضة في هذا التقرير :

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

السيد اركادى الكسندروفيتش سوبوليف  
السيد جورجي بتروفيتش اركاديف  
السيد كليمنت دانييلوفيتش ليفيشيكين

استراليا (١)

السيد أ. رونالد ووكر  
السيد بريان هيل

ياناما (٢)

السيد جورج ايللوپكا  
السيد ايرنيستودى لافوسا

السويد

السيد غونار ف. يارنغ  
السيد كلاس كاربونييه

- 
- (١) انتهى انتدابه في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٧ ♦  
(٢) ابتداء انتدابه في ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٨ ♦

الصين

السيد تينغفو ف • تسيانغ  
السيد تشيبينغ ه • كيانغ

العراق

السيد موسى الشابندر  
السيد هاشم جواد  
السيد محمد فاضل الجمالي  
السيد كاظم خلف  
السيد عبد المجيد عباس

فرنسا

السيد غليوم جورج بيكو  
السيد لويس دي غيرينغو  
السيد بيير دي فوسيل  
السيد بيير اوردونو

الفيليبين (١)

الجنرال كارلوس ب • روموللو  
السيد خوزيه د • انجليس  
السيد ماورو مينديز

كندا (٢)

السيد ر • أ • ماكاي  
السيد س • أ • ريتشي  
السيد جون و • هولمس  
السيد جيوفراي ستوارت موراي  
السيد جون ج • ه • هالستيد

---

(١) انتهى انتدابه في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٧ •

(٢) ابتدأ انتدابه في ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٨ •

كوبيا (۱)

السيد اميليو نونيز - بورتووندا و  
السيد كارلوس بلانكو  
الدكتورة اولد اريكا مانياس

كولومبيا

السيد فرانسيسكو اوروتيا  
السيد الفونسو اروخو  
السيد كارلوس فيسغاد وارتى  
السيد البرتو زوليتا أنجيل

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

السير بيرسون ديكسون  
السيد ب \* م \* جروث ويت  
السيد هارولد بيلي

الولايات المتحدة الأمريكية

السيد هنرى كابوت لودج  
السيد جيمس جي \* واد سوزرث  
السيد جيمس ر \* باركو

اليابان (۲)

السيد موتوماتسو ايرا  
السيد ماسايوشي كاكييتسوبو

- 
- (۱) انتهى انتدابه في ۳۱ كانون الأول (ديسمبر) ۱۹۵۷ \*  
(۲) ابتداء انتدابه في ۱ كانون الثاني (يناير) ۱۹۵۸ \*

## التذييل الثاني

### رؤساء مجلس الأمن

شغل الممثلون التاليون منصب رئيس مجلس الأمن خلال الفترة المستعرضة في هذا التقرير :

#### الصين

السيد تينغفوف ♦ تسيانغ ( من ١٦ الى ٣١ تموز (يوليه) ١٩٥٧ ) ♦

#### كولومبيا

السيد فرانسيسكو اوروتيا ( من ١ الى ٣١ آب (أغسطس) ١٩٥٧ ) ♦

#### كوبا

السيد اميليو نونيز بورتونو ( من ١ الى ٣٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٧ ) ♦

#### فرنسا

السيد غليوم جورج بيكو ( من ١ الى ٣١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٧ ) ♦

#### العراق

السيد هاشم جواد ( من ١ الى ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٧ ) ♦

#### الفلبين

الجنرال كارلوس ب ♦ رومولو ( من ١ الى ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٧ ) ♦

#### السويد

السيد غونار ف ♦ يارنغ ( من ١ الى ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٨ ) ♦

#### اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

السيد أركادى الكسندروفيتش سوبوليف ( من ١ الى ٢٨ شباط (فبراير) ١٩٥٨ ) ♦

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

السيد بيرسون ديكسون ( من ١ الى ٣١ آذار ( مارس ) ١٩٥٨ ) ♦

الولايات المتحدة الأمريكية

السيد هنرى كابوت لودج ( من ١ الى ٣٠ نيسان ( ابريل ) ١٩٥٨ ) ♦

كندا

السيد س ♦ ريتشي ( من ١ الى ٣١ أيار ( مايو ) ١٩٥٨ ) ♦

الصين

السيد تينغفو ف ♦ تسيانغ ( من ١ الى ٣٠ حزيران ( يونيه ) ١٩٥٨ ) ♦

كولومبيا

السيد الفونسو أروخو ( من ١ الى ١٥ تموز ( يوليه ) ١٩٥٨ ) ♦

التذييل الثالث

جلسات مجلس الأمن خلال الفترة الممتدة من  
٦ تموز (يوليه) ١٩٥٧ الى ١٥ تموز (يوليه) ١٩٥٨

رقم الجلسة	الموضوع	التاريخ
٧٨٣	اعتماد جدول الأعمال ( الرسالة المؤرخة في ١٣ آب (أغسطس) ١٩٥٧ ) والموجهة الى رئيس مجلس الأمن من ممثلي الأردن وتونس والسودان وسورية والعراق ولبنان وليبيا ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية واليمن )	٢٠ آب (أغسطس) ١٩٥٧
٧٨٤	" " " " " "	" " "
٧٨٥ (سرية)	النظر في تقرير مجلس الأمن الى الجمعية العامة	٢١ " "
٧٨٦	قبول الأعضاء الجدد	٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٧
٧٨٧	المسألة الفلسطينية	٦ " "
٧٨٨	" "	٦ " "
٧٨٩	قبول الأعضاء الجدد	٩ " "
٧٩٠	" " "	٩ " "
٧٩١	المسألة الهندية الباكستانية	٢٤ " "
٧٩٢	التوصية الخاصة بتعيين الأمين العام للأمم المتحدة	٢٦ " "
٧٩٣	انتخاب خمسة أعضاء في محكمة العدل الدولية	١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٧
٧٩٤	انتخاب عضو واحد في محكمة العدل الدولية	١ " "
٧٩٥	المسألة الهندية الباكستانية	٩ " "

رقم الجلسة	الموضوع	التاريخ
٧٩٦	المسألة الهندية الباكستانية	٩ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٧
٧٩٧	" " "	" " ٢٥
٧٩٨	" " "	" " ٢٩
٧٩٩	" " "	٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٧
٨٠٠	" " "	" " ١١
٨٠١	" " "	" " ١٣
٨٠٢	" " "	" " ١٥
٨٠٣	" " "	" " ١٨
٨٠٤	" " "	" " ٢٠
٨٠٥	" " "	" " ٢١
٨٠٦	المسألة الفلسطينية	" " ٢٢
٨٠٧	المسألة الهندية الباكستانية	" " ٢٢
٨٠٨	" " "	٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٧
٨٠٩	المسألة الفلسطينية	٢٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٨
٨١٠	" " "	" " ٢٢
٨١١	الرسالة المؤرخة في ١٣ شباط (فبراير) ١٩٥٨ والموجهة من ممثل تونس الدائم الى رئيس مجلس الأمن بشأن "شكوى تونس بصدد عمل عدواني ارتكبته فرنسا ضدها في ٨ شباط (فبراير) ١٩٥٨ في ساقية سيدى يوسف"	١٨ شباط (فبراير) ١٩٥٨

رقم الجلسة	الموضوع	التاريخ
	الرسالة المؤرخة في ١٤ شباط (فبراير) ١٩٥٨ والموجهة من ممثل فرنسا الدائم الى رئيس مجلس الأمن بشأن "الحالة الناجمة عن المساعدة التي تقدمها تونس الى الثوار بتمكينهم من القيام بعمليات من الاقليم التونسي موجهة ضد سلامة اقليم فرنسي وسلامة أشخاص وأموال الرعايا الفرنسيين"	١٨ شباط (فبراير) ١٩٥٨
٨١٢	الرسالة المؤرخة في ٢٥ شباط (فبراير) ١٩٥٨ والموجهة من ممثل السردان الى الأمين العام	٢١ شباط (فبراير) ١٩٥٨
٨١٣	الشكوى المقدمة من ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى رئيس مجلس الأمن في رسالته المؤرخة في ١٨ نيسان (أبريل) ١٩٥٨، وعنوانها "التدابير العاجلة اللازمة لوضع حد لتحليقات طائرات الولايات المتحدة الحربية المسلحة بقنابل ذرية وهيدروجينية في اتجاه حدود الاتحاد السوفياتي"	٢١ نيسان (أبريل) ١٩٥٨
٨١٤	"	٢٩ " "
٨١٥	"	٢٩ " "
٨١٦	"	٢ أيار (مايو) ١٩٥٨
٨١٧	"	٢ " "
٨١٨	الرسالة المؤرخة في ٢٢ أيار (مايو) ١٩٥٨ والموجهة من ممثل لبنان الى رئيس مجلس الأمن بصدور شكوى لبنان بشأن الحالة الناجمة عن تدخل الجمهورية العربية المتحدة في شؤون لبنان الداخلية والتي قد يؤدي استمرارها الى تهديد السلم والأمن الدوليين بالخطر	٢٧ " "



رقم الجلسة	الموضوع	التاريخ
٨١٩	الرسالة المؤرخة في ٢٩ أيار (مايو) ١٩٥٨ والموجهة من ممثل تونس الى رئيس مجلس الأمن بشأن "شكوى تونس من أعمال العدوان المسلح التي ارتكبتها—ا— ضدها منذ ١٩ أيار (مايو) ١٩٥٨ القوات الفرنسية المسلحة المرابطة في اقليمها وفي الجزائر "	٢ حزيران (يونيه) ١٩٥٨
	الرسالة المؤرخة في ٢٩ أيار (مايو) ١٩٥٨ والموجهة من ممثل فرنسا الى رئيس مجلس الأمن بشأن (أ) "الشكوى المقدمة من فرنسا ضد تونس في ١٤ شباط (فبراير) ١٩٥٨ "و(ب) "الحالة الناشئة عن خرق تونس—ا— الاتفاق المبدئي الذي كان قائما منذ شباط (فبراير) ١٩٥٨ بشأن مرابطة القوات الفرنسية في مواضع معينة من الاقليم التونسي "	
٨٢٥	"	" ٢ "
٨٢١	"	" ٤ "
٨٢٢	الرسالة المؤرخة في ٢٢ أيار (مايو) ١٩٥٨ والموجهة من ممثل لبنان الى رئيس مجلس الأمن بصدده "شكوى لبنان بشأن الحالة الناجمة عن تدخل الجمهورية العربية المتحدة في شؤون لبنان الداخلية والتي يؤدي استمرارها الى تهديد السلم والأمن الدوليين بالخطر "	
٨٢٣	"	" ٦ "
٨٢٤	"	" ١٠ "
٨٢٥	"	" ١١ "

رقم الجلسة	الموضوع	التاريخ
٨٢٦	الرسالة المؤرخة في ٢٩ أيار (مايو) ١٩٥٨ والموجهة من ممثل تونس الى رئيس مجلس الأمن بشأن "شكوى تونس من أعمال العدوان المسلح التي ارتكبتها ضدّها منذ ١٩ أيار (مايو) ١٩٥٨ القوات الفرنسية المسلحة المرابطة في اقليمها وفي الجزائر"	١٨ حزيران (يونيه) ١٩٥٨
٨٢٧	الرسالة المؤرخة في ٢٢ أيار (مايو) ١٩٥٨ والموجهة من ممثل فرنسا الى رئيس مجلس الأمن بشأن (أ) "الشكوى المقدمة من فرنسا ضد تونس في ١٤ شباط (فبراير) ١٩٥٨" و(ب) "الحالة الناشئة عن خرق تونس الاتفاق المبدئي الذي كان قائما منذ شباط (فبراير) ١٩٥٨ بشأن مرابطة القوات الفرنسية في مواضع معينة من الاقليم التونسي"	١٥ تموز (يوليه) ١٩٥٨
٨٢٨	" " " " "	" " ١٥ " " "

متعهد و بيع مطبوعات الأمم المتحدة في العالم  
SALES AGENTS FOR UNITED NATIONS PUBLICATIONS  
DEPOSITAIRES DES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

**ARGENTINA-ARGENTINE**  
Editorial Sudamericana, S.A., Alsina 500, Buenos Aires.

**AUSTRALIA-AUSTRALIE**  
H. A. Goddard, A.M.P. Bldg., 50 Miller St., North Sydney;  
90 Queen St., Melbourne.  
Melbourne University Press, 369/71 Lonsdale Street, Melbourne C.1.

**AUSTRIA-AUTRICHE**  
Gerald & Co., Graben 31, Wien, 1.  
B. Wüllerstorff, Markus Sittikusstrasse 10, Salzburg.

**BELGIUM-BELGIQUE**  
Agence et Messageries de la Presse, S.A., 14-22, rue du Persil, Bruxelles.  
W. H. Smith & Son, 71-75, boulevard Adolphe-Max, Bruxelles.

**BOLIVIA-BOLIVIE**  
Librería Selecciones, Casilla 972, La Paz.

**BRAZIL-BRESIL**  
Livaria Agir, Rua Mexico 98-B, Caixa Postal 3291, Rio de Janeiro.

**BURMA-BIRMANIE**  
Curator, Govt. Book Depot, Rangoon.

**CANADA**  
Ryerson Press, 299 Queen St. West, Toronto.

**CEYLON-CEYLAN**  
Lake House Bookshop, Assoc. Newspapers of Ceylon, P.O. Box 244, Colombo.

**CHILE-CHILI**  
Editorial del Pacifico, Ahumada 57, Santiago.  
Librería Ivens, Casilla 205, Santiago.

**CHINA-CHINE**  
The World Book Co., Ltd., 99 Chung King Road, 1st Section, Taipei, Taiwan.  
The Commercial Press, Ltd., 211 Honan Rd., Shanghai.

**COLOMBIA-COLOMBIE**  
Librería Buchholz, Bogotá.  
Librería América, Medellín.  
Librería Nacional, Ltda., Barranquilla.

**COSTA RICA - COSTA-RICA**  
Imprenta y Librería Trejos, Apartado 1313, San José.

**CUBA**  
La Casa Belga, O'Reilly 455, La Habana.

**CZECHOSLOVAKIA-TCHÉCOSLOVAQUIE**  
Československý Spisovatel, Národní Třída 9, Praha 1.

**DENMARK-DANEMARK**  
Einar Munksgaard, Ltd., Nørregade 6, København, K.

**DOMINICAN REPUBLIC-REPUBLIQUE DOMINICAINE**  
Librería Dominicana, Mercedes 49, Ciudad Trujillo.

**ECUADOR-EQUATEUR**  
Librería Científica, Guayaquil & Quito.

**EL SALVADOR-SALVADOR**  
Manuel Navas y Cia., 1a. Avenida sur 37, San Salvador.

**ETHIOPIA-ETHIOPIE**  
International Press Agency, P.O. Box 120, Addis Ababa.

**FINLAND-FINLANDE**  
Akateeminen Kirjakauppa, 2 Keskuskatu, Helsinki.

**FRANCE**  
Editions A. Pédone, 13, rue Soufflot, Paris (Ve).

**GERMANY-ALLEMAGNE**  
R. Eisenschmidt, Schwanthaler Strasse 59, Frankfurt/Main.  
Elwert & Meurer, Hauptstrasse 101, Berlin-Schöneberg.  
Alexander Horn, Spiegelgasse 9, Wiesbaden.  
W. E. Saarbach, Gertrudenstrasse 30, Köln (1).

**GHANA**  
University College Bookshop, P.O. Box 4, Achimota, Accra.

**GREECE-GRECE**  
Kauffmann Bookshop, 28 Stadion Street, Athens.

**GUATEMALA**  
Sociedad Económica Financiera, 6a Av. 14-33, Guatemala City.

**HAITI**  
Librairie "A la Caravelle", Boîte postale 111-B, Port-au-Prince.

**HONDURAS**  
Librería Panamericana, Tegucigalpa.

**HONG KONG-HONG-KONG**  
The Swindon Book Co., 25 Nathan Road, Kowloon.

**ICELAND-ISLANDE**  
Bokaverzlun Sigfusar Eymundssonar H. F., Austurstraeti 18, Reykjavik.

**INDIA-INDE**  
Orient Longmans, Calcutta, Bombay, Madras, New Delhi & Hyderabad.  
Oxford Book & Stationery Co., New Delhi & Calcutta.  
P. Varadachary & Co., Madras.

**INDONESIA-INDONESIE**  
Pembangunan, Ltd., Gunung Sahari 84, Djakarta.

**IRAN**  
"Guity", 482 Ferdowsi Avenue, Teheran.

**IRAQ-IRAK**  
Mackenzie's Bookshop, Baghdad.

**IRLANDE**  
Stationery Office, Dublin.

**ISRAEL**  
Blumstein's Bookstores, Ltd., 35 Allenby Road, Tel Aviv.

**ITALY-ITALIE**  
Librería Commissionaria Sansoni, Via Gina Capponi 26, Firenze, & Lungotevere Arnaldo da Brescia 15, Roma.

**JAPAN-JAPON**  
Maruzen Company, Ltd., 6 Tori-Nichome, Nihonbashi, Tokyo.

**JORDAN-JORDANIE**  
Joseph I. Bahous & Co., Dar-ul-Kutub, Box 66, Amman.

**KOREA-COREE**  
Eul-Yoo Publishing Co., Ltd., 5, 2-KA, Chongno, Seoul.

**LEBANON-LIBAN**  
Librairie Universelle, Beyrouth.

**LIBERIA**  
J. Momolu Kamara, Monrovia.

**LUXEMBOURG**  
Librairie J. Schummer, Luxembourg.

**MEXICO-MEXIQUE**  
Editorial Hermes, S.A., Ignacio Mariscal 41, México, D.F.

**NETHERLANDS-PAYS-BAS**  
N.V. Martinus Nijhoff, Lange Voorhout 9, 's-Gravenhage.

**NEW ZEALAND-NOUVELLE-ZELANDE**  
United Nations Association of New Zealand, C.P.O. 1011, Wellington.

**NORWAY-NORVEGE**  
Johan Grundt Tanum Forlag, Kr. Augstg. 7A, Oslo.

**PAKISTAN**  
The Pakistan Co-operative Book Society, Dacca, East Pakistan.  
Publishers United, Ltd., Lahore.  
Thomas & Thomas, Karachi, 3.

**PANAMA**  
José Menéndez, Plaza de Arango, Panamá.

**PARAGUAY**  
Agencia de Librerías de Salvador Nizza, Calle Pte. Franco No. 39-43, Asunción.

**PERU-PEROU**  
Librería Internacional del Perú, S.A., Lima.

**PHILIPPINES**  
Aleman's Book Store, 749 Rizal Avenue, Manila.

**PORTUGAL**  
Livaria Rodrigues, 186 Rua Aurea, Lisboa.

**SINGAPORE-SINGAPOUR**  
The City Book Store, Ltd., Collyer Quay.

**SPAIN-ESPAGNE**  
Librería Mundi-Prensa, Castello 37, Madrid.  
Librería Bosch, 11 Ronda Universidad, Barcelona.

**SWEDEN-SUEDE**  
C. E. Fritze's Kungl. Hovbokhandel A-B, Fredsgatan 2, Stockholm.

**SWITZERLAND-SUISSE**  
Librairie Payot, S.A., Lausanne, Genève.  
Hans Raunhardt, Kirchgasse 17, Zürich 1.

**THAILAND-THAILANDE**  
Pramuan Mit, Ltd., 55 Chakrawat Road, Wat Tuk, Bangkok.

**TURKEY-TURQUIE**  
Librairie Hachette, 469 Istiklal Caddesi, Beyoglu, Istanbul.

**UNION OF SOUTH AFRICA-UNION SUD-AFRICAIN**  
Van Schaik's Bookstore (Pty.), Ltd., Box 724, Pretoria.

**UNION OF SOVIET SOCIALIST REPUBLICS-UNION DES REPUBLIQUES SOCIALISTES SOVIETIQUES**  
Mezhdunarodnaya Kniga, Smolenskaya Plushchad, Moskva.

**UNITED ARAB REPUBLIC-REPUBLIQUE ARABE UNIE**  
Librairie "La Renaissance d'Egypte", 9 Sh. Adly Pasha, Cairo.  
Librairie Universelle, Damas.

**UNITED KINGDOM-ROYAUME-UNI**  
H. M. Stationery Office, P.O. Box 569, London, S.E.1.

**UNITED STATES OF AMERICA-ETATS-UNIS D'AMERIQUE**  
International Documents Service, Columbia University Press, 2960 Broadway, New York 27, N. Y.

**URUGUAY**  
Representación de Editoriales, Prof. H. D'Elia, Plaza Cagancha 1342, 1° piso, Montevideo.

**VENEZUELA**  
Librería del Este, Av. Miranda, No. 52, Edif. Galipán, Caracas.

**VIET-NAM**  
Librairie-Papeterie Xuân Thu, 185, rue Tu-Do, B.P. 283, Saigon.

**YUGOSLAVIA-YOUGOSLAVIE**  
Cankarjeva Založba, Ljubljana, Slovenia.  
Državno Preduzeće, Jugoslovenska Knjiga, Terazije 27/11, Beograd.  
Prosvjeta, 5, Trg. Bratstva i Jedinstva, Zagreb.

[59B1]

Orders and inquiries from countries where sales agents have not yet been appointed may be sent to: Sales and Circulation Section, United Nations, New York, U.S.A.; or Sales Section, United Nations Office, Palais des Nations, Geneva, Switzerland.

Les commandes et demandes de renseignements émanant de pays où il n'existe pas encore de dépositaires peuvent être adressées à la Section des ventes et de la distribution, Organisation des Nations Unies, New-York (Etats-Unis d'Amérique), ou à la Section des ventes, Organisation des Nations Unies, Palais des Nations, Genève (Suisse).

الثلث : سبعون سنتا أمريكيا أو خمسة  
شلتات استرلينية أو ثلاثة فرنكات سويسرية (فبراير) ١٩٥١  
(أو ما يعادلها من العملات الأخرى)

Litho. in U.N.

Price: \$U.S. 0.70; 5/- stg.; Sw. fr. 3.00  
(or equivalent in other currencies)

Report of the Security Council, 13th Session, Suppl. 2 (A/3901)

طبع في نيويورك

04361-March 1959-850